S/2021/40

الأمم المتحدة

مجلس الأمن

Distr.: General
13 January 2021
Arabic
Original: French

رسالة مؤرخة 13 كانون الثاني/يناير 2021 موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من فريق الخبراء المعني بالسودان

يتشرف فريق الخبراء المعني بالسودان بأن يحيل طيه، وفقا للفقرة 2 من قرار مجلس الأمن 2508 (2020)، التقرير النهائي عن أعماله.

وقد قدم هذا التقرير إلى لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار 1591 (2005) بشأن السودان في 24 كانون الأول/ديسمبر 2020، ونظرت فيه اللجنة في 11 كانون الثاني/يناير 2021.

ويرجو فريق الخبراء ممتنا اطلاع أعضاء مجلس الأمن على هذه الرسالة والتقرير وإصدارهما باعتبارهما وثيقة من وثائق المجلس.

(توقيع) توماس بيفوولي **وانجالا**

منسق

فريق الخبراء المعني بالسودان

(توقيع) بريسيلا **سيزاي**

خبيرة

(توقيع) فانسان **دراك**

خبير

(توقيع) نيكولاي **دوبرونرافين**

خبير

(توقيع) راجيف **يادااف**

خبير

010221 280121 20-17657 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

[الأصل: بالإنكليزية]

التقرير النهائي لفريق الخبراء المعني بالسودان

موجز

وقعت حكومة السودان وعدة حركات مسلحة دارفورية رئيسية اتفاقَ جوبا للسلام في السودان في تشرين الأول/أكتوبر 2020، وبذلك حققت خطوة هامة إلى الأمام في عملية السلام في دارفور. وعقب التوقيع على الاتفاق، بدأت قيادات الحركات وأجنحتها السياسية العودةَ إلى البلد والعمل مع حكومة السودان بشأن تدابير التنفيذ الأولية.

وستطرح محدودية الموارد المالية، وكذلك الانقسامات بين مختلف الجهات الفاعلة في عملية الانتقال السياسي في السودان تحدّيا أمام تنفيذ الاتفاق. ولا تزال هناك تحديات رئيسية أخرى، لا سيما أن حركة جيش تحرير السودان/عبد الواحد ترفض هذا الاتفاق، وهي الحركة المسلحة الوحيدة التي تملك منطقة سيطرة كبيرة في دارفور، وترفضه أيضاً الفئات المعنية الرئيسية، مثل الهيئات الرئيسية المعنية بالمشردين داخليا. وسيكون تنفيذ الترتيبات الأمنية مسألة حساسة أيضاً، ستشكل تهديدا لمستقبل الاتفاق والاستقرار في دارفور إذا لم تعالج على النحو الملائم.

وظلت الحالة في المنطقة مواتية عموما لعملية السلام، وإن كانت شديدة الهشاشة. وقد يسرت دول المنطقة المفاوضات في جوبا أو دعمتها بطرق أخرى. وفي الوقت نفسه، فإن النزاع والجمود في ليبيا، وتصاعد العنف في الآونة الأخيرة في إثيوبيا على وجه الخصوص، دليل على هشاشة معظم الدول المجاورة، وذلك قد يشكل تهديدا للسلام والاستقرار في دارفور والمنطقة.

وفي دارفور، زاد جناح عبد الواحد من قدرته في جبل مرة عن طريق تجنيد مقاتلين جدد وشراء الأسلحة، بفضل الإيرادات الجديدة المتأتية من تعدين الذهب. وعلى الرغم من أن الاشتباكات بين جناح عبد الواحد وقوات الأمن كانت محدودة نسبيا، فإن الاقتتال الداخلي المستمر مزق الحركة وأدى إلى تشريد ما لا يقل عن 000 20 من المدنيين المحليين ووقوع انتهاكات عديدة لحقوق الإنسان. وتزايد استياء مؤيدي أحد الأشخاص المدرجة أسماؤهم في قائمة الجزاءات، هو موسى هلال عبد الله النسيم (الرقم المرجعي الدائم SDi.002)، بسبب احتجاز زعيمهم، وتحول بعضهم إلى الأنشطة العسكرية في جبل مرة وليبيا. وفي الآونة الأخيرة، قامت الجماعات الموقعة على الاتفاق بتجنيد أعداد كبيرة في دارفور تحسباً للترتيبات الأمنية؛ وشمل ذلك حالات تجنيد الأطفال.

وقد عززت معظم الجماعات المتمردة الدارفورية وجودها في ليبيا، حيث شاركت بكثافة في العمليات العسكرية الرئيسية التي ينفذها الجيش الوطني الليبي، بما في ذلك في طرابلس وسرت. وشهدت هذه الجماعات نمواً كبيراً خلال الفترة المشمولة بالتقرير، حيث نفذت عمليات تجنيد واسعة النطاق وحصلت على معدات جديدة. وطوَّرت أيضاً علاقات مستدامة رفيعة المستوى مع سلطات الجيش الوطني الليبي، وكذلك علاقات مباشِرة مع الجهات الأجنبية التي تدعم هذا الجيش. وعلى الرغم من التوقيع على الاتفاق، تفيد المعلومات التي جمعها فريق الخبراء بأن هذه الجماعات ستحتفظ بعدد كبير من قواتها في ليبيا في المستقبل المنظور.

ولم تتحسن الحالة العامة المتصلة بالقانون الدولي الإنساني خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وشهدت الاشتباكات القبلية وما يتصل بها من هجمات على المدنيين زيادة حادة، سواء من حيث تواترها أو نطاقها، لا سيما في جنوب دارفور وغرب دارفور. وقد تبينت محدودية قدرة حكومة السودان على منع هذه الحوادث أو وقفها، لا سيما في المناطق الريفية التي كثيراً ما تكون فيها قوات الشرطة أقل عدداً من الجماعات المسلحة المحلية والقبلية وأقل هيمنة. واستمرت أيضاً الهجمات التي تشنها العناصر المسلحة من مجتمعات الرحّل على المشردين داخليا والمزارعين الذين يحاولون العودة إلى أراضيهم. ولم تشهد حالة المشردين داخليا أي تغيير، في غياب اتخاذ الحكومة سياسات ومبادرات شاملة بشأن هذه المسألة، بما في ذلك ما يتعلق باحتلال الأراضي ونزع سلاح المدنيين. وعلى الرغم من أن الحكومة وضعت خطة وطنية لحماية المدنيين بعد خروج العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور (العملية المختلطة) (S/2020/429، المرفق)، لا يزال عدم اليقين قائما بشأن قدرة حكومة السودان وإمكاناتها فيما يتعلق بتنفيذ هذه الخطة.

وظل العنف الجنسي والجنساني مستشريا في دارفور ولم تتم معالجته، على الرغم من أنه يمكن اعتبار زيادة وعي سلطات حكومة السودان الجديدة واعترافها بهذه المسألة تقدما محرزا في هذا الصدد. ويستمر ارتكاب أعمال العنف الجنسي والجنساني، ولا سيما ضد النساء والفتيات اللائي يضطلعن بأنشطة كسب العيش، على يد جناة عدة، بمن فيهم أفراد من قوات الأمن، وأفراد مسلحون من مجتمعات الرحّل، وبعض مقاتلي حركة جيش تحرير السودان/عبد الواحد.

وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت حكومة السودان نقل الأسلحة وغيرها من أصناف العتاد العسكري إلى دارفور في انتهاك لحظر توريد الأسلحة. ومنذ فرض الحظر، لم تقدم الحكومة إلى لجنة الجزاءات المنشأة عملا بالقرار 1591 (2005) بشأن السودان أي إخطارات أو طلبات إعفاء من حظر توريد الأسلحة. وزوَّد الجيش الوطني الليبي، من جهته، والجهات التي تدعمه الجماعات المسلحةَ في ليبيا بأعداد كبيرة من المركبات العسكرية والأسلحة، في انتهاك لحظر توريد الأسلحة. وبسبب سهولة اختراق الحدود ويُسر توافر الأسلحة الصغيرة في دارفور وفي المنطقة، استمرت التدفقات غير المشروعة للأسلحة من دارفور وإليها، مما يشكل تهديداً للأمن والاستقرار في دارفور والبلدان المجاورة على حد سواء، وبالأخص في شرق تشاد، وشمال شرق جمهورية أفريقيا الوسطى، وليبيا.

وظل تنفيذ حظر السفر وتجميد الأصول يشكل تحديا نظرا إلى عدم تعاون حكومة السودان وحكومات المنطقة.

وفي ليبيا، كانت أنشطة المرتزقة التي تدعم الجيش الوطني الليبي المصدرَ الرئيسي لتمويل الجماعات المسلحة الدارفورية، وكان بعض هذه الجماعات يعتمد أيضاً على أنشطة إجرامية مثل المشاركة في تهريب المخدرات والمهاجرين. وفي دارفور، أصبح منجم الذهب في منطقة توروي بجبل مرة مصدرا جديدا ورئيسيا لتمويل حركة جيش تحرير السودان/عبد الواحد. والآن وبالنظر إلى عودة الجماعات الموقعة على اتفاق جوبا إلى السودان، أصبح بعضها يخطط للمشاركة في أنشطة تعدين الذهب في دارفور من أجل تمويل أنشطته، وهذا ما قد يزيد من المنافسة المحلية على موارد التعدين.

المحتويات

الصفحة

أولا – مقدمة 7

ثانيا – عملية السلام 7

ألف – لمحة عامة: اتفاق جوبا للسلام 7

باء – السياق الوطني وأثره على دارفور 8

ثالثا – الديناميات الإقليمية 9

ألف – لمحة عامة 9

باء – الاتحاد الأفريقي 9

جيم – جنوب السودان 10

دال – جمهورية أفريقيا الوسطى 10

هاء – ليبيا 10

واو – تشاد 11

زاي – مصر 11

حاء – إثيوبيا 11

طاء – الإمارات العربية المتحدة 11

ياء – قطر 12

رابعا – دارفور بعد توقيع اتفاق جوبا للسلام: التحديات والمخاطر 12

ألف – التحديات السياسية والاقتصادية 12

باء – مواطن الضعف والمخاطر 13

خامسا – الجماعات المسلحة الدارفورية في دارفور 15

ألف – حركة جيش تحرير السودان/عبد الواحد 15

باء – موسى هلال ومجلس الصحوة الثوري السوداني التابع له 18

جيم – التجنيد من قبل الجماعات الموقعة لاتفاق جوبا للسلام 19

سادسا – الجماعات المسلحة الدارفورية في ليبيا 19

ألف – العمليات العسكرية 19

باء – القدرات 21

جيم – التعاون مع الجيش الوطني الليبي 25

دال – التعاون مع الجهات الخارجية الداعمة للجيش الوطني الليبي 26

هاء – مزاعم بشأن وجود قوات الدعم السريع في ليبيا 27

واو – بعد اتفاق جوبا للسلام: البقاء أم المغادرة 27

سابعا – الجماعات المسلحة الدارفورية في جنوب السودان 28

ثامنا – القانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان 29

ألف – لمحة عامة 29

باء – حماية المدنيين 30

جيم – العنف الجنسي والجنساني 30

دال – الانتهاكات والتجاوزات المرتكبة ضد الأطفال 31

هاء – قمع الاعتصامات 32

واو – انتهاكات حقوق الإنسان من جانب قوات الأمن الحكومية 34

زاي – انتهاكات حقوق الإنسان من جانب حركة جيش تحرير السودان/عبد الواحد 34

حاء – حالة المشردين داخليا 35

طاء – العنف القبلي 36

ياء – العدالة والمساءلة 38

تاسعا – الأسلحة ومراقبة الحدود 39

ألف – حظر توريد الأسلحة 39

باء – جمع الأسلحة 41

جيم – مراقبة الحدود 43

عاشرا – حظر السفر وتجميد الأصول 44

ألف – التنفيذ من جانب الدول الأعضاء 44

باء – التنفيذ من جانب حكومة السودان 44

جيم – التحقيقات الجارية بشأن حظر السفر 45

حادي عشر – تمويل الجماعات المسلحة 45

ألف – حركة جيش تحرير السودان/عبد الواحد في دارفور 45

باء – الجماعات المسلحة في جنوب السودان 47
جيم – الجماعات المسلحة في ليبيا 48
دال – مشاريع الجماعات الموقعة على اتفاق جوبا للسلام 49
ثاني عشر – التوصيات 49
المرفقات* 52

* تُعمَّم المرفقات باللغة التي قُدِّمت بها فقط وبدون تحرير رسمي.

أولا - مقدمة

1 - في 11 شباط/فبراير 2020، اتخذ مجلس الأمن القرار 2508 (2020) الذي كلف فيه فريق الخبراء المعني بالسودان، في جملة أمور، بأن يقدم إلى لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار 1591 (2005) ("اللجنة") تقريرا نهائيا عن أنشطته بحلول 13 كانون الثاني/يناير 2021. ويوجز هذا التقرير النتائج التي خلص إليها الفريق والتحقيقات التي أجراها منذ بداية ولايته في 13 آذار/مارس 2020 حتى وقت صياغة التقرير في كانون الأول/ديسمبر 2020 (للاطلاع على تفاصيل ولاية الفريق، انظر المرفق 1).

2 - وبالنظر إلى القيود المفروضة على السفر بسبب جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، واجه فريق الخبراء صعوبات في السفر وإجراء تحقيقات ميدانية في السودان والمنطقة. وعلى الرغم من ذلك، قام الفريق ببعثتين إلى السودان (بما في ذلك دارفور) في تشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر. وفي حين تمكن الفريق من زيارة مصر في تشرين الثاني/نوفمبر، فقد تعين تأجيل زيارات أخرى إلى المنطقة بسبب الجائحة وما يتصل بها من تدابير.

3 - وخلال فترة هذه الولاية، واصل الفريق تقييم تنفيذ تدابير الجزاءات وما يتصل بها من انتهاكات، ومتابعة خيوط التحقيق. ولهذا الغرض، تواصَل، وجها لوجه أو عن بعد، مع حكومة السودان والدول الأعضاء، ومع طائفة واسعة من المحاورين الدارفوريين، بمن فيهم قادة الحركات المسلحة وزعماؤها، والمشردون داخليا، ومراقبو حقوق الإنسان. وقد حصل الفريق على دعم كبير من العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور (العملية المختلطة). ويود الفريق أن يشكر حكومة السودان على تعاونها القيِّم.

4 - وعمل الفريق بشكل يتوافق توافقا تاما مع أفضل الممارسات والأساليب التي أوصى بها الفريق العامل غير الرسمي التابع لمجلس الأمن والمعني بالمسائل العامة المتعلقة بالجزاءات (انظر S/2006/997). ويمكن الاطلاع في المرفق 2 على تفاصيل المنهجية المتبعة في هذا التقرير والتحديات التي واجهها الفريق.

ثانيا - عملية السلام

ألف - لمحة عامة: اتفاق جوبا للسلام

5 - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، حددت معالم عملية السلام في دارفور العوامل الإيجابية التالية:

(أ) **اتفاق جوبا للسلام** (الاتفاق، مسار دارفور) - في 3 تشرين الأول/أكتوبر 2020، وقّعت حكومة السودان وخمس من أهم الحركات المسلحة الدارفورية[1]، وهي نفسها أعضاء في ائتلاف الجبهة الثورية السودانية، اتفاقَ سلام شامل في جوبا، تضمن بروتوكولات متعددة تتعلق بمواضيع منها تقاسم السلطة وتقاسم الثروة والترتيبات الأمنية، بهدف معالجة الأسباب الجذرية للنزاع. وكان توقيع الاتفاق إنجازا كبيرا، أسهم فيه حسن نية المفاوضين في حكومة السودان، ولا سيما كبير المفاوضين محمد التعايشي

(1) حركة جيش تحرير السودان/جناح مني مناوي، وحركة العدل والمساواة السودانية، وتجمع قوى تحرير السودان، والمجلس الانتقالي لحركة تحرير السودان، والتحالف السوداني.

والفريق أول محمد حمدان دقلو، المعروف بلقب "حميدتي"، النائب الأول لرئيس مجلس السيادة الانتقالي ورئيس قوات الدعم السريع، وحسن نية قيادة الحركات وفريق الوساطة من جنوب السودان. وحلَّ الاتفاق محل وثيقة الدوحة للسلام في دارفور التي تجاوزتها الأحداث؛

(ب) **عودة قيادات الحركات الموقعة إلى الخرطوم، بما في ذلك رئيس كل حركة في 15 تشرين الثاني/نوفمبر** – عقب توقيع الاتفاق، عادت الحركات إلى السودان من أجل بدء العمل على تنفيذه، انطلاقاً من مواءمته مع الاتفاق ووثيقة الدستور في 18 تشرين الأول/أكتوبر؛

(ج) **إعادة بعض العناصر المسلحة في الحركات إلى السودان** – وفقاً للاتفاق، بدأت الحركات إعادة بعض قواتها إلى السودان، بالتنسيق مع حكومة السودان. وفي وقت كتابة هذا التقرير، كان لدى حركة جيش تحرير السودان/جناح مني مناوي وحركة العدل والمساواة السودانية عدة عشرات من الجنود في الخرطوم، مكلفين بحماية قادتهما؛

(د) **اتصالات منتظمة بين حكومة السودان وحركة جيش تحرير السودان/عبد الواحد** – على الرغم من أن جناح عبد الواحد لم ينضم إلى المحادثات المتعلقة بالاتفاق، فقد حافظ عبد الواحد محمد النور على اتصال منتظم غير رسمي بحكومة السودان. وبعد إبرام الاتفاق، سافر من فرنسا إلى أوغندا في 13 تشرين الثاني/نوفمبر. ومن كمبالا، أعلن عبد الواحد أن حركته ستطلق مبادرة جديدة تهدف إلى تحقيق السلام الشامل في السودان (على الرغم من أنه لم يقدم أي تفاصيل). ومن المتوقع أن يلتقي بسلطات جنوب السودان في جوبا، ثم في السودان، لتقديم مبادرته؛

(هـ) **تعيين ولاة مدنيين** – كان تعيين ولاة مدنيين، حتى وإن كانوا انتقاليين، خطوة واضحة نحو السلام والاستقرار في دارفور. وكان بعض هؤلاء الولاة ناشطين سابقين في منظمات غير حكومية ولم يكونوا مرتبطين بالنظام السابق، وكان تعيينهم على العموم موضع ترحيب.

باء – السياق الوطني وأثره على دارفور

6 – كانت هناك بعض العوامل المرتبطة بالسياق الوطني التي أثرت سلبا على الحالة في دارفور وعملية السلام في دارفور. ففي عام 2020، استمر عدم الاستقرار في جميع أنحاء السودان، حيث برز التنافس السياسي على التحكم في المرحلة الانتقالية، وزاد تدهور الحالة الاقتصادية، وتصاعدت حدة التوترات المحلية (في شرق السودان على سبيل المثال). وكان في المشهد السياسي في مرحلة ما بعد الثورة هيئات وتحالفات مختلفة، مثل مجلس السيادة (بعنصريه العسكري والمدني)، ومجلس الوزراء، وقوى الحرية والتغيير، وتنسيقية لجان المقاومة، وتجمع المهنيين السودانيين، والجبهة الثورية السودانية، والأحزاب السياسية، ومنظمات المجتمع المدني. وشهدت جميع الأحزاب والتحالفات تقريباً انقسامات وتغييرات في الولاء، بما في ذلك الجبهة الثورية السودانية وقوى الحرية والتغيير.

7 – وزاد التوتر بين العنصرين العسكري والمدني في الآونة الأخيرة وتفاقم بسبب عودة الحركات المسلحة إلى السودان عقب توقيع الاتفاق. وفي 1 كانون الأول/ديسمبر 2020، أصدر الفريق أول عبد الفتاح البرهان، رئيس مجلس السيادة الانتقالي، مرسوماً أعلن فيه تشكيل مجلس شركاء الفترة الانتقالية. وكان من المقرر أن تتألف هذه الهيئة الجديدة من 29 عضوا، بمن فيهم رئيس الوزراء عبد الله حمدوك، وحميدتي، وشقيقه الفريق أول عبد الرحيم دقلو، و 13 ممثلا عن قوى الحرية والتغيير، وتسعة ممثلين عن الجبهة الثورية السودانية.

ومن بين ممثلي هذه الجبهة، سيكون هناك الرؤساء الخمسة للحركات المسلحة الدارفورية التي وقعت الاتفاق (مني مناوي، والهادي إدريس، وجبريل إبراهيم، والطاهر هاجر، وخميس عبد الله أبكر). وشملت الأهداف التي أعلن عنها مجلس شركاء الفترة الانتقالية "إدارة البلاد في الفترة الانتقالية"، بحيث يكون الفريق أول البرهان رئيساً للمجلس طيلة الفترة بأكملها. ورفضت أحزاب مختلفة وقوى سياسية أخرى، مثل لجان المقاومة، تشكيل المجلس الجديد باعتباره انقلاباً على الثورة السودانية. ورفض رئيس الوزراء الانضمام إلى مجلس شركاء الفترة الانتقالية، وأعلن مجلس الوزراء أن هذا المجلس ينبغي أن يكون هيئة استشارية وليس هيئة توجيهية. ووقت كتابة هذا التقرير، ظلت آفاق مجلس شركاء الفترة الانتقالية غير واضحة.

8 - غير أن جائحة كوفيد-19 العالمية جلبت مزيداً من العقبات مع أن دارفور، وفقا للإحصاءات الرسمية، كانت أقل تأثراً مقارنة بالولايات الأخرى. ومنذ آذار/مارس 2020، لم يُبلَّغ سوى عن ست حالات في وسط دارفور، و 23 حالة في شرق دارفور، و 44 حالة في غرب دارفور، و 56 حالة في جنوب دارفور، و 154 حالة في شمال دارفور. وكانت الحالة أكثر صعوبة على الصعيد الوطني، وبالأخص في الخرطوم. وأثرت الجائحة أيضاً على البلدان المانحة المحتملة، مما أدى إلى استنزاف الموارد اللازمة لتنفيذ الاتفاق.

ثالثا - الديناميات الإقليمية

ألف - لمحة عامة

9 - ظلت الحالة في المنطقة مواتية عموما للسلام والاستقرار في دارفور، ولكنها شديدة الهشاشة. ودعمت جميع دول المنطقة عملية السلام واتفاق جوبا للسلام. واضطلع جنوب السودان، بصفته وسيطاً ومضيفاً لمحادثات جوبا، بدور رئيسي في المفاوضات بين حكومة السودان والحركات المسلحة، في حين أسهمت تشاد والإمارات العربية المتحدة وقطر أيضاً إسهاما إيجابيا في المحادثات.

10 - وظلت جميع الدول المجاورة معرضة للضغوط الداخلية والخارجية. وأثبت النزاع الذي اندلع مؤخرا في إثيوبيا، في منطقة على الحدود مع السودان، على الرغم من أنه لم يُحدِث تأثيراً مباشراً أو فورياً على الحالة في دارفور، أن الحالة في المنطقة لا تزال شديدة التقلب. ووفقا للسلطات المصرية والخبراء الذين اجتمع بهم الفريق في تشرين الثاني/نوفمبر في القاهرة، لا يزال هناك خطر ملموس يتمثل في زيادة انعدام الاستقرار وانتشار الأنشطة الإرهابية إلى السودان من منطقة الساحل.

باء - الاتحاد الأفريقي

11 - واصل الاتحاد الأفريقي دعمه لعملية السلام في دارفور واعتبر أن هذه العملية تشكل جزءا من مبادرة "إسكات البنادق" التي يقودها من أجل وقف النزاعات المسلحة في أفريقيا بحلول عام 2021. وقال رئيس جنوب أفريقيا، سيريل رامافوسا، في كلمة ألقاها في مناسبة منظمة بشأن التعاون بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في 4 كانون الأول/ديسمبر 2020: "لقد حققنا مكاسب كبيرة نحو بلوغ هذا الهدف الضروري، حسبما يتضح من اتفاقات السلام الرائدة المبرمة في جمهورية أفريقيا الوسطى، وجنوب السودان، والسودان، ومؤخرا، في ليبيا"[2].

(2) انظر dirco.gov.za/docs/speeches/2020/cram1204.htm.

جيم - جنوب السودان

12 - شهدت العلاقات بين السودان وجنوب السودان تطورا إيجابياً. واستضاف البلدان عدداً من الاجتماعات الثنائية التي استهدفت التعاون السياسي والاقتصادي، وبالأخص في مجالي الصناعات النفطية وترسيم الحدود[3]. وعلى الرغم من هذه الجهود، لا تزال هناك خلافات حول العديد من القطاعات الحدودية بين السودان (بما في ذلك جنوب وشرق دارفور) وجنوب السودان. وفيما يتعلق بالتعدين والتهريب غير المشروعين، قد يعرّض هذا الوضع العلاقات الثنائية للخطر في المستقبل، بحيث يؤثر على بعض مناطق دارفور. ولا تزال أعداد كبيرة من اللاجئين من جنوب السودان في هذه المناطق، في حين كانت أنشطة الدارفوريين في جنوب السودان تقتصر أساسا على الأعمال والتجارة، باستثناء القوات الصغيرة التابعة لجناح عبد الواحد وغيره من الجماعات المسلحة الدارفورية الموجودة هناك (انظر الفرع السابع).

دال - جمهورية أفريقيا الوسطى

13 - ظلت الحالة في المناطق الحدودية بين السودان وجمهورية أفريقيا الوسطى شديدة الهشاشة. وأدت النزاعات القبلية في جمهورية أفريقيا الوسطى إلى زيادة هائلة في وجود اللاجئين من هذا البلد في المناطق المتاخمة لجنوب دارفور. واستمر الإبلاغ عن تدفقات المقاتلين والأسلحة عبر الحدود. فعلى سبيل المثال، في تشرين الثاني/نوفمبر 2020، هاجم عدة مئات من أفراد قوات المسيرية المدججين بالأسلحة من جنوب دارفور بلدة بوروماتا، التي تبعد أكثر من 100 كيلومتر داخل جمهورية أفريقيا الوسطى، ودخلوا في اشتباكات مع مجتمع غولا المحلي. ومنذ تشرين الأول/أكتوبر، كانت ترد تقارير في شبكات التواصل الاجتماعي بشأن إعلان عرب المسيرية في السودان تشكيل حركة مسلحة جديدة، تحمل اسم جيش العطاوة. ولم تؤكد أي جهة بصورة مستقلة العلاقة بين هذه الأحداث.

هاء - ليبيا

14 - تطورت الحالة في ليبيا نحو الجمود والحد من الأعمال العدائية التي تشارك فيها عناصر دارفورية (للاطلاع على مزيد من التفاصيل بشأن الجماعات المسلحة الدارفورية في ليبيا، انظر الفرع السادس). وظلت المنطقة المتاخمة للسودان في معظمها تحت السيطرة الفعلية للجيش الوطني الليبي التابع لخليفة حفتر والقوات التابعة له. وواصل مدنيون دارفوريون التوجه نحو ليبيا للالتحاق بالحركات الدارفورية أو بمختلف الفصائل الليبية. وفي 4 كانون الأول/ديسمبر 2020، أعلنت قوات الدعم السريع أن قواتها اعتقلت 600 من السودانيين كانوا في طريقهم إلى ليبيا من أجل الانضمام إلى القتال هناك[4]. وفي 23 تشرين الأول/أكتوبر، وقعت حكومة الوفاق الوطني والجيش الوطني الليبي اتفاقاً لوقف إطلاق النار من المفترض أن يغادر بموجبه جميع المقاتلين الأجانب، بمن فيهم الحركات الدارفورية، البلد في غضون ثلاثة أشهر[5].

(3) انظر https://sudantribune.com/spip.php?article70086.

(4) انظر https://libyareview.com/8506.

(5) انظر https://unsmil.unmissions.org/sites/default/files/ceasefire_agreement_between_libyan_parties_english.pdf.

واو - تشاد

15 - ظلت العلاقات الثنائية بين السودان وتشاد مستقرة وإيجابية بشكل عام. وأكدت السلطات التشادية مراراً للفريق أن السلام والاستقرار في السودان ودارفور لا ينفصلان عن السلام والاستقرار في تشاد[6]. وتشاورت السلطات التشادية بانتظام مع حكومة السودان والحركات بشأن عملية السلام، في حين حضر وفد تشادي رفيع المستوى محادثات جوبا ويسَّر المناقشات، ولا سيما بشأن الترتيبات الأمنية.

16 - وبالتشاور مع تشاد وحكومة السودان، استخدمت الحركات المسلحة أراضي تشاد لنقل بعض عناصرها المسلحين من ليبيا إلى السودان بموجب الاتفاق. وعلى الرغم من الأثر الإيجابي للقوة المشتركة لرصد الحدود التشادية السودانية، وقعت عدة حوادث عبر الحدود في المناطق الحدودية بين دارفور وتشاد، بما في ذلك اشتباكات بين المجتمعات التشادية والسودانية، وقد يشكل ذلك تهديداً لبناء السلام في دارفور في المستقبل.

زاي - مصر

17 - ظلت العلاقات بين السودان ومصر مستقرة وتتمحور حول القضايا المتعلقة ببناء سد النهضة الإثيوبي الكبير. وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2020، نظمت القوات المسلحة في البلدين أولى المناورات العسكرية المشتركة التي جرت في السودان. وتجدر الإشارة إلى أن الشتات السوداني الذي يحصى بالملايين، بمن فيهم الدارفوريون، ما فتئ يتزايد نظرا إلى عدم الاستقرار الاقتصادي والسياسي في السودان. وخلال زيارة الفريق للقاهرة في تشرين الثاني/نوفمبر 2020، أكد المسؤولون الرسميون والخبراء أن مصر تدعم عملية السلام في دارفور، وصرحوا أن أنشطة الحركات الدارفورية في ليبيا لا تنشأ عنها مشاكل بالنسبة لأمن مصر. غير أن وجود الإسلاميين الأجانب في ليبيا، في رأيهم، ليس تهديداً لمصر فقط، ولكن للمنطقة بشكل عام بما في ذلك السودان.

حاء - إثيوبيا

18 - على الرغم من استقرار العلاقات عموما، فإن المسائل المتصلة ببناء سد النهضة الإثيوبي الكبير والأحداث الأخيرة التي وقعت في منطقة تيغراي الإثيوبية لا تعرّض للخطر العلاقات الثنائية فحسب، وإنما الاستقرار في المنطقة أيضاً. فقد أدى النزاع في تيغراي الذي اشتبكت فيه القوات الاتحادية وقوات أمهرة مع الجبهة الشعبية لتحرير تيغراي، مع ورود تقارير تفيد بتورط إريتريا في هذا النزاع[7]، إلى تدفق أعداد كبيرة من اللاجئين من إثيوبيا إلى السودان. وفي الوقت نفسه، انتقلت القوات السودانية إلى المناطق الحدودية المتنازع عليها، التي كانت تسيطر عليها إثيوبيا سابقاً.

طاء - الإمارات العربية المتحدة

19 - منذ ثورة عام 2019 في السودان، دعمت الإمارات العربية المتحدة حكومة السودان، وقدمت لها مساعدات مالية كبيرة. وأسهمت أيضاً في تيسير محادثات السلام في جوبا التي حضر مراحلها النهائية وفد من الإمارات العربية المتحدة. ووردت تقارير تفيد بدور الإمارات العربية المتحدة في توفير الدعم العسكري والمالي للقوات الدارفورية المتمركزة في ليبيا (انظر الفرع السادس).

(6) مقابلة هاتفية مع مسؤول تشادي، أيار/مايو 2020.

(7) انظر http://edition.cnn.com/2020/12/04/africa/ethiopia-war-tplf-exclusive-intl.

ياء - قطر

20 - أدى تنامي دور الإمارات العربية المتحدة في الشؤون السياسية السودانية إلى تجريد قطر من دورها القيادي في عملية السلام في دارفور التي تُوجت بتوقيع وثيقة الدوحة للسلام في دارفور في عام 2011. وحافظت قطر على علاقات جيدة مع بعض الحركات الدارفورية، وخاصة حركة العدل والمساواة السودانية، وبعض عناصر قوى الحرية والتغيير. واستؤنفت مشاريع المساعدة التي تنفذها قطر في دارفور بعد فترة انقطاع تُعزى إلى تغير النظام السياسي في السودان[8].

رابعا - دارفور بعد توقيع اتفاق جوبا للسلام: التحديات والمخاطر

ألف - التحديات السياسية والاقتصادية

1 - الأزمة المالية

21 - سيبدأ نفاذ الاتفاق في سياق المرحلة الانتقالية السودانية المعقدة. ومن المرجح أن تؤدي أوجه عدم اليقين السياسي والاقتصادي، ولا سيما المنافسة بين الجهات الفاعلة الرئيسية في المرحلة الانتقالية والحالة المالية المتردية، إلى عرقلة عملية التنفيذ أو إبطائها بشكل خطير ما لم تُعالج على وجه السرعة.

22 - ويمثل تمويل الاتفاق إحدى أكثر المسائل إلحاحا. ففي حين التزمت حكومة السودان في إطار الاتفاق بتسديد 7,5 بلايين دولار على مدى 10 سنوات على سبيل التمويل، تواجه أزمة اقتصادية خطيرة ولديها قدرة محدودة للغاية على الوفاء بالتزاماتها الواردة في الاتفاق. وكما قال أحد الأعضاء في قيادة حكومة السودان للفريق خلال اجتماع عقد في تشرين الثاني/نوفمبر 2020، "إن الناس يعانون حقا: لقد أصبحت قضايا السلام بعيدة عن الأذهان". وسيعتمد تمويل الاتفاق في الغالب على حسن نية المجتمع الدولي، ولكن التزامات المانحين محدودة جدا حتى الآن. وفي غياب الدعم المناسب، هناك خطر كبير من أن يلاقي الاتفاق نفس مصير الاتفاقات السابقة الموقعة في أبوجا والدوحة، والتي كانت آثارها على أرض الواقع ضئيلة.

2 - المقاومة السياسية لاتفاق جوبا للسلام

23 - من المرجح أن تنشأ تحديات سياسية تواجه التنفيذ نتيجة للانقسامات بين العنصرين العسكري والمدني في السلطات الانتقالية لحكومة السودان، وكذلك داخل الجبهة الثورية السودانية. وقد رفضت علناً بعض مكونات الائتلاف الحاكم لقوى الحرية والتغيير وبعض الأحزاب السياسية مثل الحزب الشيوعي وحزب الأمة القومي اتفاق جوبا. وقد عارضته لأنه أُبرم بوساطة العنصر العسكري في المقام الأول. ووفقا للجهات الفاعلة السياسية السودانية التي اجتمع معها الفريق، تعتبر هذه القوى السياسية أيضا أن الحركات المسلحة مُنحت حصة كبيرة في المؤسسات الحكومية على حسابها. وبالإضافة إلى ذلك، فقد أعربت عن خشيتها من أن تتحد الحركات مع العسكر ضد العنصر المدني، بما يؤدي إلى تعزيز موقف الجيش في المرحلة الانتقالية. وأخيراً، لتلك القوى علاقات شخصية وأيديولوجية أوثق مع الحركات غير الموقِّعة، ولا سيما فصيل عبد الواحد والحركة الشعبية لتحرير السودان - قطاع الشمال فصيل الحلو.

(8) انظر www.wud.qa/qrcs-preparing-50000-relief-plan-for-flood-affected-families-in-sudan/.

24 - وتأتي المعارضة أيضا من الحركات غير الموقِّعة. وعلى وجه الخصوص، فقد حاول عبد الواحد تشويه سمعة الاتفاق وتقويضه من خلال التواصل مع قادة قبيلة الفور ومنظمات المشردين داخلياً لإقناعهم برفضه. وفي الخرطوم ومخيمات المشردين داخلياً، تعمل حركة جيش تحرير السودان/عبد الواحد على حشد مؤيديها ضد الحركات الموقِّعة، بما في ذلك عن طريق التخويف وشن الهجمات. وفي 14 تشرين الثاني/نوفمبر، هاجم بعض أنصار حركة جيش تحرير السودان/عبد الواحد تجمعاً جماهيرياً للمجلس الانتقالي لحركة تحرير السودان في الخرطوم، مما أدى إلى إصابة بعض كبار كوادر المجلس الانتقالي بجروح بليغة، مثل الناطق العسكري أحمد جدو[9].

25 - وقد يمثل التنافس بين الحركات الدارفورية الموقعة تحدياً أيضاً. فهناك توترات عميقة ومشاكل تتعلق بالقيادة، فضلا عن انعدام الثقة على الصعيد الشخصي بين تلك الحركات التي تتنافس فيما بينها وتتبع مصالحها المتباينة. وقد تجلى ذلك في عدم قدرة الحركات على التوصل بشكل سريع إلى اتفاق حول تعيين قادتها في مختلف المؤسسات وفقاً لبروتوكول اتفاق جوبا للسلام لتقاسم السلطة، مما أخَّر بدوره بدء تنفيذ الاتفاق لعدة أسابيع.

باء - مواطن الضعف والمخاطر

1 - نقاط الخلاف

26 - في غياب حركة جيش تحرير السودان/عبد الواحد، وهي السبيل المعتاد للتطلعات السياسية لقبيلة الفور، كان من نقاط الضعف الرئيسية في الاتفاق عدم تقبله لدى قطاعات كبيرة من قبيلة الفور، التي اعتبرته "اتفاقا لصالح قبيلة الزغاوة"، أو "اتفاقا لشمال دارفور فقط"، كما قال عدة محاورون للفريق[10]. وكانت قبيلة الفور تاريخياً مهيمنة في دارفور (ويعني اسمها حرفياً "أرض الفور")، ويعتبر تأييدها لأي اتفاق سلام عاملاً أساسياً في إحلال السلام في دارفور، ولا سيما لحلِّ القضايا المتعلقة بالمشردين داخلياً وبالأراضي.

27 - ويبدو أن المشردين داخلياً على وجه الخصوص غير مقتنعين بالاتفاق. فخلال زيارات الفريق للسودان، جادل العديد من قادة المشردين داخلياً بأن المشردين داخلياً ليسوا معنيين بالاتفاق، وأن المشردين داخليا لم يكونوا ممثلين تمثيلاً صحيحاً في محادثات جوبا. واشتكوا إلى الفريق من أن جماعات مختلفة حاولت تخويف المشردين داخلياً لإجبارهم على تأييد الاتفاق (انظر الفرع الثامن، القانون الدولي الإنساني). وعلى الجانب الآخر، لم يكن لبعض المجتمعات المحلية العربية، التي غالباً ما تؤيد النظام السابق، أي تمثيل معترف به في محادثات جوبا، وهي تشعر بالتهديد من عواقب الاتفاق، وبالأخص فيما يتعلق بالمسائل المتصلة بالأراضي.

28 - وتدرك حكومة السودان عدم وجود تأييد للاتفاق في أوساط الفور والمشردين داخلياً، وهي تحاول معالجة تلك المسألة من خلال اتباع استراتيجيات مختلفة بشكل متزامن. فهي تقوم أولا ببذل المزيد من

(9) انظر المجلس-الانتقالي-يندد-بهجوم-مؤيدي-عبد الواحد نور على ندوة بالخرطوم/www.sudantribune.net.

(10) لدى ثلاث من المجموعات الخمس الدارفورية الموقعة - تجمع قوى تحرير السودان، وحركة العدل والمساواة السودانية، وحركة جيش تحرير السودان/جناح مني مناوي - جذور راسخة في قبيلة الزغاوة، التي تقع أراضيها تقليدياً في شمال دارفور. وللمجلس الانتقالي لحركة تحرير السودان، وهو جماعة منشقة عن حركة جيش تحرير السودان/عبد الواحد، علاقات قوية مع قبيلة الفور في شمال دارفور، ولكنه يفتقر إلى وجود قوي في جبل مرة، المعقل التاريخي للفور، وفي مخيمات المشردين داخليا الرئيسية.

الجهود لإقناع عبد الواحد بالانضمام إلى عملية السلام. غير إن عدم القدرة على التنبؤ بردود أفعال عبد الواحد تعني أن هذه الاستراتيجية لا تزال غير مؤكدة. وقد أوضح أنه لن ينضم إلى عملية جوبا للسلام، ولم يتضح بعد كيف لأي مبادرة سياسية جديدة لإشراكه أن تتطابق مع الاتفاق. ثانياً، تحاول حكومة السودان الالتفاف على عبد الواحد من خلال التعامل مباشرة مع المنشقين السياسيين في حركة جيش تحرير السودان/عبد الواحد، وقادة قبيلة الفور مثل السلطات التقليدية وممثلي المشردين داخلياً، والقادة العسكريين لحركة جيش تحرير السودان/عبد الواحد. غير أن تقسيم حركة جيش تحرير السودان/عبد الواحد، وإن لم يكن ضمانا لنجاح عملية السلام، يمكن أن يولّد المزيد من النزاع الداخلي وعدم الاستقرار في جبل مرة ومخيمات المشردين داخليا.

29 - وقد تعثرت اتفاقات السلام السابقة في دارفور بسبب غياب مؤسسات تتمتع بالمصداقية والكفاءة لتنفيذها. وكان لوثيقة الدوحة للسلام في دارفور، وهي اتفاق شامل جداً تلقى تمويلاً كبيراً من قطر، تأثير محدود على أرض الواقع بسبب ضعف السلطة الإقليمية لدارفور، وهي الهيئة التي أنشئت لإدارة برامج وثيقة الدوحة. وسيكون إنشاء وكالات فعالة ومسؤولة، تضم ما يلزم من الموظفين والخبرات والعمليات، بمثابة أمر أساسي للتنفيذ السليم للاتفاق.

2 - الترتيبات الأمنية

30 - تمثل الترتيبات الأمنية بالنسبة لكل من حكومة السودان والحركات الملف الرئيسي للاتفاق. وإذا لم ينفذ البروتوكول المتعلق بالترتيبات الأمنية بعناية، فقد يؤدي إلى انحراف عملية السلام عن مسارها وإبطال أهداف الاتفاق.

31 - وقد أكد المحاورون عن حكومة السودان للفريق أن الهدف الرئيسي للترتيبات الأمنية بالنسبة للحكومة هو عودة القوات الدارفورية المتمركزة في ليبيا إلى السودان، لأن استمرار وجود هذه الجماعات وتعزيزها في بلد مجاور يشكلان تهديدا كامنا لأمن السودان. غير أن الملاحظات الأولية للفريق تشير إلى أنه من غير المرجح تحقيق هذا الهدف في المستقبل المنظور، وأن هذه الجماعات ستترك العديد من القوات في ليبيا في الوقت الحاضر (انظر الفرع السادس).

32 - وقد ضخَّمت الحركات أعداد المقاتلين بشكل كبير على طاولة المفاوضات من أجل زيادة نفوذها. وفي الأشهر الأخيرة، انخرطت هذه الحركات في عملية تجنيد معجَّلة لسد الفجوة (انظر الفرع الخامس). وقد ثبت نجاح هذا الأمر نسبيا، حيث انجذب العديد من العاطلين عن العمل والمعوزين من الدارفوريين لاحتمال الحصول على وظيفة في قوات الأمن أو الحصول على بعض الاستحقاقات في إطار برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج المزمع إنشاؤها بموجب الاتفاق. غير أن هذا الالتحاق بأعداد كبيرة من جانب هذه الجماعات قد يكون له آثار سلبية. وإذا لم يتوافر التمويل لبرامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، ستخيب توقعات المقاتلين. ويسهم هذا التجنيد أيضا في عسكرة المجتمعات المحلية في دارفور.

33 - وإذا لم تنظم بعناية عودة الحركات إلى دارفور، مع الآلاف من مقاتليها المسلحين تسليحا جيدا، فإنها قد تؤدي أيضا إلى زعزعة الاستقرار محليا. ووفقاً للمقابلات التي أجراها الفريق مع أعضاء الحركات، يرى كثير من المقاتلين أن دورهم الرئيسي هو توفير الحماية لمجتمعاتهم العرقية. وبموجب الترتيبات الأمنية، تود الحركات التي تهيمن عليها قبيلة الزغاوة أن تُنشر على سبيل الأولوية في مناطق الزغاوة لتوفير الأمن لمجتمع الزغاوة، في حين أن المجلس الانتقالي لحركة تحرير السودان، وهو حركة غالبيتها من الفور، يريد

أن ينتشر في الغالب في مناطق الفور بهدف مماثل هو حماية الفور، بما يشمل المشردين داخلياً والعائدين. ونظراً إلى التوترات القبلية المتزايدة في دارفور مؤخراً، يمكن لهذا الانحياز للجماعات المسلحة مع بعض المجتمعات المحلية أن يشكل تهديداً للبيئة الأمنية المحلية.

34 - وأخيرا، ستُنفَّذ الترتيبات الأمنية على خلفية التنافس الكامن بين القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع. ووفقاً لعدد من كوادر الحركات الذين أجرى الفريق مقابلات معهم أثناء محادثات جوبا وبعدها، تتنافس القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع على اجتذاب قوات الحركات الدارفورية، وبالأخص على ضمان عدم انضمامها إلى الجانب الآخر. ويحاول بعض قادة القوات المسلحة السودانية الاستفادة من التوترات بين الزغاوة والعرب في دارفور لإقناع الحركات بالانضمام إلى القوات المسلحة السودانية، في حين يحاول حميدتي استدراج الحركات من خلال خطاب يركز على وحدة دارفور المهمشة مقابل نخب الخرطوم/وادي النيل. وتقوم الحركات بحساباتها وتُحدِّد استراتيجياتها الخاصة فيما يتعلق بهذا التنافس بين القوتين.

خامسا - الجماعات المسلحة الدارفورية في دارفور

ألف - حركة جيش تحرير السودان/عبد الواحد[11]

1 - تعزيز القدرات

35 - مع زيادة الموارد المتأتية من استغلال منجم الذهب في توروي في جنوب شرق جبل مرة (انظر الفرع الحادي عشر)، واصلت حركة جيش تحرير السودان/عبد الواحد تجنيد مقاتلين جدد، بما في ذلك عن طريق إعادة الأعضاء السابقين. ويتم التدريب في الغالب في كويا (جنوب جبل مرة)، تحت مسؤولية القائد عبد الجبار يعقوب، المعروف بلقب "سجمان". كما اشترت الحركة أسلحة وذخائر جديدة من عرب محليين في غالب الأحيان. وهدف القادة هو بناء قوة قوية ومنظمة قبل دخول حركة جيش تحرير السودان/عبد الواحد في محادثات سلام مع حكومة السودان.

2 - الاقتتال الداخلي

36 - مع ذلك، في حين ارتفعت الموارد المالية، ضعفت الجماعة بسبب الاقتتال الداخلي الشديد. ومنذ حوالي 20 أيار/مايو، وقعت اشتباكات في المنطقة الواقعة بين قولو وروكرو (وسط جبل مرة)، ولا سيما منطقتي دايا وكيا، بين القوات الموالية للقائد العام عبد القادر عبد الرحمن إبراهيم، المعروف بلقب "قدورة"، بقيادة القادة صلاح بورسو وهارون فرنك ودفع الله محمد أحمد نور، والقائد المنافس مبارك ولدوك (رئيس العمليات السابق لحركة جيش تحرير السودان/عبد الواحد). ومنذ أوائل أيلول/سبتمبر، اندلعت أيضا اشتباكات بين قوات قدورة وقائد متحالف مع ولدوك، هو ذو النون عبد الشافي (قائد لواء سلطان تيراب التابع للحركة)، في المنطقة الواقعة بين فينا ودريبات (شرق جبل مرة)، ولا سيما في قرى دوو ودولو ودوري.

(11) يستند هذا القسم إلى المعلومات المجمعة والمقارنة من مقابلات أُجريت مع مختلف الأعضاء الحاليين والسابقين في حركة جيش تحرير السودان/عبد الواحد خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

الشكل الأول

صورة لمبارك ولدوك متحدثاً إلى قواته، وسط جبل مرة، تشرين الثاني/نوفمبر 2020

المصدر: سرّي.

37 - واستمرَّ القتال وقت كتابة هذا التقرير، وأسفر عن سقوط عشرات الضحايا في صفوف الفصائل المتحاربة وكذلك في صفوف المدنيين، وتشريد عشرات الآلاف من المدنيين (وفقاً لمصادر العملية المختلطة)، وارتكاب انتهاكات مختلفة للقانون الدولي الإنساني، بما في ذلك الهجمات على المدنيين، والإعدام بإجراءات موجزة، والاختطاف، والعنف الجنسي (انظر الفرع الثامن). وفي أواخر نيسان/أبريل - أوائل أيار/مايو، تعرض فيصل آدم علي كونيو، وهو قائد بارز مسؤول عن الإدارة في المقر العسكري لحركة جيش تحرير السودان/عبد الواحد، للتعذيب حتى الموت على أيدي رجال قدورة، بسبب الاشتباه في وقوفه إلى جانب ولدوك. ويمكن الاطلاع على محضر جلسة استجوابه/ضربه في المرفق 3.

الشكل الثاني

صورة لجثة فيصل آدم علي كونيو

المصدر: شبكات التواصل الاجتماعي.

38 - وكان السبب المباشر للقتال مسألة قديمة تتعلق بالقيادة بين قدورة من جهة وولدوك وذو النون من جهة أخرى، وهما القائدان اللذان كانا مقربين من عبد الواحد في السابق ورفضا الاعتراف بسلطة قدورة (انظر S/2019/34، الفقرتان 46 و51). وبدأ القتال بعد أن فشل اجتماع للقيادة العسكرية في نيسان/أبريل في حل المسألة، وأصدر قدورة بعد ذلك أمراً بالقبض على ولدوك (انظر المرفق 4) وأرسل فريقاً إلى منطقة دايا لاعتقاله. ومن الأسباب الثانوية للقتال التوترات بين أولئك القادة بشأن تقاسم إيرادات منجم الذهب في توروي (انظر الفرع الحادي عشر).

39 - وفي تشرين الأول/أكتوبر، أصدر ولدوك وذو النون وعشرات من القادة الآخرين بياناً أعلنوا فيه خروجهم من حركة جيش تحرير السودان/عبد الواحد، وانتقدوا فيه عبد الواحد وقدورة بسبب مسائل وجرائم مختلفة تتعلق بالقيادة (انظر المرفق 5). ووفقا لمصادر مطلعة مباشرة على هذه المسألة، كان ولدوك وذو النون، عند كتابة هذا التقرير، يتفاوضان مع قوات الدعم السريع على دمجهما في هذه القوة التابعة للحكومة.

3 - القتال مع حكومة السودان

40 - على الرغم من الحوادث المتفرقة، خفت حدة الاشتباكات بين حركة جيش تحرير السودان/عبد الواحد وقوات الأمن بشكل عام، نتيجة للاجتماع بين عبد الواحد ورئيس الوزراء حمدوك في باريس في 29 أيلول/سبتمبر 2019، فضلا عن الترتيبات غير الرسمية بين عبد الواحد وقوات الدعم السريع.

41 - وشملت معظم الحوادث، من جانب حكومة السودان، بعض القادة السابقين في حركة جيش تحرير السودان/عبد الواحد الذين وقَّعوا على ترتيبات أمنية مع حكومة السودان بين عامي 2016 و 2019 وانضموا بعد ذلك إلى قوات الأمن، ولا سيما المقدم من القوات المسلحة السودانية صادق الفوكا والقائد في قوات الدعم السريع في روكرو، حسبو. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، ارتكبت قوة الفوكا عدة انتهاكات مثل الاختطاف مقابل فدية والمضايقات ضد المشردين داخليا والقرويين المشتبه في دعمهم لحركة جيش تحرير السودان/عبد الواحد، بالأخص في منطقة سورتوني في شمال دارفور (انظر الفرع الثامن، القانون الدولي الإنساني). ووفقا لمصادر محلية مختلفة، قدم حسبو دعما لوجستيا إلى ولدوك ضد قوات قدورة.

4 - ديناميات المشردين داخلياً

42 - أثرت الانقسامات الداخلية في حركة جيش تحرير السودان/عبد الواحد أيضاً على الوضع الأمني في أكبر مخيمات المشردين داخلياً مثل الحمدية والحصاحيصا (وسط دارفور)، وكالما (جنوب دارفور)، حيث ما زالت حركة جيش تحرير السودان/عبد الواحد تحتفظ بعدد كبير من الأتباع وتتنافس جماعات مختلفة من المشردين داخلياً بدرجات متفاوتة من الولاء لعبد الواحد على السيطرة. وفي الحمدية، أدى مقتل أحد المشردين داخليا على يد بعض أعضاء حركة جيش تحرير السودان/عبد الواحد في 29 أيار/مايو إلى اندلاع اشتباكات متفرقة بين فصائل متنازعة من حركة جيش تحرير السودان/عبد الواحد، مما أدى إلى طرد بعض قادة المشردين داخليا من المخيم.

باء - موسى هلال ومجلس الصحوة الثوري السوداني التابع له[12]

43 - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، قام مناصرو موسى هلال، الشخص المدرج اسمه في القائمة (الرقم المرجعي الدائم SDi. 002)، ومعظمهم من فرع المحاميد التابع لقبيلة الرزيقات، بحشد طاقاتهم على نحو متزايد من أجل الإفراج عنه. وأبلغت مصادر في مجلس الصحوة الثوري السوداني التابع لهلال الفريق أنه عقب عقد انعقاد مؤتمر في منتصف آذار/مارس ضم الآلاف من المحاميد في معقل هلال في مستريحة (شمال دارفور)، توجه نحو 150 من مقاتلي هلال إلى منطقة وادي تورو بجبل مرة (وسط دارفور) من أجل إنشاء جماعة مسلحة جديدة والتعاون مع حركة جيش تحرير السودان/عبد الواحد. وكان يقود هؤلاء الأفراد التابعين لمجلس الصحوة الثوري في جبل مرة القائدان محمد أحمد أداما وسعيد موسى.

44 - وفي 1 حزيران/يونيه 2020، شن مقاتلو مجلس الصحوة الثوري وقوة تابعة لحركة جيش تحرير السودان/عبد الواحد هجوما مشتركا على القوات المسلحة السودانية في كتروم (جبل مرة، وسط دارفور)، مما أسفر عن مقتل نحو 20 منهم. وفي 14 حزيران/يونيه، ووفقا لمصادر محلية، أجرى عبد الله حران، نائب رئيس حركة جيش تحرير السودان/عبد الواحد، الذي يتخذ من جنوب السودان مقرا له، اتصالا هاتفيا بقائدي مجلس الصحوة الثوري في جبل مرة وأمرهما بمغادرة المنطقة في غضون 72 ساعة. وعقب الإنذار النهائي من حركة جيش تحرير السودان/عبد الواحد، غادر معظم مقاتلي مجلس الصحوة الثوري جبل مرة. وقد اعتقلت قوات الأمن عدداً منهم وهم في طريقهم إلى ليبيا في 28 حزيران/يونيه، في حين تمكن بعض القادة من الانضمام إلى قوات مجلس الصحوة الثوري هناك.

45 - وظل هذا التحريض في صفوف فرع المحاميد يمثل مصدر قلق كبير لحميدتي، حيث يمكن استعمال هلال والمحاميد ضده من قبل القوى المنافسة. وفي 23 نيسان/أبريل 2020، اصطحبت قوات الدعم السريع هلال من مباني القوات المسلحة السودانية، حيث كان محتجزاً منذ اعتقاله في تشرين الثاني/نوفمبر 2017، إلى مرافق قوات الدعم السريع في الخرطوم. وما فتئ هلال يجري منذ ذلك الحين محادثات مع أوساط حميدتي بشأن ملفه القضائي وشروط الإفراج عنه. غير أن هذه المحادثات غير حاسمة حتى الآن نظرا إلى الارتياب العميق الجذور بين هلال وحميدتي. وفي وقت كتابة هذا التقرير، كان هلال يمثل أمام محكمة عسكرية في قضيتين رئيسيتين، هما مقتل أفراد الشرطة الاحتياطية المركزية في جبل عامر والاشتباكات مع قوات الدعم السريع في مستريحة في تشرين الثاني/نوفمبر 2017.

46 - وفي أواخر تشرين الأول/أكتوبر 2020، اعتقلت حكومة السودان علي ماجوك، وهو من أبرز الساسة المحاميد في مجلس الصحوة الثوري وداعم قوي لهلال، بتهمة الإعداد لانقلاب. وكان ماجوك قد عاد سراً إلى السودان قبل بضعة أيام من اعتقاله، وهو وزير سابق في النظام السابق كان قد غادر البلاد عندما اندلعت الأزمة بين هلال والحكومة في منتصف عام 2017. وأفيد أن خطته كانت تقضي بتعبئة أعضاء من المحاميد من قوات الدعم السريع للسيطرة على هذه القوة والإطاحة بالسلطات الانتقالية.

(12) يستند هذا القسم إلى المعلومات المجمعة والمقارنة من مقابلات مع عدة أعضاء من مجلس الصحوة الثوري السوداني وموالين لهلال خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

جيم - التجنيد من قبل الجماعات الموقعة لاتفاق جوبا للسلام

47 - في الأشهر القليلة التي سبقت اتفاق جوبا للسلام وبعد توقيعه، قامت الجماعات الموقِّعة على الاتفاق بعملية تجنيد واسعة النطاق، من أجل إشراك أكبر عدد ممكن من المقاتلين في الترتيبات الأمنية وتعظيم نفوذها. وأفادت مصادر محلية عديدة عن أنشطة وكلاء التجنيد لدى الحركات في جميع أنحاء دارفور. وعلى سبيل التوضيح، ترد في المرفق 6 استمارات تجنيد جرى توزيعها في عدة مناطق من دارفور، تُنسب إلى حركة العدل والمساواة السودانية. وقد أبلغ عن تجنيد الأطفال من قبل مختلف الجماعات الموقعة، بما في ذلك من قبل العملية المختلطة[13].

48 - وبالنسبة للمقاتلين في الحركات التي وقعت اتفاقات سلام مع النظام السابق ولكنها لم تكن راضية عن تنفيذ هذه الاتفاقات، ثبت أن حملة التجنيد التي قامت بها الحركات الموقعة على اتفاق جوبا للسلام شكلت فرصة ثمينة لكي تكون جزءاً من ترتيبات أمنية جديدة مع ما يرتبط بها من فوائد. وانضمت جماعتان تضم كل منهما عدة مئات من المقاتلين، وتنتميان أساساً إلى حركة أبو القاسم إمام الحاج المنشقة عن حركة جيش تحرير السودان/عبد الواحد، والتي وقعت على وثيقة الدوحة للسلام في دارفور مع حكومة السودان في كانون الثاني/يناير 2017، إلى حركة العدل والمساواة السودانية والمجلس الانتقالي لحركة تحرير السودان خلال الأشهر الأخيرة في منطقة نيرتتي[14].

سادسا - الجماعات المسلحة الدارفورية في ليبيا[15]

49 - شاركت معظم الجماعات الدارفورية في ليبيا بشكل كبير خلال الفترة المشمولة بالتقرير في العمليات العسكرية للجيش الوطني الليبي، وزادت بشكل كبير من قدراتها وحجمها من حيث الأسلحة والمركبات والمقاتلين. وقد عززت علاقاتها مع الجيش الوطني الليبي وطورت علاقات مباشرة مع الداعمين الأجانب له. وعلى الرغم من عقد اتفاق جوبا للسلام، فإن أعدادا كبيرة من المقاتلين المتمردين الدارفوريين على استعداد للبقاء في ليبيا في المستقبل المنظور.

ألف - العمليات العسكرية

50 - منذ أواخر عام 2019 وحتى حزيران/يونيه 2020، انضمت معظم الجماعات المتمردة الدارفورية التي تؤيد الجيش الوطني الليبي (تجمع قوى تحرير السودان، والمجلس الانتقالي لحركة تحرير السودان، وحركة جيش تحرير السودان/عبد الواحد، ومجلس الصحوة الثوري السوداني، وعبدالله بندة) إلى عمليات الجيش الوطني الليبي في طرابلس، ويقاتل بعضها في الأحياء الجنوبية من طرابلس مثل عين زارة وقصر بن غشير. ولم تنضم حركة جيش تحرير السودان/جناح مني مناوي إلى العمليات في طرابلس، إذ أُفيد أنها غير راضية عن عرض الجيش الوطني الليبي لتقديم التمويل والمعدات في المقابل. وفي 6 كانون الثاني/يناير 2020، شاركت حركة جيش تحرير السودان/جناح مني مناوي وجماعات دارفورية أخرى في عملية الجيش الوطني الليبي التي أدت إلى الاستيلاء على سرت. وقد تركوا بعض القوات في سرت واحتلوا لاحقاً الوشكة.

(13) انظر اليوناميد-تجري-حواراً-مع-المجموعات-المسلحة-لإنهاء-تجنيد-الأطفال/https://unamid.unmissions.org/ar.

(14) وفقا لمصادر مختلفة من الحركات، وكذلك العملية المختلطة.

(15) يستند هذا الفرع إلى المعلومات المجمعة والمقارنة من المقابلات التي أجريت مع المتمردين الدارفوريين خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

51 - وعندما تراجع الجيش الوطني الليبي شـــرقاً في أوائل حزيران/يونيه 2020، تبعت الجماعات الدارفورية الحركة وغادرت طرابلس وترهونة والوشـــكة ومناطق أخرى في غرب ليبيا. وفي وقت كتابة هذا التقرير، كان الجزء الأكبر من القوات الدارفورية لا يزال موجوداً في منطقتين. ويتجمع العديد منها في هراوة، على بعد حوالي 70 كيلومترا شـــرق خط ســـرت الأمامي. ويوجد الكثير غيرها في عدة أماكن في منطقة الجفرة، التي هي بمثابة مركزها منذ عدة سنوات، وهي: هون؛ وسوكنة؛ وودان، ولا سيما في المطار المدني؛ ومنطقة زِلّة، حيث يقع مقر قيادة حركة جيش تحرير الســـودان/جناح مني مناوي، وحيث لدى الجماعات الأخرى مثل المجلس الانتقالي لحركة تحرير السودان وتجمع قوى تحرير السودان معسكرات أيضاً. كما إن لها قواعد في جبال الهروج، بالقرب من زلة، حيث كان لحركة جيش تحرير الســـودان/جناح مني مناوي معسكر تدريب.

52 - وحافظت الحركات أيضـــاً على وجود عســـكري في جنوب ليبيا. وفي حزيران/يونيه 2020، نشـــر الجيش الوطني الليبي بعض القوات الدارفورية في منطقة ســـبها، من أجل حماية المكان وحقول النفط المجاورة، مثل حقل الشرارة، من هجوم يحتمل أن تشنه حكومة الوفاق الوطني. ومكثت هذه القوات في مزارع حول سبها تعود ملكيتها إلى المحاميد الليبيين وإلى المؤيدين للجيش الوطني الليبي. وكان لدى هذه الحركات أيضـــاً، التي كانت تعمل وتبقى في كثير من الأحيان معاً، بعض القواعد اللوجســـتية الصـــغيرة في مناطق واو الكبير وتمســـــة وأم الأرانب، حيث تخزِّن الوقود والذخيرة والمياه وغير ذلك من الإمدادات. وكانت هذه القواعد اللوجستية ضرورية لعمليات الحركات في الجنوب لأن القواعد الرئيسية للحركات في الجفرة موجودة على مسافة بعيدة جدا.

53 - وتكبدت الجماعات الدارفورية بعض الخســـائر، خلال عملياتها في غرب ليبيا إلى جانب الجيش الوطني الليبي، لا ســـيما نتيجة لهجمات المركبات المســـيرة عن بعد. وذكر قائد لحركة جيش تحرير الســـودان/جناح مني مناوي أجرى الفريق مقابلة معه أن الحركة فقدت خلال عمليات الجيش الوطني في النصـف الأول من عام 2020 نحو 50 مقاتلا، من بينهم 12 قائدا ميدانيا. وفقد تجمع قوى تحرير السودان أيضـــا العديد من القادة البارزين، مثل صـــلاح دوســـه هارون ديفا، المعروف بلقب "صـــندوق"، الذي قُتل بواسطة هجوم لمركبة مسيرة عن بعد في فبراير/شباط. غير أن هذه الخسائر بدت ضئيلة مقارنة بالمكاسب التي حققتها الحركات مؤخراً من حيث القوات والمعدات.

الشكل الثالث

صورة لقافلة تابعة لحركة جيش تحرير السودان/جناح مني مناوي تعرضت لغارة من مركبة مسيرة عن بعد في 12 أبريل/نيسان في منطقة أبو قرين

المصدر: شبكات التواصل الاجتماعي.

الشكل الرابع

صـــورة لقبعة تعود لحركة جيش تحرير الســـودان/جناح مني مناوي وجدت في موقع الهجوم في 12 نيسان/أبريل

المصدر: شبكات التواصل الاجتماعي.

باء - القدرات

54 - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، زادت جميع الجماعات الدارفورية قدراتها زيادة كبيرة. وقامت بتجنيد أعداد كبيرة من الأفراد، كما يتضح من عدة أشرطة فيديو عن حفلات تخرج المجندين الجدد التي شاهدها الفريق. وأبلغ أعضاء الحركات الفريق بأنه منذ سقوط حكومة عمر حسن أحمد البشير، أصبح التجنيد سهلا عليهم، حيث انجذب العديد من شباب دارفور لاحتمال الحصول على مرتب في الحركات أو الاندماج في

مرحلة لاحقة في الترتيبات الأمنية التي تم التفاوض بشـــأنها في جوبا. وزعم أحد قادة حركة جيش تحرير الســـودان/جناح مني مناوي في إفادته للفريق بأن الحركة قامت، منذ منتصـــف عام 2019، بتجنيد 000 3 مقاتل جديد. وكان لدى الجماعات الدارفورية، مثل حركة جيش تحرير الســـودان/جناح مني مناوي وحركة العدل والمساواة، مجنِّدون في مناطق مختلفة من دارفور وفي مخيمات اللاجئين في شرق تشاد مثل أبو نبق وكاريارى. وكانوا يحشـدون المجندين في بلدة تينا، على الحدود بين تشـاد ودارفور، ثم ينقلونهم في سـيارات مدنية إلى ليبيا عبر تشـاد ومنطقة التعدين في كوري – بوقودي. وبالنسـبة لحركة جيش تحرير السـودان/جناح مني مناوي، كان القائد عبد المجيد علي سـنين أحد الضـباط الرئيسـيين المسـؤولين عن نقل المجندين.

55 – وقبل البدء في إعادة نشـر بعض القوات خارج ليبيا عقب توقيع الاتفاق، كانت حركة جيش تحرير الســـودان/جناح مني مناوي أكبر جماعة دارفورية في ليبيا. وأبلغ المحاورون من المتمردين الفريق بأنه قبل إعادة الانتشـــار هذه، كانت الحركة تمتلك حوالي 400 مركبة في ليبيا، بما في ذلك عشـــرات من ناقلات الجنود المدرعة. وكان القائد العام الفريق جمعة حجار ونائبه اللواء جابر إسـحاق ورئيس الأركان العسـكرية الجديد اللواء فيصـل صـالح يقودون القوة. ومن القادة الرئيسـيين الآخرين العميد هارون صـالح ضـيفة، المعروف بلقب "طويلة" (المخابرات العسكرية)، واللواء إسماعيل ود حبوبة (التوجيه المعنوي)، وأحمد أركوري (التدريب)، والمقدم عبد العزيز، المعروف بلقب "نيبري" (المدفعية)، والمقدم أمير جوكا (العمليات)، والعقيد أزريك (اللوجستيات).

الشكل 5

صورة للقادة جمعة حجار، وإسماعيل ود حبوبة، وهارون "طويلة" (من اليسار إلى اليمين) في مدينة زلة، نيسان/أبريل 2020

المصدر: حركة جيش تحرير السودان/جناح مني مناوي.

56 – وكان تجمع قوى تحرير السـودان ثاني أكبر جماعة مسـلحة دارفورية في ليبيا. وبعد قضـاء عدة أشـهر في الاحتجاز في تشـاد، عاد القائد العام عبد الله بشـار جيلي، المعروف بلقب "جنا"، إلى الميدان في ليبيا، يسـانده نائب القائد العام عبود آدم خاطر وأحمد أبو تونغا. وذكرت مصـادر أن الجماعة تملك ما بين 150 و 200 سيارة.

57 – وكان لحركة جيش تحرير السودان/عبد الواحد قوة تضم قرابة 100 مركبة مسلحة في ليبيا، يقودها رئيس أركان الحركة، يوسـف أحمد يوسـف، المعروف بلقب "كرجكولا". ومن بين القادة البارزين الآخرين الجنرال صـلاح عبد الله جوك، المعروف بلقب "بوب"، والعقيد محمد صـالح (قائد القوة في ليبيا رسـميا). وواصـل كرجكولا تجنيد مقاتلين جدد، لا سـيما في جنوب دارفور. ولدى المجلس الانتقالي لحركة تحرير

السـودان حاليا، ومعظم أعضـائه من قبيلة الفور، مثل حركة جيش تحرير السـودان/عبد الواحد، قوة تضـم ما بين 70 و 80 مركبة بقيادة القائد العام صالح، المعروف بلقب "جبل سي".

الشكل السادس

صورة ليوسف "كرجكولا" خلال حفل تخرج (أيلول/سبتمبر 2020)

المصدر: حركة جيش تحرير السودان/عبد الواحد.

58 - ولمجلس الصـحوة الثوري السـوداني التابع لموسـى هلال عدة مئات من المقاتلين في ليبيا. ولئن كان أفراد هذه الحركة في البداية يقاتلون إلى جانب الجيش الوطني الليبي تحت مظلة قبيلة المحاميد الليبية، فقد أقامت الحركة فيما بعد علاقة مباشرة مع الجيش الوطني الليبي. وبقي العديد من أفراد الحركة في سـبها مع قبيلة المحاميد الليبية وحصـلوا على بطاقات هوية ليبية من خلال هذه الصـلة القبلية. وكان القائد الرئيسـي لمجلس الصـحوة الثوري السـوداني في ليبيا محمد بخيت "دويدوي"، في حين انتقل إليها بعض الكوادر السـياسـية البارزين في مجلس الصـحوة الثوري السـوداني، مثل محمد كدام، المسـؤول عن العلاقات الدولية. وفي الأشـهر الأخيرة، ترك الحركة بعض القادة البارزين الذين أصـيبوا بالإحباط من القيادة وتقاسـم الإيرادات وارتبطوا بجماعات أخرى مثل حركة بندة (انظر الفقرة 60 والمرفق 7). وكانت السلطات السودانية، لا سيما حميدتي، قلقة بشكل خاص إزاء وجود مجلس الصـحوة الثوري السوداني في ليبيا، التي تخشى أن يمثل سبباً كامناً محتملاً لزعزعة الاستقرار في السودان. وأفادت مصادر مختلفة بأن حميدتي قد يعتزم حل هذه المسـألة بإبرام صـفقات غير رسـمية مع فرادى قادة مجلس الصـحوة الثوري السوداني لإقناعهم بالعودة، وليس من خلال صفقة سياسية رسمية مع مجلس الصـحوة الثوري السوداني من شأنها أن تزيد من إبراز قضية هلال.

59 - وتنحاز عدة جماعات صـغيرة إلى الجيش الوطني الليبي، وإن كان معظمها لا يقيم علاقات مباشـرة مع سـلطات الجيش الوطني الليبي ويعمل تحت مظلة جماعات أكبر مثل حركة جيش تحرير السـودان/جناح مني مناوي وتجمع قوى تحرير السـودان. ولقد انفصـل عباس أحمد أصـيل "جبل مون"، وهو قائد متمرد قديم، عن حركة جيش تحرير السودان/جناح مني مناوي في أكتوبر/تشرين الأول 2019، وأنشأ جماعته الخاصـة التي قيل إنَّها تضـم حوالي 200 مقاتل، معظمهم من قبيلته مسيرية جبل. كما أن

لحركة العدل والمساواة الجديدة، وهي جماعة انشقت عن حركة العدل والمساواة في عام 2015، قوة صغيرة في ليبيا، تتألف إلى حد كبير من الماليت، بقيادة اللواء مجدي حسين شرف. وهناك جماعة أخرى منشقة عن حركة العدل والمساواة، وهي الجناح الجماعي لحركة العدل والمساواة، لها عشرات المقاتلين في ليبيا، بقيادة القائد موسى صالح، وهو من حرس الحدود السابقين التابعين للمحاميد.

60 - وتخلى عبد الله بندة، وهو قائد سابق بارز في حركة العدل والمساواة أدانته المحكمة الجنائية الدولية، عن أنشطته في تعدين الذهب في منطقة كوري - بوقودي عام 2019 بعد أن طردته السلطات التشادية من هناك وفي آذار/مارس 2020، أطلق رسمياً جماعته المتمردة الخاصة، وهي تجمع قوات حركة العدل والمساواة السودانية (انظر البيان التأسيسي في الملحق 7). وكان بندة، الذي لديه الآن نحو 45 مركبة، يجند معظم عناصره من قدامى المحاربين السابقين في حركة العدل والمساواة (لا سيما من فرع زغاوة الكوبي)، بمن فيهم نائبه بشارة آدم علي وجبريل عبد الكريم إبراهيم مايو "تيك" (الرقم المرجعي الدائم: SDi.004)، وهو شخص مدرج اسمه في قائمة الجزاءات[16]، ويحتل الرتبة الثالثة في قيادة الحركة. وتعاونت الجماعة تعاوناً وثيقاً مع حركة جيش تحرير السودان/جناح مناوي وتجمع قوى تحرير السودان (الذي ينتمي معظم أفراده أيضاً إلى قبيلة الزغاوة) وعملت لصالح الجيش الوطني في كنفهما.

61 - وكانت حركة العدل والمساواة الجماعة المتمردة الدارفورية الرئيسية الوحيدة غير المنحازة إلى الجيش الوطني الليبي. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، لم تشارك الجماعة في أي قتال بارز. فقد ركزت على التهريب (انظر الفرع التاسع) في أقصى جنوب ليبيا، بما في ذلك المناطق حول منطقة كيلينجي وجنوبها نحو مدينة القطرون، وعلى تعزيز نفسها في ضوء اتفاق السلام المقبل. وما فتئت تستعد للترتيبات الأمنية في جوبا بإدماج مجموعات من المجندين الجدد القادمين من السودان وتشاد وإعادة تنظيم القوة. وأفاد ضابط في حركة العدل والمساواة أجرى معه الفريق مقابلة بأن حوالي 50 من كوادر حركة العدل والمساواة قد انضموا إلى القوة في ليبيا قادمين من دارفور في منتصف حزيران/يونيه لهذا الغرض. وكان عبد الكريم تشولوي، رئيس المخابرات في حركة العدل والمساواة، القائد الرئيسي في الميدان. ومن القادة البارزين الآخرين اللواء يحيى عمده، ومحمد دردوق (من قبيلة الميدوب)، واللواء عبد الحليم، وأحمد داود تردة، المسؤول عن الإدارة.

(16) انظر https://www.un.org/securitycouncil/ar/sanctions/1591/materials/summaries/individual/jibril-abdulkarim-ibrahim-mayu.

الشكل السابع

صورة اللواء عبد الحليم خلال عرض عسكري لحركة العدل والمساواة في جنوب ليبيا، أغسطس 2020

المصدر: حركة العدل والمساواة.

جيم - التعاون مع الجيش الوطني الليبي

62 - الحركات الدارفورية الرئيسية (حركة جيش تحرير السودان/جناح مني مناوي، وتجمع قوى تحرير السودان، وحركة جيش تحرير السودان/عبد الواحد، والمجلس الانتقالي لحركة تحرير السودان، ومجلس الصحوة الثوري السوداني) تنسق الآن مباشرة مع كبار قادة الجيش الوطني الليبي وعقدت معهم اجتماعات منتظمة ومتكررة في بنغازي. واجتمع قادة دارفوريون بارزون مثل جمعة حجار، وجابر إسحاق، وفيصل صالح من حركة جيش تحرير السودان/جناح مني مناوي، وعبود آدم خاطر من تجمع قوى تحرير السودان، و"دويدوي" من مجلس الصحوة الثوري السوداني و "كرجكولا" من حركة جيش تحرير السودان/عبد الواحد، مع سلطات الجيش الوطني الليبي في بنغازي في تموز/يوليه وأيلول/سبتمبر وتشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، كان محاورهم الرئيسي المعتاد من كبار ضباط الجيش الوطني الليبي هو صدام حفتر (ابن حفتر)، بينما تواصلت الجماعات أيضاً مع اللواء عبد الكريم هدية، الأمين العام للقيادة العامة للجيش الوطني الليبي، والمعاون المقرب لحفتر، واللواء عبد الرزاق الناظوري، رئيس أركان الجيش الوطني الليبي.

63 - وفي الميدان، كان المحاور الرئيسي اليومي للجيش الوطني الليبي من الدارفوريين هو الكتيبة 128، بقيادة الرائد حسن معتوق الزادمة. وأشار ضابط في حركة جيش تحرير السودان/عبد الواحد، في خطاب ألقاه خلال حفل للجيش في ليبيا، إلى علاقات القوة مع الكتيبة 128، وهو اعتراف علني نادر بتعاون الحركات مع الجيش الوطني الليبي (انظر المرفق 8). وتنقل الإمدادات اليومية - الذخيرة والغذاء والوقود- التي يقدمها الجيش الوطني الليبي إلى الجماعات، وكذلك مدفوعاتها، عن طريق الكتيبة 128 وعن طريق هلال موسى بوعمود الزواوي، قائد الميليشيا الموالية للجيش الوطني الليبي الذي يستضيف الحركات في زلة. وتعاونت بعض الحركات أيضا مع وحدات أخرى تابعة للجيش الوطني الليبي، كما يتضح من بطاقة الهوية العسكرية التي سلمتها الكتيبة 152 إلى قائد حركة العدل والمساواة الجديدة مجدي حسين شرف بصفة "متطوع" (انظر الشكل الثامن).

الشكل الثامن

صورة بطاقة الهوية العسكرية لمجدي حسين شرف في إطار الكتيبة 152 التابعة للجيش الوطني الليبي

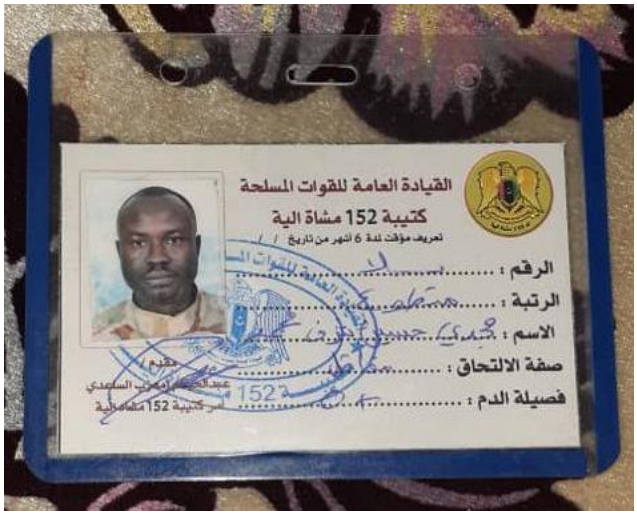

المصدر: سري.

64 - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، ظلت الحركات تتلقى كميات كبيرة من المركبات والأسلحة من الجيش الوطني الليبي، عادة قبل كل عملية واسعة النطاق. وتلقت الحركات عشرات من مركبات لاندكروزر (ما يصل إلى 200، وفقا لبعض مصادر المتمردين) في حزيران/يونيه، لإعداد الدفاع عن سرت والجفرة، ثم عشرات أخرى في أوائل أيلول/سبتمبر. وتلقت أنواعا مختلفة من المدافع المضادة للطائرات والمدافع المضادة للدبابات، بما في ذلك مدافع 23 مم و 106 ملم و 130 ملم، فضلا عن قنابل صاروخية ومدافع رشاش غوريونوف.

دال - التعاون مع الجهات الخارجية الداعمة للجيش الوطني الليبي

65 - في حين كانت الحركات الدارفورية في السابق على اتصال مع الجيش الوطني الليبي فقط، فقد أقامت الإمارات العربية المتحدة، وهي إحدى أهم الجهات الداعمة للجيش الوطني الليبي، علاقات مباشرة مع الحركات الرئيسية في ليبيا منذ سنة تقريباً. وهذا دليل على أهمية الجماعات الدارفورية في الاستراتيجية العسكرية للجيش الوطني الليبي.

66 - وأبلغ أفراد من الحركات الفريق بأن اجتماعات منتظمة بين القادة الدارفوريين الرئيسيين (حجار وإسحاق و "دويدوي" ونحوهم) والضباط الإماراتيين في بنغازي قد عُقدت، بعضها في أيلول/سبتمبر وتشرين الثاني/نوفمبر 2020. وانصب الاهتمام في هذه الاجتماعات على الاحتياجات اللوجستية والمالية للحركات وكيفية مساهمة دولة الإمارات في هذا الصدد. وفهمت العناصر الدارفورية التي أجرى الفريق مقابلات معها أن المدفوعات والمعدات التي تلقوها من الجيش الوطني الليبي خلال الفترة المشمولة بالتقرير قدمتها لهم الإمارات العربية المتحدة. وفي الأسبوع الأخير من تشرين الثاني/نوفمبر 2020، زار عدد من الضباط الإماراتيين معسكرات الحركات في منطقة الجفرة، لتحديد القوات التي ستبقى أو تغادر ليبيا بعد توقيع الاتفاق.

67 - وحاولت الإمارات العربية المتحدة أيضاً إقامة علاقات شخصية متميزة مع كبار القادة الدارفوريين المقيمين في ليبيا، متجاوزةً الجيش الوطني الليبي والقيادة السياسية للحركات، بدعوتهم إلى أبو ظبي. وأفاد أفراد مختلفون من الحركات للفريق بأن جمعة حجار من حركة جيش تحرير السودان/جناح مني مناوي زار الإمارات لمدة شهرين تقريباً في الفترة من تشرين الثاني/نوفمبر إلى كانون الأول/ديسمبر 2019، في حين زارها نائبه جابر إسحاق وعبد الله ("جنا") من تجمع قوى تحرير السودان لعدة أسابيع في الفترة من تشرين الأول/أكتوبر إلى تشرين الثاني/نوفمبر 2020. وخلال تلك الزيارات، قيل إن القائدين التقيا بأعضاء في جهاز الأمن التابع للإمارات العربية المتحدة.

هاء - مزاعم بشأن وجود قوات الدعم السريع في ليبيا

68 - في أواخر تشرين الثاني/نوفمبر، عُمِمت وثيقة في شبكات التواصل الاجتماعي، ثم في وسائط إعلام مختلفة. وقدمت هذه الوثيقة كرسالة داخلية لقوات الدعم السريع، مؤرخة 6 تشرين الثاني/نوفمبر 2020، موجهة من منسق قوات الدعم السريع في جنوب دارفور إلى نائب رئيسها عبد الرحيم دقلو، وورد فيها أن 200 1 من أفراد قوات الدعم السريع قد انتشروا للتو في ليبيا في الجفرة ثم في بنغازي، بدعم إماراتي (انظر المرفق 9). وأكدت قوات الدعم السريع أن الوثيقة مزورة. ولم يتمكن الفريق من التأكد من صحة الوثيقة. ولم تكن مصادر الفريق في ليبيا على علم بوجود قوات الدعم السريع هناك خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

واو - بعد اتفاق جوبا للسلام: البقاء أم المغادرة

69 - بموجب بروتوكولات الترتيبات الأمنية الواردة في الاتفاق، يتعين على جميع المقاتلين في الحركات الدارفورية الموقعة (حركة جيش تحرير السودان/جناح مني مناوي، والمجلس الانتقالي لحركة تحرير السودان، وحركة العدل والمساواة السودانية، وتجمع قوى تحرير السودان، والتحالف السوداني) أن تأتي إلى مناطق تجمع متفق عليها في دارفور في غضون 90 يوما بعد توقيع الاتفاق. بيد أن من غير المرجح أن يؤدي اتفاق جوبا للسلام إلى إنهاء وجود الحركات المسلحة الدارفورية في ليبيا.

70 - فأولاً، ليس بعض الحركات مثل حركة جيش تحرير السودان/عبد الواحد ومجلس الصحوة الثوري السوداني، والجماعات الأصغر حجما، طرفا في الاتفاق، وبالتالي فإنها ستبقى في ليبيا في الوقت الراهن. وثانياً، إن الوجود الراسخ للحركات الموقعة في ليبيا ومشاركتها في النزاع هناك، والفوائد التي تجنيها من ذلك، وعلاقاتها المعقدة مع الجيش الوطني الليبي والجهات الأجنبية الداعمة له، تجعل من الصعب عليها مغادرة ليبيا بسرعة وبشكل كامل.

71 - وبموجب الاتفاق، باشر بعض الحركات إعادة بعض القوات إلى دارفور عبر تشاد. وفي تشرين الثاني/نوفمبر، وصلت 40 سيارة تابعة لحركة جيش تحرير السودان/جناح مني مناوي إلى شمال دارفور من جنوب ليبيا. وسيندمج بعض هؤلاء الجنود في قوة جديدة مكلفة بالحماية الشخصية للقادة السياسيين، في حين كُلف بعضهم بإعداد الإمدادات اللوجستية لعودة الوحدات الأخرى إلى دارفور. وعند كتابة هذا التقرير، كانت حوالي 100 سيارة أخرى تابعة لحركة جيش تحرير السودان/جناح مني مناوي قادمة من ليبيا متمركزة في منطقة باو في شرق تشاد في موقع أتاحته السلطات التشادية، وهي جاهزة للعبور إلى دارفور. وكانت عشرات السيارات الأخرى تستعد لمغادرة ليبيا في مقر قيادة الحركة في زلة ودخول تشاد بقيادة جمعة حجار وجابر إسحاق. والفريق على علم بخطط مماثلة لدى تجمع قوى تحرير السودان.

72 - غير أن المقابلات التي أجراها الفريق مع أفراد من الحركات الموقعة تشير إلى أن هذه الحركات ستترك بعض القوات في ليبيا في المستقبل المنظور. فبعض القادة والجنود يستمتعون بظروفهم هناك التي يرونها أفضل مما سيحصلون عليه لو انضموا إلى قوات الأمن في السودان، ويريدون البقاء في ليبيا ما دام الجيش الوطني الليبي والجهات الداعمة له تدفع رواتبهم. ويرى بعضهم أيضاً أن إبقاء بعض القوات في ليبيا سيتيح لهم مواصلة المشاركة في أنشطة التهريب المربحة (المهاجرون والمخدرات والسيارات ونحو ذلك). وإضافة إلى ذلك، في الاجتماعات التي عقدت مع الجيش الوطني الليبي منذ أيلول/سبتمبر، ضغطت سلطات الجيش الوطني الليبي، التي تعتبر الدارفوريين من المقومات العسكرية الرئيسية، على الحركات للبقاء في ليبيا، وهو ما قبلته الحركات. كما تحرص الحركات على الاحتفاظ بالقواعد الخلفية وبعض القوات في ليبيا في حالة عدم تنفيذ الاتفاق وانحراف عملية السلام عن مسارها.

73 - ولذلك، تعتزم الحركات الموقعة ترك عدد كبير من الجنود في ليبيا - ما يصل إلى نصف قواتها، وفقا لما أفاد به بعض الذين أجريت معهم مقابلات. وفي حين يُتوقع أن يعود جمعة حجار وجابر إسحاق من حركة جيش تحرير السودان/جناح مني مناوي إلى السودان في الأسابيع المقبلة، من المفترض أن يبقى رئيس أركان الحركة، فيصل صالح، في ليبيا مع عشرات من السيارات. وعند كتابة هذا التقرير، في منتصف كانون الأول/ديسمبر، وعد الجيش الوطني الليبي قادة حركة جيش تحرير السودان/جناح مني مناوي، وتجمع قوى تحرير السودان، والمجلس الانتقالي لحركة تحرير السودان، وحركة جيش تحرير السودان/عبد الواحد، ومجلس الصحوة الثوري السوداني، بسيارات جديدة (حوالي 150، وفقا لمصادر المتمردين) كما وعد بتأمين مدفوعاتهم الشهرية، وأسلحتهم، وذخائرهم، وزيهم الرسمي. وتشير هذه الصفقات إلى أن الشراكة بين مختلف الأطراف ستستمر بعد الاتفاق.

سابعا - الجماعات المسلحة الدارفورية في جنوب السودان[17]

74 - احتفظت ثلاث جماعات من المتمردين الدارفوريين بوجود عسكري في الجزء الشمالي من جنوب السودان خلال الفترة المشمولة بالتقرير، ولكن لم يقم أي منها بأي عملية عسكرية. وكان مقر المجلس الثوري السوداني، وهو جماعة منشقة عن حركة العدل والمساواة معظم أفرادها من قبيلة المساليت بقيادة القائد عبد الرحمن أرباب، في منطقة راجا مع بضع عشرات من المركبات المسلحة ونحو 200 مقاتل. وخلال عملية جوبا للسلام، حاولت عدة حركات وهيئات تفاوضية - أي حركة العدل والمساواة، والتحالف السوداني، والحركة الشعبية لتحرير السودان - قطاع الشمال عبد العزيز الحلو، وقوات الدعم السريع - استدراج هذه القوة إلى صفوفها. وأفادت مصادر مختلفة بأن الجماعة قريبة جداً الآن من الحلو[18].

75 - وكان لحركة العدل والمساواة أيضا قوة عسكرية قوامها بضع عشرات من المركبات في منطقة راجا. وفي حين كان قائد القوة، عمدة طاهر، في جوبا لتمثيل حركة العدل والمساواة في محادثات السلام، عززت الجماعة نفسها بتجنيد أفراد جدد، وإعادة قدامى المحاربين وإصلاح مركباتها تحسبا للترتيبات الأمنية.

(17) يستند هذا القسم إلى معلومات مجمعة ومقارنة من مقابلات متعددة أجريت مع المتمردين الدارفوريين خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

(18) بالنظر جزئيا إلى أصول الحلو الذي ينحدر من قبيلة المساليت، لدى الحركة الشعبية لتحرير السودان - قطاع الشمال الكثير من الأتباع من قبيلة المساليت في غرب دارفور.

76 - واحتفظت حركة جيش تحرير السودان/عبد الواحد بقوة عسكرية قوامها نحو 120 مقاتلا في مناطق نائية من مقاطعة باريانغ، بقيادة اللواء عبد الله حران، نائب رئيس الحركة. وواصلت الجماعة أيضا احتجاز العشرات (76، وفقاً لما أكده عضو سابق ترك القوة مؤخراً) من أفرادها ومن المدنيين على السواء (انظر S/2020/36، الفقرات 98-106). وبما أن حركة جيش تحرير السودان/عبد الواحد رفضت عملية جوبا للسلام، تعرض حران لضغوط متزايدة من سلطات جنوب السودان التي قلصت أنشطته التجارية والزراعية وأمرته بوقف الهجمات على المنشقين عن حركة جيش تحرير السودان/عبد الواحد. ووصل حران إلى جوبا في أوائل تشرين الثاني/نوفمبر ليناقش مع فريق الوساطة من جنوب السودان الخطط المتعلقة بالسلام لحركة جيش تحرير السودان/عبد الواحد.

77 - وفي الأشهر القليلة الماضية، حاولت الحركات الموقعة على اتفاق جوبا تجنيد مقاتلين جدد في جنوب السودان في أوساط المغتربين الدارفوريين، لا سيما في صفوف قدامى المحاربين الذين تركوا هذه الحركات، وذلك بهدف زيادة قواتها قبل أن تصبح جزءا من الترتيبات الأمنية. وسمح جيش جنوب السودان لحركة جيش تحرير السودان/جناح مني مناوي، والمجلس الانتقالي لحركة تحرير السودان، وتجمع قوى تحرير السودان بإنشاء بعض المعسكرات كمناطق تجمع للمقاتلين حول بنتيو وراجا وبنتيو وبيدا. والتحق عشرات المجندين بهذه المعسكرات. وبالنسبة لحركة جيش تحرير السودان/جناح مني مناوي، كان المجنِّد الرئيسي هو عبود علي خاطر.

ثامنا - القانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان[19]

ألف - لمحة عامة

78 - ظلت الحالة العامة للقانون الدولي الإنساني متردية، ويرجع ذلك في المقام الأول إلى النزاعات المحلية المتكررة. وتعرض السكان المدنيين للخطر بشكل كبير بسبب العنف القبلي، الذي يتسم بالتوترات بين الرعاة والمزارعين، وسرقة الماشية، والهجمات ضد المشردين داخليا والعائدين. وظلت النساء والفتيات معرضات بشدة للهجمات والعنف الجنسي، بما في ذلك أثناء محاولتهن القيام بأنشطة لكسب الرزق. وأدى عدم وجود مؤسسات لإنفاذ القانون وسيادة القانون تؤدي كامل مهامها، وبالأخص في المناطق النائية، إلى تفاقم الفجوات في حماية المدنيين وتهيئة بيئة مؤاتية لمرتكبي الجرائم للإقدام على فعلتهم دون عقاب. ونشأ معظم الحوادث عن الأسباب الجذرية للنزاع في دارفور، وبخاصة توافر الأسلحة والنزاع على الأراضي، التي ظلت إلى حد كبير دون معالجة. وأسفر القتال بين الفصائل المتمردة في حركة جيش تحرير السودان/عبد الواحد وبين حركة جيش تحرير السودان/عبد الواحد وقوات حكومة السودان في مناطق جبل مرة عن أعمال قتل وإصابة وتشريد ثانوي. ونفذت قوات الأمن تدابير عقابية ضد المدنيين، وارتكبت أيضا انتهاكات جسيمة لحقوق الطفل، منها الاغتصاب والاعتداءات الجسدية، وتسببت في تعطيل تعليم الأطفال.

(19) يستند هذا القسم إلى مقابلات ومكالمات هاتفية مع مصادر مختلفة من دارفور، تشمل الضحايا وقادة المجتمعات المحلية والمشردين داخلياً ومراقبي حقوق الإنسان المحليين.

باء - حماية المدنيين

79 - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، انتشرت حالات الاغتصاب والقتل والتخويف والاعتداءات الجسدية والهجمات على المشردين داخليا، والنهب والحرق عمدا. وتعزى هذه الحوادث في معظمها إلى رجال القبائل الرحل المسلحين وقوات الأمن التابعة لحكومة السودان - القوات المسلحة السودانية والشرطة وقوات الدعم السريع - والميليشيات. وتحول بعض الاحتجاجات السلمية على رداءة الخدمات وانعدام الأمن وانعدام العدالة إلى أعمال عنف وأدت إلى مزيد من انتهاكات حقوق الإنسان.

80 - ويعني ضعف الشرطة، وهي الهيئة الوحيدة لقوات الأمن التي لها وجود في المناطق الريفية، أن مرتكبي الجرائم كثيرا ما يتصرفون بإحساس تام بالإفلات من العقاب والاستخفاف بالقانون والنظام. وكثيرا ما وقعت هجمات شنتها مجموعات من الرجال المسلحين على الشرطة التي تحاول التدخل في قضية ما. ففي قرية تمر بول جميل (شمال شرق زالنجي، في وسط دارفور)، قامت الميليشيات العربية، انتقاماً من القتل المزعوم لأحد رجال قبائلها، في 21 نيسان/أبريل، بالسيطرة على الشرطة المحلية وجردتها من سلاحها واستولت على المركز، حيث احتجزت تعسفاً عدة أشخاص، من بينهم شيوخ من القبائل المحلية ومسؤولون من حكومة السودان. ووفقا لمصادر محلية، قتلت الميليشيات شخصين، وتسببت بإصابة 18 آخرين بجروح، وأحرقت 14 منزلا والسوق المحلية، ونهبت 10 مركبات و 100 من رؤوس الماشية. وكانت هذه الهجمات الانتقامية عشوائية ومفرطة بشكل صارخ. ورُفع الحصار بعد أن أُجبر القرويون الذين لجأوا إلى المسجد على دفع تعويضات (الدية) عن الراعي المتوفى. وفي أكتوبر/تشرين الأول، قُتل شرطي ومسلح عندما هاجم مسلحون مركز الشرطة في منطقة شرق جبل مرة في جنوب دارفور. وأصيب شرطيان آخران وامرأة بجروح. واستغلت الجماعات المسلحة علناً، ومعظمها من مجتمعات البدو، الثغرات الأمنية وواصلت هجماتها على المجتمعات المحلية الأخرى.

81 - وفي مايو/أيار، أصدرت حكومة السودان خطة وطنية لحماية المدنيين، تهدف إلى حماية المدنيين بعد خروج العملية المختلطة (انظر S/2020/429). وفي هذه المرحلة، لا يزال هناك عدم يقين بشأن قدرة الحكومة على تنفيذ هذه الخطة ووسائلها. وفي تصريحات علنية وفي اجتماعات مع الفريق، أعرب ممثلو المشردين داخليا والحركات الدارفورية[20] عن قلقهم إزاء انسحاب العملية المختلطة، قائلين إن ذلك سيترك فجوة في حماية المدنيين، وطلبوا تمديد ولايتها. وأتاحت الترتيبات الأمنية الواردة بموجب الاتفاق إنشاء قوة حماية مشتركة قوامها 000 12 فرد (000 6 من حكومة السودان و 000 6 من الحركات الموقِّعة) في دارفور في غضون 90 يوما بعد توقيع الاتفاق، مكلفة بحماية المدنيين بعد مغادرة العملية المختلطة. ومع ذلك، لا يُعرف متى ستكون هذه القوة جاهزة للعمل بكامل طاقتها، لا سيما بالنظر إلى التأخيرات التي حدثت في بداية تنفيذ الاتفاق، ومدى فعاليتها.

جيم - العنف الجنسي والجنساني

82 - أدى غياب العدالة بين الجنسين إلى تفاقم حوادث العنف الجنسي والجنساني، بما في ذلك العنف الجنسي المتصل بالنزاع ضد النساء والفتيات، حيث لم يتم التحقيق في معظم الحالات كما ينبغي، إن تم

(20) انظر على سبيل المثال الرابط التالي: www.darfur24.com/en/2020/12/01/minawi-asks-washington-to-liaise-with-un-for-extension-of-unamid-mandate-in-darfur/.

التحقيق فيها أصـــلا. وكثيراً ما أفادت الشـــرطة بأن نقص القدرات والموارد، بما في ذلك الوقود المخصـــص لمركباتها، هو الســـبب في عدم متابعة الحالات المبلغ عنها. وبالنســـبة للناجيات، لم تنجح فكرة 'الأمان مع الجماعة' دائماً، لا سيما عندما كان المعتدون مسلحين وبأعداد كبيرة. فقد تعرضت مجموعات من الضحايا والناجيات للاعتداء خلال أعمال العنف القبلي، وأثناء ذهابهن إلى المدرسة و/أو المشاركة في أنشطة لكسب الرزق خارج مخيمات المشـــردين داخلياً، وهي أعمال بســـيطة تزيد من إبراز أوجه ضـــعفهن. وكان من بين الجناة المزعومين أفراد من قوات الأمن، ورجال مسلحون غالباً ما ينتمون إلى مجتمعات الرحل، وأحياناً أفراد في جيش تحرير السودان/عبد الواحد.

83 - وفي 28 تشرين الثاني/نوفمبر، زُعم أن فتاة مصابة بإعاقة ذهنية تبلغ من العمر 14 عاما تعرضت للاغتصـــاب تحت تهديد الســـلاح على يد جندي من القوات المســـلحة الســـودانية بالقرب من ســـوق طور (وسط دارفور). وأُبلغ القائد العسكري المحلي بالحادث وقيل إنه لم يتخذ أي إجراء، مما أثار غضب السكان المحليين الذين شـــعروا بأن الجاني لم يُحاســـب. وتلقت الناجية رعاية طبية في نيرتتي. وفي أكتوبر/تشـــرين الأول، تعرضت امرأة لاغتصاب جماعي على يد اثنين من البدو المسلحين أثناء قيامها بأنشطة لكسب الرزق في فوجي (وسط دارفور). وتعرض بعض الضحايا لعنف جسدي شديد، ترتب عليه أحياناً عواقب مأساوية. وفي 21 أيلول/سبتمبر، تعرضت امرأة من قبيلة الفور للاغتصاب الجماعي والضرب حتى الموت على أيدي مجموعة من الرجال يقال إنهم من العرب، أثناء هجوم ليلي على منطقة لودانغ الزراعية للعائدين في ضواحي نيرتتي (وســـط دارفور). وكان الجناة المزعومون مســـافرين في قافلة من الخيول والدراجات النارية والجمال. ولم يُعتقل أي منهم. وفي 13 أيلول/سبتمبر، تعرضت امرأة لاعتداء جسدي، وتعرضت فتاة تبلغ من العمر 15 عاماً للاغتصـاب على يد أحد أفراد قوات الدعم السريع في منزل أهلها في مخيم برغو للمشردين داخلياً في طويلة (شـــمال دارفور). واســـتهدف منزلهم بزعم أن العائلة تنتمي إلى فصـــيل جيش تحرير الســـودان/ عبد الواحد. ولم تعتقل قوات الشرطة السودانية أحدا في طويلة.

84 - وأقرَّت حكومة الســـودان بصـــعوبة معالجة الشـــواغل المتعلقة بحماية النســـاء والفتيات في دارفور. فخلال الفترة المشـــمولة بالتقرير، أبلغت مديرة وحدة مكافحة العنف ضـــد المرأة والطفل التابعة لوزارة العمل والتنمية الاجتماعية الفريق بإحراز تقدم في إقرار إجراءات التشغيل الموحدة لمنع العنف الجنساني والتصدي له، وتوقيع إطار التعاون الذي يتم توجيهه في إطار مكتب الممثلة الخاصـــة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المســـلح في آذار/مارس 2020. وبينت مديرة الوحدة الخطوط العريضـــة للبرامج المقررة لتدريب أفراد الجيش وغيرهم من أفراد الأمن وتعديل مختلف القوانين التي من شأنها أن توفر آليات العدالة لضحايا العنف الجنســـي والجنســـاني والناجين والناجيات منه. ولاحظ الفريق أن الوعي والإنفاذ كثيراً ما يشـــكلان تحدياً، ورحب بتعزيز تدابير الوقاية والتصـــدي والحماية التي يجري اتخاذها لصـــالح الناجين والناجيات من العنف الجنسي والجنساني.

دال - الانتهاكات والتجاوزات المرتكبة ضد الأطفال

85 - تلقى الفريق عدة تقارير عن حوادث تتعلق باختطاف الأطفال. فعلى ســـبيل المثال، في 30 نيسان/أبريل 2020، اختطف أفراد ميليشيا فتاة راعية تبلغ من العمر 16 عاماً بالقرب من نيرتتي. وفي 7 أيار/مايو، اختُطف صـــبي يبلغ من العمر 10 أعوام في وادي تنكوا (محلية نيرتتي) عقب مقتل رجل يبلغ من العمر 32 عاما، خلال غارة جرى فيها أيضا نهب أكثر من 45 رأسا من الأغنام.

86 - وأصيب أيضا عدد من الأطفال المرافقين لآبائهم بجروح عندما تعرضت الاعتصامات السلمية في مناطق مختلفة من دارفور للهجوم أو جرى فضها بالقوة (انظر أدناه). كما تأثر الأطفال بشكل كبير خلال الهجمات والهجمات المضادة بين قوات حكومة السودان وحركة جيش تحرير السودان/عبد الواحد. وأشارت المعلومات التي تلقاها الفريق إلى أن طفلاً يبلغ من العمر 6 سنوات كان من بين الضحايا الذين لقوا حتفهم عندما شنت القوات المسلحة السودانية في 1 و 2 حزيران/يونيه 2020 هجمات بالصواريخ على قرية مارا التي يسيطر عليها جيش تحرير السودان في وسط دارفور. وخلال يومين من الهجمات المضادة، أصيب سبعة أطفال تتراوح أعمارهم بين 4 سنوات و 12 عاماً بجروح من جراء الشظايا، عولجوا بسببها في مستشفى نيرتتي.

87 - وبالمثل، كان عدد كبير من الأطفال ضمن المدنيين المتضررين من الاقتتال الداخلي في حركة جيش تحرير السودان/عبد الواحد في جبل مرة، ولا سيما بين المشردين حديثا. ومما يزيد من صعوبة وضعهم أن بعض الأطفال كانوا بالفعل ينتمون لأسر معيشية يعولها أطفال، وأن آخرين قد انفصلوا عن والديهم أو القائمين برعايتهم أثناء فرارهم بحثاً عن الأمان والمأوى. وفي سرتوني (شمال دارفور)، تغيب عن الامتحانات المدرسية التلاميذ الذين فروا من المنطقة خوفا من الاعتقالات التي قام بها الصادق فوكا وهو أحد قادة القوات المسلحة السودانية أثناء العمليات العسكرية التي استهدفت من يشتبه في أنهم من مؤيدي حركة جيش تحرير السودان/عبد الواحد.

هاء - قمع الاعتصامات

88 - منذ نهاية حزيران/يونيه 2020، كان هناك عدد من الاعتصامات السلمية في دارفور، بما في ذلك في نيرتتي (جبل مرة، وسط دارفور)، وفاتا بورنو، وكتم، وكبكابية (شمال دارفور)، والضعين وأبو مطارق (شرق دارفور)، نظمتها لجان المقاومة المحلية بدعم من بعض عناصر حركة جيش تحرير السودان/عبد الواحد ومن قوى الحرية والتغيير. وجاءت هذه الاعتصامات، التي شاركت فيها النساء بكثافة، في أعقاب الهجمات المتكررة على المشردين داخليا والمزارعين في هذه المناطق. وقدم المحتجون مطالب مختلفة، بما في ذلك إقالة السلطات المحلية ونزع سلاح الميليشيات المحلية (انظر المرفق 10).

89 - وفي حين كانت الاحتجاجات سلمية إلى حد كبير، فقد فضّت قوات الشرطة السودانية اعتصاماً في كتم، شمال دارفور في 12 تموز/يوليه 2020، بعد إطلاق الذخيرة الحية والغاز المسيل للدموع لتفريق المتظاهرين، مما أسفر عن إصابة عدد من الأشخاص، من بينهم نساء وأطفال[21]. ومن الواضح أن هذه الأعمال تتعارض مع حقوق المحتجين في التجمع السلمي وتكوين الجمعيات.

(21) انظر نجاة-مسؤولين-من-الأحداث-فض-اعتصام-في/2020/7/13/www.aljazeera.net/news/politics.

الشكل التاسع

صورة لطفل أصيب أثناء فض الاعتصام في كتم، 12 تموز/يوليه

المصدر: شبكات التواصل الاجتماعي.

90 - في 13 تموز/يوليه 2020، في فاتا بورنو، قامت ميليشيات مسلحة تتنقل على متن مركبات رباعية الدفع ودراجات نارية وعلى ظهر الخيل بفض الاعتصام بعنف. وأطلق المهاجمون الذخيرة الحية عشوائياً على المتظاهرين، مما أسفر عن مقتل 12 شخصاً وإصابة 14 آخرين، ونهبوا وأحرقوا الممتلكات بما يشمل السوق. وهذا الهجوم، الذي وقع بعد ساعات قليلة من زيارة وفد حكومي رفيع المستوى إلى الاعتصام للاستماع إلى مطالب المحتجين، يدلُّ على هشاشة الوضع الأمني في دارفور، حيث واصلت الميليشيات المسلحة الاستخفاف بوقاحة بالقانون والنظام مع عدم استطاعة قوات الأمن توفير الحماية الكافية للمدنيين.

الشكل العاشر

صورة حريق متعمد، سوق فاتا بورنو، 13 تموز/يوليه

المصدر: سكينة ب.

واو - انتهاكات حقوق الإنسان من جانب قوات الأمن الحكومية

91 - تلقى الفريق عدة تقارير تفيد بنقص الكفاءة المهنية لدى قوات الأمن، وارتكابها انتهاكات وتجاوزات لحقوق الإنسان. وأصدرت لجنة المقاومة في أبو كارنكا (شرق دارفور) بيانا صحفيا في آب/أغسطس أدانت فيه سلوك قوات الدعم السريع. وادعت اللجنة أن النساء والفتيات تعرضن للمضايقة في الأسواق وفي المقاهي، وأن الرجال تعرضوا للضرب عشوائيا، وأن هذه القوات قامت بحلق رؤوس بعض الشباب عنوة[22]. وفي آب/أغسطس أيضاً، ألقت قوات الأمن المشتركة القبض على 10 من أعضاء لجان المقاومة في جنوب دارفور واحتجزتهم لمدة ثلاثة أسابيع دون توجيه أي تهم إليهم، بزعم مشاركتهم في احتجاجات في محلية كاس. وكان المحتجون قد أدانوا الإفراج عن اثنين من أفراد ميليشيا محلية، دون توجيه تهمة إليهما، بعد اعتقالهما لفترة وجيزة لقيام العديد من أعضاء جماعتهما بمهاجمة المدنيين في المزارع والقرى المحيطة بكاس ونهب الممتلكات. وذكرت المصادر أن الشرطة في كاس عثرت على المقبوض عليهما وبحوزتهما أعداد كبيرة من الأسلحة الثقيلة والبنادق وبنادق القناصة.

92 - وفي تشرين الأول/أكتوبر، أبلغت العملية المختلطة عن انتهاكات واسعة النطاق لحقوق الإنسان وانتهاكات ضد المشردين داخلياً وغيرهم من المدنيين في سرتوني والمناطق المحيطة بها على يد الصادق فوكا وهو أحد قادة القوات المسلحة السودانية. وسُلّط الضوء على حالات الاعتقال والاحتجاز التعسفيين، والمعاملة اللاإنسانية التي تصل إلى حد التعذيب، والاختطاف طلبا للفدية، وطرد المشردين داخلياً، والابتزاز والتخويف. وكان معظم الضحايا يُشتبه في انتمائهم إلى حركة جيش تحرير السودان/عبد الواحد. وفي أحد الحوادث، تعرضت امرأة كانت قد أبلغت السلطات في زالنجي عن احتجاز شقيقها بصورة غير قانونية، للاحتجاز التعسفي هي نفسها في 14 تشرين الأول/أكتوبر على يد رجال فوكا. وأُطلق سراحها بعد دفع فدية قدرها 25 ألف جنيه سوداني. وأفيد أن رجلاً من قبيلة الفور يبلغ من العمر 25 عاماً قد اقتيد من منزله في مخيم سرتوني للمشردين داخلياً في 18 أيلول/سبتمبر إلى قرية برقو المجاورة حيث شُدَّ وثاقه لمدة يومين وعُلق على شجرة مع وضع حجارة ثقيلة على ظهره أثناء ضربه. وتمكنت أسرة الضحية من تأمين الإفراج عنه في 10 تشرين الأول/أكتوبر بعد دفع 000 45 جنيه سوداني. وأفيد أن الضحية حُرم من الرعاية الطبية ولم تبلغ السلطات بالحادث، نظرا لأن الصادق فوكا هو السلطة الوحيدة في سرتوني، وفقا للتقرير. وبالمثل، احتجز مؤقتا في قاعدة قريبة للقوات المسلحة السودانية رجلٌ يبلغ من العمر 31 عاماً اعتقله جنود القوات المسلحة السودانية بصورة مؤقتة لانتهاكه أوامر حظر التجول في ديبا نيرا، بالقرب من قولو. وأوثقت يداه وقدماه، وتُرك معلقاً على شجرة لعدة ساعات، وضرب مراراً بأعقاب البنادق.

زاي - انتهاكات حقوق الإنسان من جانب حركة جيش تحرير السودان/عبد الواحد

93 - شابت الاقتتال الداخلي في حركة جيش تحرير السودان/عبد الواحد (انظر الفرع الخامس) انتهاكات شتى للقانون الدولي الإنساني ولحقوق الإنسان، بما في ذلك الهجمات على المدنيين، والابتزاز، والاختطاف، والإعدام بإجراءات موجزة. وفي عدة حالات، هاجمت الفصائل القرى الواقعة في منطقة عمليات فصائل أخرى ونهبتها، متهمة القرويين بالتواطؤ مع عدوهم. ومنذ أيلول/سبتمبر، قامت قوات قدورة بنهب عدة قرى في إقليم ذو النون، شرق جبل مرة.

(22) انظر www.dabangasudan.org/en/all-news/article/east-darfur-activists-condemn-rsf-militia-behaviour-in-abu-karinka.

94 - وعلم الفريق بتنفيذ إعدام بإجراءات موجزة مرة واحدة على الأقل. وفي أواخر آب/أغسطس، وبعد صدِّ هجوم شنته قوات قدورة على قرية دوو، أطلقت قوات ذو النون النار على أربعة أشخاص يزعم أنهم من جنود قدورة كانت قد أسرتهم أثناء القتال، بمن فيهم الطالب الجامعي أبو سفيان آدم. كما أُبلغ عن عدة حالات اختطاف على أيدي جماعات مختلفة، استهدفت عادة المدنيين الذين يُزعم أنهم على صلة بفصائل منافسة.

95 - ووقعت أيضا حوادث عنف جنسي وجنساني. ففي عدة حالات أُبلغ بها الفريق، "عاقب" بعض أعضاء الفصائل المتحاربة المجتمعات المحلية المتهمة بالانحياز إلى الفصيل المقابل بارتكاب عمليات اغتصاب ضد مدنيات، بما يشمل استهداف زوجات القادة المنافسين.

96 - وتسبب القتال والهجمات ذات الصلة على المدنيين في تشريد أعداد كبيرة من السكان. ففي تموز/يوليه وآب/أغسطس، أدى القتال الذي اندلع بين ولدوك وصالح بورسو قائد قوات قدورة في قريتي ليبا وووجي إلى التشريد الثانوي لآلاف من المشردين داخليا وانتقالهم إلى موقعي تجمع سابانقا وتوقا بالقرب من قولو (وسط دارفور). وأشارت تقارير العملية المختلطة أيضا إلى أن القتال بين قوات ذو النون وقدورة في الفترة بين أيلول/سبتمبر وتشرين الثاني/نوفمبر قد أسفر عن تشريد عشرات الآلاف من المدنيين في شرق جبل مرة إلى قرى جاوا ودريبات وسوني.

حاء - حالة المشردين داخليا

97 - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، لم يُحرز أي تقدم ملموس في تحسين ظروف المشردين داخلياً. وقد أثر الطابع الانتقالي للحكومة السودانية الحالية وما يتصل بذلك من عدم اليقين السياسي تأثيرا سلبياً على قدرة حكومة السودان على وضع سياسات فيما يتعلق بالمشردين داخلياً، ولا سيما فيما يتعلق بالقضايا الأساسية مثل احتلال الأراضي والأمن في المناطق الزراعية.

1 - الهجمات على المشردين داخليا والعائدين

98 - تواصلت الهجمات المسلحة التي يشنها أفراد القبائل العربية على المشردين داخليا والعائدين، ولا سيما في مناطق مثل نيرتتي (وسط دارفور)، وكُتم (شمال دارفور)، والمناطق الجنوبية من جبل مرة (جنوب دارفور). وقد أصبحت العديد من القبائل العربية تشعر بالتوتر منذ سقوط النظام السابق، خوفاً من أن تتعرض لضغوط لإعادة الأراضي التي تخصّ المشردين داخلياً التي تحتلها منذ سنوات. ونتيجة لذلك، فقد كثفت الهجمات التي تشنُّها على المزارعين من أجل ثنيهم عن محاولة العودة إلى أراضيهم.

99 - وقد ثبت أن قدرة الحكومة على الاستجابة لهذه الحالة من انعدام الأمن محدودة. فخارج البلدات الرئيسية التي توجد فيها قوات الدعم السريع، كان حضور قوات الأمن وقدراتها غير كافيين في كثير من الأحيان. وكثيراً ما كانت قوة النيران لدى الشرطة أقل منها لدى بعض قبائل الرُحَّل، ولم تتمكن من وقف الهجمات على المشردين داخلياً والعائدين.

2 - الوضع الأمني في مخيمات المشردين داخليا

100 - في مخيمات المشردين داخليا، ظل السكان أيضا عرضة للعنف والمضايقة من جانب العناصر المسلحة التي تقيم في المخيمات. ففي 13 نيسان/أبريل 2020، أقدم عنصر يعمل تحت قيادة الصادق فوكا

الضابط في القوات المسلحة السودانية والقائد المحلي السابق لحركة جيش تحرير السودان/عبد الواحد على قتل قائد مخيم سرتوني للمشردين داخليا (شمال دارفور)، ويقال إن السبب هو أن قائد المخيم قد رفض السماح بأن يفرض رجال فوكا ضرائب على المشردين داخليا.

101 - وفي حين اعتبر بعض المشردين داخلياً وجود حركة جيش تحرير السودان/عبد الواحد في المخيمات بمثابة حماية لهم، فقد اعتبر كثيرون آخرون ذلك عبئاً، حيث كان جناح عبد الواحد يعمل أحياناً كإدارة موازية، ويقوم بفرض الضرائب على المشردين داخلياً واحتجاز من يعارضون حكمه. وأدت أنشطة جناح عبد الواحد في المخيمات أيضا في بعض الأحيان إلى إيجاد توترات بين المشردين داخلياً، من جهة، والمجتمعات المحلية الخارجية وسلطات حكومة السودان من جهة أخرى. ففي 12 حزيران/يونيه، على سبيل المثال، بعد أن أطلق بعض أفراد حركة جيش تحرير السودان/عبد الواحد النار على اثنين من المدنيين العرب كانا قد دخلا بسيارتهما مخيم كالما (جنوب دارفور) ليلاً عن طريق الخطأ وقتلوهما، قام آلاف من العرب المسلحين بتطويق المخيم، مهدِّدين باقتحامه بحثاً عن الجناة. وكان من الممكن أن يتطور ذلك إلى إراقة الدماء لولا التدخل السريع لقوات الدعم السريع، والسلطات المحلية، والعملية المختلطة التي توسطت بين قادة المشردين داخليا وممثلي المدنيين العرب.

3 - مضايقة المشردين داخلياً من جانب الموقعين على اتفاق جوبا للسلام

102 - في الاجتماعات التي عقدت مع الفريق في تشرين الثاني/نوفمبر في وسط دارفور، اشتكى مختلف المحاورين من المشردين داخليا من مضايقات من جانب أعضاء الجماعات الموقعة على اتفاق جوبا. وادعوا أن أفرادا من قوات الدعم السريع والمجلس الانتقالي لحركة تحرير السودان وحركة العدل والمساواة السودانية وأشخاصا مجهولين من خارج مخيمات المشردين داخليا، يشار إليهم باسم "أنصار السلام"، قد وصلوا إلى المخيمات في الأشهر القليلة الماضية وبدأوا في تخويف الناس لإجبارهم على قبول الاتفاق. ووفقاً لما ذكروه، فإن "أنصار السلام" قد اختطفوا أو قتلوا بعض المشردين داخلياً الذين لم يوافقوا على الاتفاق. وادعى بعض المشردين داخلياً أن الهدف النهائي من حملة التخويف هذه هو تفكيك مخيمات المشردين داخلياً. وطلب المحاورون من الأمم المتحدة "وقف أنشطة مؤيدي الاتفاق الذين يرتكبون جرائم داخل المخيمات".

طاء - العنف القبلي

103 - شهدت العلاقات بين القبائل تدهورا حادا في عدة مناطق من دارفور خلال الفترة المشمولة بالتقرير. فبعض المجتمعات المحلية التي كانت في الجانب الخاسر في ظل حكومة البشير قد شعرت بالجرأة بسبب التغيرات السياسية في الخرطوم وأصبحت أكثر حزما في محاولة استعادة الأراضي التقليدية التي فقدتها خلال النزاع. وقد أدت هذه العلاقات المتدهورة إلى وقوع عدة اشتباكات وهجمات واسعة النطاق على المدنيين، وبلغ تواتر الخسائر في الأرواح ونطاقها وأعدادها مستوى لم يسبق له مثيل في السنوات الأخيرة.

104 - وقد ظهرت هذه الديناميات في غرب دارفور، وهي أكبر بؤرة ساخنة للعنف القبلي خلال الفترة المشمولة بالتقرير. واستمر احتدام التوترات بين المساليت، الذين يعتبرون أنفسهم المالكين التقليديين للأراضي، والقبائل العربية المحلية، وذلك في أعقاب الهجوم على مخيم كريندينق للمشردين داخلياً في أواخر كانون الأول/ديسمبر 2019، والذي أسفر عن سقوط ما لا يقل عن 90 ضحية (انظر الملحق 11). وحتى الآن، لا تزال نتائج تحقيقات حكومة السودان في أحداث مخيم كريندينق معلَّقة، مما عزز الخوف من عدم

تقديم الجناة إلى العدالة، بمن فيهم أشخاص يُزعم أنهم من ضباط قوات الدعم السريع. وفي آذار/مارس 2020، أعلن بضع عشرات من المساليت بقيادة أبو جوهرة، ومعظمهم أعضاء سابقون في الجماعات المتمردة وفي الشرطة، تمردا جديدا في جبال السلك؛ ولكن سُحقت الحركة الجديدة بسرعة على أيدي العرب المحليين. وفي الفترة من 19 إلى 21 تموز/يوليه، اشتبكت مجموعات مسلحة من العرب والمساليت في منطقة الجنينة في حي الجبل. وقد أدى هذا القتال إلى وقوع حوالي 10 إصابات، وأوضح تزايد عسكرة المجتمعات المحلية الموجودة في غرب دارفور. وفي 25 تموز/يوليه، شنَّ نحو 500 من العرب المسلحين هجمات على مستري (تقع على بعد 50 كيلومترا من الجنينة، وأغلبية سكانها من المساليت)، انتقاما لمقتل امرأة عربية وطفليها بالقرب من البلدة. واستولى المهاجمون على مركز الشرطة. وأسفرت الاشتباكات عن سقوط ما لا يقل عن 77 ضحية، من بينهم عدة أفراد من الشرطة. وقد ساعد الانتشار المكثف لقوات الأمن على تقليص الاشتباكات في الولاية، لكن لا تزال التوترات قائمة ولا تزال الحوادث التي تشمل أفراداً من هذه المجتمعات تقع بشكل منتظم.

105 - ووقعت اشتباكات مماثلة واسعة النطاق في جنوب دارفور. ففي 5 أيار/مايو، بدأ نزاع بين الفولاني (الفلاتة) والعرب من قبيلة الرزيقات في ماريا وانتشر بسرعة، وكان في معظمه بالقرب من تلس وقريضة، مما أسفر عن وقوع حوالي 100 ضحية، فضلا عن خسائر كبيرة في الأرواح والماشية والممتلكات، معظمها بين الفولاني. وفي جنوب دارفور أيضا، استأنف رعاة الفولاني ومزارعو المساليت المحليون نزاعهم التقليدي في محلية قريضة في أواخر تموز/يوليه 2020. وفي هذه المرة كان معظم الضحايا الـ 14 من المساليت المشردين داخلياً الذين كانوا يحاولون الاستيطان في الأراضي التي يعتبرها الفولاني إقليماً تقليدياً لهم. وفي وقت لاحق، في الفترة من 20 إلى 22 تشرين الأول/أكتوبر، هاجم رعاة الفولاني المسلحون عدة قرى في محلية قريضة، في هجمات انتقامية ضد قبيلة المساليت. وأشارت تقارير للعملية المختلطة وتقارير إعلامية إلى أن 12 شخصا قتلوا وأصيب ما يقرب من 30 آخرين[23]. وترد في المرفق 12 بيانات من المجتمعات المحلية المعنية في جنوب وغرب دارفور، تبرز التوترات المتكررة.

106 - وظل النزاع على الأرض هو القضية الرئيسية التي تؤجج العنف القبلي. وتجلى ذلك في الهجمات العديدة في مختلف أنحاء دارفور التي استهدفت المشردين داخليا والعائدين طوعا الذين يقومون بأنشطة زراعية موسمية وغيرها من أنشطة كسب العيش. وفي كثير من الحالات، تعرض المزارعون للهجوم بسبب رفضهم السماح للرعاة بإطلاق حيواناتهم للرعي في محاصيلهم. وأسفرت هذه الحوادث عن وقوع وفيات وإصابات، وتشرد ثانوي وفقدان للمنازل وسبل العيش وغير ذلك من الممتلكات.

107 - ومن العوامل التي أدت إلى تفاقم العنف القبلي التصورات السائدة بانحياز السلطات، بما في ذلك قوات الأمن، لطرفٍ ما في العديد من هذه الحوادث. ففي غرب دارفور، كانت المجتمعات المحلية ترى أن قوات الدعم السريع قريبة من العرب المحليين، بينما اعتُبرت الشرطة على العكس من ذلك مؤيدة للمساليت في الغالب. وبالمثل، وبعد أن حاولت قوات الدعم السريع التوسط بين الفولاني والرزيقات في أعقاب اشتباكات أيار/مايو، اشتكى بعض الفولاني للفريق من أن الوساطة منحازة إلى الرزيقات وتدعم مواقف هذه الأخيرة بحكم الواقع. وفي وسط دارفور، وبعد وقوع حوادث بين المزارعين والبدو في منطقة نيرتتي أودت بحياة عدة أشخاص في منتصف عام 2020، نشرت تعزيزات من قوات الدعم السريع في المنطقة. غير أن جنود قوات

(23) انظر www.dabangasudan.org/en/all-news/article/attack-on-south-darfur-village-leaves-12-dead.

الدعم السريع هؤلاء، ومعظمهم عرب من دارفور، لم يحظوا إلا بقبول ضئيل من الفور المحليين الذين انتقدوا انحيازهم المزعوم للعرب المحليين. ونتيجة لذلك، استعيض عن هذه القوات بقوات أخرى للدعم السريع من مجتمعات محلية خارج دارفور، وكانت النتيجة أفضل[24].

108 - واعترفت سلطات حكومة السودان الجديدة بمشكلة العنف القبلي وحاولت التصدي لها. ففي غرب دارفور، أعلن الوالي أن الوحدة الإدارية في مستري "منطقة منكوبة بسبب تفشي انعدام الأمن". وفي وقت لاحق، نشر ما لا يقل عن 000 5 من القوات المشتركة في غرب دارفور، بما في ذلك قوات الدعم السريع والقوات المسلحة السودانية والشرطة، لحماية المدنيين الذين يتعرضون لتهديد وشيك خلال موسمي الزراعة والحصاد. وفي بعض المناسبات، أطلقت سلطات حكومة السودان أيضا مبادرات وساطة بين المجتمعات المحلية المتحاربة. وفي أعقاب اشتباكات أيار/مايو، وقّع زعماء الفولاني والرزيقات على هدنة في 13 أيار/مايو، بقيادة عبد الرحيم دقلو، نائب رئيس قوات الدعم السريع[25]. ومع ذلك، فما دامت مسألة نظام الأراضي وملكيتها مستمرة دون حل، وما دامت الأسلحة لا تزال متاحة بسهولة، من المرجح جدا أن تستمر التوترات القبلية وتندلع بشكل عشوائي في العديد من مناطق دارفور.

109 - وتدرك أيضا الجماعات الموقعة على اتفاق جوبا للسلام تماماً الخطر الذي تشكله التوترات القبلية المتكررة على الاستقرار في دارفور، ويعتزم بعض أعضائها القيام بدور في جهود الوساطة والمصالحة المحلية. ففي تشرين الأول/أكتوبر 2020، أنشأ العديد من الكوادر من الجماعات الموقعة والناشطين المحليين منتدى دارفور للسلام الاجتماعي، وهو منظمة غير حكومية تعمل على تشجيع المبادرات المحلية لتعزيز التعايش الاجتماعي، بقيادة صلاح حامد إسماعيل محمد.

110 - وفي معظم الحالات، كانت النزاعات القبلية تقتصر على فرادى المحليات في دارفور. غير أن بعض النزاعات، مثل النزاعات التي تشمل الزغاوة والفولاني والمساليت وبعض الجماعات العربية، لها طابع أوسع بكثير ممتد عبر الحدود، مما يشكل تهديدا للسلام والاستقرار ليس في السودان فحسب، بل أيضا في الدول المجاورة.

ياء - العدالة والمساءلة

111 - أساء بعض أفراد قوات الأمن والفصائل المسلحة استخدام سلطاتهم؛ واستغل آخرون ضعف نظم سيادة القانون وارتكبوا انتهاكات وتجاوزات لحقوق الإنسان دون عقاب. ويشكل تحقيق المساءلة عن انتهاكات القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، بما في ذلك العنف الجنسي المرتبط بالنزاعات، أمرا أساسيا لمعالجة مسألة الإفلات من العقاب على هذه الجرائم. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، اتخذت السلطات، في بعض المناسبات، إجراءات حاسمة ضد مرتكبي هذه الجرائم. ففي تشرين الأول/أكتوبر، اعتقلت قوات الدعم السريع 39 شخصاً لهم صلة بالهجوم الذي وقع في 23 تموز/يوليه على إحدى قرى العودة الطوعية في أبو دوس (جنوب دارفور)، وهو حادث كان قد أسفر عن مقتل 15 شخصاً وإصابة 25 آخرين[26]. وفي ذلك الوقت، فرَّ العديد منهم من القرية التي كانت آنذاك تحت حماية قوات الدعم

(24) اجتماع الفريق مع سلطات وسط دارفور، تشرين الأول/أكتوبر 2020.

(25) انظر www.dabangasudan.org/en/all-news/article/warring-south-darfur-tribesmen-sign-truce.

(26) انظر www.dabangasudan.org/en/all-news/article/attack-on-south-darfur-village-leaves-12-dead.

السريع، وأصبح بعضهم في عداد المفقودين. ولقيت تدابير المساءلة هذه ترحيباً واسعاً، ولكنها ظلت أمراً استثنائياً.

112 - وفي تشرين الثاني/نوفمبر، مُنح العفو لجميع أعضاء المعارضة السودانية والجماعات المتمردة المسلحة، باستثناء أولئك الذين يواجهون اتهامات بارتكاب جرائم حرب في المحكمة الجنائية الدولية. وكان مني ميناوي وجبريل إبراهيم من حركة العدل والمساواة ممن تلقوا إعلانات العفو[27]. ومن غير الواضح ما إذا كان عبد الواحد من حركة جيش تحرير السودان الذي لم يشارك في محادثات السلام سيستفيد من العفو. كما تمت تبرئة أعضاء المجلس الانتقالي السوداني، بمن فيهم البرهان وحميدتي، من خلال هذا الإعلان. غير أن العديد من المدنيين الدارفوريين الذين تحدثوا إلى الفريق، بما في ذلك في مخيمات المشردين داخليا، كانوا مصرين على أنهم بحاجة إلى الإنصاف والعدالة من أجل إغلاق الملف وإعادة بناء حياتهم، وعلى ضرورة تقديم الجناة إلى العدالة من أجل تحقيق المصالحة[28].

113 - وفي حين أن منح العفو، بما في ذلك من أجل خدمة المصالح السياسية، هو أمر مألوف، فإن العفو الذي يمنع محاكمة الأفراد الذين قد يكونون مسؤولين قانوناً عن جرائم الحرب[29]وغيرها من الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان لا يتسق مع التزامات الدول بموجب مختلف مصادر القانون الدولي، وكذلك مع سياسة الأمم المتحدة في التحقيق مع الأشخاص المشتبه في ارتكابهم جرائم حرب في النزاعات المسلحة غير الدولية ومقاضاتهم[30]. ويتضمن الاتفاق أحكاماً تتعلق بالمساءلة، وآليات للمصالحة والعدالة الانتقالية، بما في ذلك إنشاء محكمة جنائية خاصة للجرائم المرتكبة في دارفور. ويتعارض منح عفو للزعماء الرئيسيين مع الدعوات الصارخة التي يطلقها ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان لتحقيق العدالة والمساءلة. كما أنه يعني أن أحكام المساءلة في الاتفاق لن تستهدف إلا أولئك الذين لا يتحملون المسؤولية الأكبر عموما عن الفظائع المرتكبة.

تاسعا - الأسلحة ومراقبة الحدود

ألف - حظر توريد الأسلحة

1 - حكومة السودان

114 - منذ فرض حظر توريد الأسلحة في عام 2004، وإدخال تعديلات أخرى بموجب قرارات منها القرار 1591 (2005)، واصل الفريق رصد تنفيذ حظر توريد الأسلحة إلى دارفور. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تلقى الفريق معلومات عن حركة الأسلحة إلى دارفور في انتهاك لحظر توريد الأسلحة من جانب حكومة

(27) انظر www.voanews.com/africa/south-sudan-focus/sudan-offers-amnesty-armed-groups.

(28) للاطلاع على بيانات مماثلة، انظر أيضاً https://www.voanews.com/africa/south-sudan-focus/sudan-offers-amnesty-armed-groups.

(29) تشمل هذه الجرائم ضد الإنسانية الإبادة والقتل والاسترقاق والتعذيب والسجن والاغتصاب والإجهاض القسري وغير ذلك من أشكال العنف الجنسي، والاضطهاد لأسباب سياسية ودينية وعنصرية وجنسانية، والاختفاء القسري للأشخاص، والنقل القسري للسكان وغير ذلك من الأفعال اللاإنسانية.

(30) ذكرت هيئات حقوق الإنسان أن العفو لا يتفق مع واجب الدول في التحقيق في الجرائم بموجب القانون الدولي وانتهاكات الحقوق غير القابلة للتقييد بموجب قانون حقوق الإنسان، وتشمل هذه الهيئات على سبيل المثال اللجنة المعنية بحقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة في تعليقها العام رقم 20 على المادة 7 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (حظر التعذيب).

السودان، دون إخطار مسبق أو طلب إعفاء من حظر الأسلحة موجه إلى اللجنة. فعلى سبيل المثال، بعد الاشتباكات القبلية التي وقعت في غرب دارفور في 25 تموز/يوليه 2020، نشرت حكومة السودان قوات مشتركة تضم القوات المسلحة السودانية، وقوات الدعم السريع، والشرطة، مع "حوالي 150 مركبة من الخرطوم لتعزيز الأمن في المنطقة"[31]. ويلاحظ الفريق أن حكومة السودان من حقها وواجبها تماما توفير الأمن لمواطنيها، ولكن بالنسبة إلى نقل الأسلحة إلى دارفور، تطلب لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار 1591 (2005) إخطارا مسبقا بهذه التحركات. وبالمثل، واصلت الجماعات المسلحة الدارفورية في ليبيا تلقي الأسلحة والمركبات المسلحة من الفصائل الليبية المتحاربة خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

2 - الحركات الموقِّعة على اتفاق جوبا للسلام

115 - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت الجماعات المسلحة الدارفورية في ليبيا تلقي الأسلحة والمركبات المسلحة من الجيش الوطني الليبي وجهات فاعلة أخرى. ووفقا لبروتوكول الترتيبات الأمنية للاتفاق، من المفترض أن تتجمع قوات الحركات الموقعة على الاتفاق في مناطق التجمع المتفق عليها في غضون 90 يوما بعد توقيع الاتفاق، ويتعين عليهم تسليم مدفعيتهم وأسلحتهم الثقيلة والبعيدة المدى إلى اللجنة العسكرية المشتركة لوقف إطلاق النار قبل دخول مناطق التجمع. وكما ورد في الفرع السادس، بدأت بعض القوات في العودة إلى دارفور من ليبيا، والمزيد منها في الطريق. ومن الناحية الفنية، فإن هذه التحركات للأسلحة والمعدات العسكرية إلى دارفور تتطلب أن تقدم حكومة السودان إلى لجنة الجزاءات طلبا للإعفاء. وإلا فإن هذا يشكل انتهاكاً لحظر الأسلحة الذي تفرضه الأمم المتحدة على دارفور.

116 - وبالإضافة إلى ذلك، أوضح بعض أعضاء الحركات للفريق أنهم يعتزمون الاحتفاظ ببعض أسلحتهم وعدم تسليمها، في انتهاك للاتفاق. وتعتزم بعض الحركات إنشاء مخابئ للأسلحة في دارفور وكذلك في مناطق دارفور الحدودية مع تشاد وليبيا، في حالة عدم تنفيذ الاتفاق واستئناف النزاع. ويشكل نقل الأسلحة الثقيلة من البلدان المجاورة، ولا سيما ليبيا، إلى دارفور دون رصد ومراقبة، تهديدا كامنا لاستقرار إقليم دارفور والسودان.

3 - الجيش الوطني الليبي

117 - يلاحظ الفريق أن قيام الجيش الوطني الليبي والجهات الداعمة له بتوفير الأسلحة وغيرها من المعدات العسكرية للحركات الدارفورية يشكل انتهاكا لتدابير الجزاءات.

4 - نشر الأسلحة

118 - كانت العوامل الرئيسية التي تؤدي لاستمرار انتهاكات الحظر المفروض على الأسلحة ونشرها في دارفور على النحو التالي:

(أ) لم تكن بعض الميليشيات المسلحة المحلية، وتحديدا حركة جيش تحرير السودان/عبد الواحد على وجه الخصوص، جزءا من الاتفاق؛

(31) تقرير العملية المختلطة عن الحالة - 26 آب/أغسطس 2020.

(ب) استمرت حركة جيش تحرير السودان/عبد الواحد في العمل في جبل مرة وجمع المزيد من الموارد لشراء الأسلحة. وكانت فصائل مختلفة من حركة جيش تحرير السودان/عبد الواحد تتقاتل، مما كان له آثار سلبية هائلة على السكان المدنيين؛

(ج) تزايد القتال المسلح بين القبائل في الآونة الأخيرة، ولا سيما في غرب وجنوب دارفور، مما أدى، وفقا لمصادر مختلفة، إلى زيادة الطلب على الأسلحة؛

(د) خلال الفترة المشمولة بالتقرير، ازدادت الاشتباكات بين القبائل الممتدة عبر الحدود في المناطق الحدودية من تشاد ودارفور. فقد أسفرت الاشتباكات التي اندلعت بين مسلحين من الزغاوة التشاديين والعرب بسبب سرقة الماشية في غرب دارفور في أوائل كانون الأول/ديسمبر 2020 عن سقوط ما لا يقل عن قتيلين، في حين أودت اشتباكات مماثلة عبر الحدود في المنطقة نفسها بحياة 16 شخصا في أواخر تموز/يوليه. وأدت تحركات المسلحين عبر الحدود أيضا إلى تصاعد حدة التوترات المتفرقة بين قوات الأمن التشادية وقوات الأمن السودانية؛

(هـ) في الوقت الذي تستعد فيه الجماعات الدارفورية في ليبيا للسلام، وفي بعض الحالات، للعودة إلى السودان، فقد عززت قدراتها إلى حد كبير وأصبحت الآن قوات كبيرة. وإذا لم ينفذ الاتفاق، ولا سيما الترتيبات الأمنية، على النحو الصحيح، وإذا انحرفت عملية الانتقال في السودان عن مسارها، فمن المحتمل أن تستخدم في نهاية المطاف هذه الأسلحة والمعدات التي تم الحصول عليها في ليبيا في اشتباكات في دارفور؛

(و) واصل بعض أفراد قوات الأمن استهداف المدنيين (انظر الفرع الثامن)؛

(ز) لا يزال انتشار الأسلحة قائما ولم تعالجه الحملات السابقة لجمع الأسلحة بشكل كاف.

119 - وبالإضافة إلى ذلك، وعلى الرغم من أن القتال بين قوات الأمن والمتمردين لا يزال محصورا إلى حد كبير في بعض مناطق جبل مرة، فقد استمر ورود تقارير عن وقوع العديد من الحوادث والهجمات الأمنية في جميع أنحاء دارفور، استخدُمت فيها الأسلحة النارية بشكل روتيني. وعلى وجه الخصوص، كان هناك في السنتين الأخيرتين مؤشر على ارتفاع في الإجرام والهجمات ضد المدنيين، بمن فيهم المشردون داخليا والعائدون، وفقا لإحصاءات مختلفة، بما في ذلك إحصاءات العملية المختلطة[32].

باء - جمع الأسلحة

1 - نزع سلاح المدنيين

120 - عملت حكومة السودان على تعزيز نزع سلاح المدنيين بوصفه الحل النهائي للحالة الأمنية واستمرار الهجمات المسلحة على المدنيين. وفي عام 2017، أطلقت الحكومة مبادرة لجمع الأسلحة (انظر S/2017/1125). وقد أخفقت تدابير جمع الأسلحة بصورة عامة في التصدي بصورة كاملة لهذه المشكلة المعقدة، وهي مشكلة اعترفت بها حكومة السودان نفسها. وانتقد الفريق أول حميدتي في عدة مناسبات عدم تحقيق نتائج في حملات جمع الأسلحة السابقة، وتعهد بإطلاق حملة جديدة أكثر شمولا[33].

(32) اجتماعات الفريق مع العملية المختلطة في شباط/فبراير وتشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر 2020.

(33) انظر www.dabangasudan.org/en/all-news/article/sudan-army-militia-to-collect-illegal-arms-vehicles-in-all-states.

121 - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أعلنت مختلف سلطات حكومة السودان في دارفور عن بعض المبادرات المحلية المتعلقة بجمع الأسلحة. وفي تشرين الثاني/نوفمبر، أعلن والي وسط دارفور عن خطط للجمع القسري للأسلحة غير المرخصة، على أن تقودها "فرق فنية مؤهلة مزودة بأجهزة كشف حديثة وكلاب بوليسية مدربة"[34]. ووفقا للاجتماعات التي عقدها الفريق مع الوالي والقوات المسلحة السودانية في تشرين الثاني/نوفمبر في زالنجي، فقد جاء ذلك في أعقاب سلسلة من الحوادث الأمنية التي دفعتهم إلى الاعتراف بأن انعدام الأمن لا يزال سائدا في عدد من المناطق، على الرغم من نشر قوات أمن إضافية. وأكدت سلطات وسط دارفور أيضا للفريق أنه سيتعين تأمين دعم دولي لإنجاز حملة جمع الأسلحة هذه بنجاح.

2 - التحديات التي تواجه جمع الأسلحة

122 - لا تزال هناك عقبات هيكلية تعترض سبيل جمع شامل للأسلحة. فعلى سبيل المثال، أظهرت بعض قوات حكومة السودان المسؤولة عن جمع الأسلحة انحيازا إلى قبائل معينة. وأدى ذلك إلى جمع الأسلحة بصورة انتقائية، واستهداف بعض القبائل وغض الطرف عن بعضها الآخر، مما أدى، بدلا من تحسين الحالة الأمنية، إلى نتيجة معاكسة تمثلت في ترسيخ هيمنة بعض القبائل على الأخرى، وبالتالي تفاقم التوترات القائمة. وبدأت سلطات الحكومة حملة لجمع الأسلحة في المنطقة ردا على اشتباكات اندلعت في تلس في أيار/مايو 2020 بين أفراد من قبيلتي الفولاني والرزيقات، معظمهم من عشيرة أولاد منصور. ومع ذلك، اشتكى زعماء الفولاني للفريق من أن الحملة التي تولتها قوات الدعم السريع لم تستهدف سوى الفولاني، لأن قوات الدعم السريع تتحاز بقوة إلى أولاد منصور (ينحدر من هذه القبيلة حميدتي والعديد من قادة قوات الدعم السريع)، وأدى ذلك إلى تعزيز تفوق أولاد منصور في المنطقة.

123 - وبالإضافة إلى ذلك، تجولت جماعات عديدة من الرجال المسلحين في المناطق الريفية، وواصلت شنَّ الهجمات على المزارعين والعائدين. وبسبب اتساع نطاق الأرض التي يتعين تغطيتها، والتواجد الخفيف جدا لقوات الأمن في تلك المناطق، وكثافة القوة النارية لهذه الجماعات، وقدرتها على التنقل، وكذلك، في بعض الأحيان، صلاتها بقوات الأمن، سيكون من الضروري تعزيز قدرات حكومة السودان بصورة كبيرة لنزع سلاح تلك الجماعات.

124 - ثم إن سهولة اختراق الحدود والعلاقات بين المجتمعات المحلية عبر الحدود تجعل نزع السلاح أكثر تعقيدا. وخلال حملة جمع الأسلحة المذكورة أعلاه للفترة 2017-2018، كان الفريق على علم بأن أفرادا من بعض قبائل جنوب دارفور، التي تمتد على جانبي الحدود بين دارفور وجمهورية أفريقيا الوسطى، سلَّموا أسلحتهم مؤقتا إلى أقربائهم على جانب الحدود من جهة جمهورية أفريقيا الوسطى هربا من الحملة.

125 - ويتيح التوقيع على الاتفاق فرصة لمعالجة مسألة نزع السلاح بصورة شاملة، ليس فقط من الجماعات المسلحة، بل من جميع الميليشيات الموجودة حاليا في دارفور. ومن الشروط التي يتطلبها تحقيق نزع السلاح بصورة فعالة الحصول على دعم المجتمع الدولي.

(34) انظر www.dabangasudan.org/en/all-news/article/central-darfur-governor-calls-for-total-disarmament-of-state.

جيم - مراقبة الحدود

126 - لطالما كانت مراقبة الحدود الدولية لدارفور تمثل تحديا للسلطات المعنية في السودان. وقد بذلت محاولات لتعزيز مراقبة هذه الحدود، شملت، في جملة أمور، وجود قوة مشتركة لرصد الحدود مع تشاد، ونشر وحدات من قوات الدعم السريع في المناطق الحدودية. بيد أن هذه التدابير لم تمنع التهريب وغيره من الأنشطة الإجرامية الانتهازية عبر الحدود. ويمكن أن يؤدي استمرار هذه الأنشطة إلى زعزعة استقرار الحالة في دارفور والمنطقة.

127 - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تلقى الفريق عدة تقارير عن تهريب مركبات من ليبيا إلى دارفور. وأبلغ الجيش الوطني الليبي، في كانون الأول/ديسمبر 2020، عن ضبط مركبات متجهة إلى السودان[35]. ولاحظ الفريق، خلال زيارته إلى الفاشر في تشرين الثاني/نوفمبر، انتشار سيارات مهربة دون لوحات تسجيل كانت تذرع الطرقات. وكما أفيد سابقا، فقد شاركت بعض الحركات الدارفورية التي تتخذ من ليبيا مقرا لها في هذا التهريب. ويدرك الفريق أن قوات كرجكولا في حركة جيش تحرير السودان/عبد الواحد تجلب سيارات مدنية من ليبيا إلى دارفور، ولها وكلاء في مدن مختلفة في دارفور، مثل زالنجي، لتسلم السيارات وبيعها.

128 - وواصل المهربون استغلال حالة الفوضى في ليبيا، والحدود التي تتسم بسهولة الاختراق وغياب الحراسة، ليس فقط لتهريب المركبات ولكن لتهريب سلع أخرى أيضاً، بما في ذلك الوقود والمخدرات[36]. وشاركت في أنشطة التهريب هذه جماعات دارفورية مسلحة متمركزة في جنوب ليبيا، بما في ذلك حركة العدل والمساواة، وحركة جيش تحرير السودان/جناح مني مناوي، وتجمع قوى تحرير السودان (انظر الفرع الحادي عشر). واستمر تهريب المهاجرين عبر دارفور إلى ليبيا، مع مرور بعض الطرق عبر تشاد، كما أفاد الفريق سابقا (انظر، على سبيل المثال، S/2017/1125)، وادعت قوات الأمن السودانية، ولا سيما قوات الدعم السريع، بصورة منتظمة قيامها باعتقالات.

129 - ولا تزال دارفور تعاني من التحديات الحدودية التاريخية. فقد تلقى الفريق تقارير منتظمة عن قيام مجندين بعبور الحدود بين دارفور وليبيا للانضمام إلى الجماعات المسلحة الدارفورية في ليبيا. وعلى الرغم من اعتراض قوات الأمن بعضهم، فإن معرفة الحركات بالمناطق الحدودية بين دارفور وليبيا وتشاد تعني أن معظم المجندين يصلون إلى وجهتهم. وعلى الرغم من وجود قوة رصد الحدود التشادية - السودانية، استمر تهريب البضائع مثل السكر بين دارفور والأراضي التشادية. واستمرت حالة مماثلة بين جنوب دارفور وشمال شرق جمهورية أفريقيا الوسطى.

130 - وقد أسهم ما ذكر أعلاه من الحالات القائمة بين الحدود في عدم الاستقرار ليس في دارفور فحسب بل في المنطقة. ومع توقيع الاتفاق، سيكون استقرار الحدود وتعزيزها في المستقبل أمراً أساسياً. وسيتعين تعزيز مسؤولية السلطات المعنية عن مراقبة الحدود من أجل ضمان الاستقرار في دارفور والمنطقة.

(35) انظر https://libyareview.com/8574/lna-forces-thwart-attempt-to-smuggle-vehicles-to-sudan/.

(36) انظر https://reliefweb.int/report/libya/diaspora-despair-darfurian-mobility-time-international-disengagement.

عاشرا - حظر السفر وتجميد الأصول

ألف - التنفيذ من جانب الدول الأعضاء

131 - واصل الفريق رصد تنفيذ الدول الأعضاء لتدابير تجميد الأصول وحظر السفر التي فرضها مجلس الأمن بموجب الفقرتين 3 (د) و 3 (هـ) من القرار 1591 (2005).

باء - التنفيذ من جانب حكومة السودان

132 - لم تقدم حكومة السودان بعد تقريرا عن التنفيذ بشأن الخطوات المتخذة لتنفيذ حظر السفر وتجميد الأصول. وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2014، أعربت الحكومة عن عدم قدرتها على تنفيذ تدابير تجميد الأصول. وكان الفريق قد طلب من الحكومة في الأعوام 2017 و 2018 و 2019 تقديم معلومات مستكملة عن تنفيذ تدابير تجميد الأصول. ومع ذلك، لم تقدم الحكومة أي رد بشأن هذه المسألة، على الرغم من أن اثنين من الأفراد المدرجة أسماؤهم في القائمة، وهما موسى هلال عبد الله النسيم وجعفر محمد الحسن (الرقمان المرجعيان الدائمان SDi 002 و SDi001، على التوالي)، لا يزالان في السودان.

133 - ومن خلال رسالة مؤرخة 17 حزيران/يونيه 2020، طلب الفريق من حكومة السودان تقديم معلومات مستكملة عن هذه المسألة. وينتظر الفريق الرد الرسمي.

134 - ومنذ بدء تدابير الجزاءات المحددة الأهداف، أعربت حكومة السودان باستمرار عن عدم قدرتها على تنفيذ تدابير تجميد الأصول وحظر السفر في ظل عدم صدور أوامر قضائية مناسبة (انظر S/2015/31، الفقرة 214). وذكرت الحكومة كذلك أن تنفيذ هذه التدابير قد يُشكل إخلالا بأحكام العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، وأن الأفراد المدرجة أسماؤهم في القائمة لم تُتح لهم فرصة الدفاع عن أنفسهم، وهو ما اعتبرته الحكومة انتهاكاً محتملاً لحقوق الإنسان الخاصة بهم.

135 - وقدمت حكومة السودان، من خلال رسالة مؤرخة 31 آب/أغسطس 2020 موجهة إلى اللجنة، طلباً برفع أسماء الأفراد الأربعة المدرجة أسماؤهم من القائمة. وعلَّق عدة أعضاء في اللجنة طلب الرفع من القائمة، وطلب هؤلاء الأعضاء وقتا إضافيا للنظر في المقترح.

136 - وحقق الفريق في حالات انتهاك موسى هلال لحظر السفر. وخلص الفريق في تقريره لعام 2016 (انظر S/2016/805، الفقرات 159-161) وتقريره لعام 2017 (انظر S/2017/1125) إلى أن موسى هلال قد سافر إلى القاهرة والإمارات العربية المتحدة بما يخالف أحكام حظر السفر.

137 - وكان موسى هلال يسيطر على مناجم الذهب في جبل عامر ويتربح منها حتى اعتقاله في تشرين الثاني/نوفمبر 2017 (انظر S/2016/805، الفقرتان 170 و171). ولم تُبلِّغ حكومة السودان الفريق بالتدابير أو الخطوات المتخذة للتحقيق في هذه الأرباح أو الأصول المنقولة وغير المنقولة التي يملكها موسى هلال. وتشير المعلومات المتاحة للفريق إلى أن موسى هلال يملك مسكناً وعدة عقارات أخرى في الخرطوم. وعلم من مصادر موثوقة أن موسى هلال باع في عام 2016 أحد عقاراته في الخرطوم بمبلغ 27 مليون جنيه سوداني. ويقع العقار بالقرب من تقاطع شارع عبيد ختم وشارع أوماك، ويضم الآن فندقا. وعلى الرغم من أنّ موسى هلال استخدم جزءاً من هذه الأموال في أنشطته السياسية، كان جزء كبير منها متاحا له وقت اعتقاله في عام 2017. وأشارت المعلومات أيضاً إلى أن الكيانات التابعة للحكومة كانت على علم بوجود هذه الأموال ومكانها أثناء إلقاء القبض على موسى هلال.

138 - أما جعفر محمد الحسن فهو ضابط متقاعد في الجيش. ولم تطلب حكومة السودان من اللجنة إعفاء من تجميد الأصول لتسدد له دفعات المعاش التقاعدي أو البدلات، ولم تحصل منها على هذا الإعفاء.

جيم - التحقيقات الجارية بشأن حظر السفر

139 - طلب الفريق إلى حكومة تشاد في الأعوام 2014 و 2017 و 2018 و 2019 ومرة أخرى في حزيران/يونيه 2020، النظر في حالات محددة لانتهاكات محتملة لحظر السفر المفروض على موسى هلال وجبريل عبد الكريم إبراهيم مايو "تيك" (الرقم المرجعي الدائم: SDi 004) فيما يتعلق بزياراتهما إلى تشاد خلال الفترة 2011-2014. ولم يتلق الفريق أي رد.

140 - وأشارت مصادر موثوقة مختلفة إلى أن جبريل عبد الكريم إبراهيم مايو "تيك" كان يقيم في ليبيا طوال الفترة المشمولة بالتقرير، حيث كان يشارك في النزاع إلى جانب الجيش الوطني الليبي في جماعة عبد الله بندة (انظر المرفق 7).

حادي عشر - تمويل الجماعات المسلحة

141 - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، جنت معظم الجماعات المسلحة الدارفورية أموالا من خلال المشاركة في أنشطة المرتزقة والتهريب في ليبيا. وكانت حركة جيش تحرير السودان/عبد الواحد، وهي الجماعة المتمردة الدارفورية الوحيدة الناشطة داخل دارفور، تحصّل دخلا كبيرا من خلال أعمال تعدين الذهب في جبل مرة. وتنظر بعض الجماعات الموقعة على اتفاق جوبا، بعد أن بدأت بالعودة إلى السودان، في القيام بأنشطة جديدة مدرَّة للدخل في دارفور، بما في ذلك أنشطة تعدين الذهب.

ألف - حركة جيش تحرير السودان/عبد الواحد في دارفور

142 - يبرز منجم الذهب الحرفي في منطقة توروي، الواقعة بين كيدينير وفينا (جنوب دارفور)، منذ عامين تقريباً، بوصفه أكبر مصدر لتمويل الجماعة، مما مكنها من زيادة دخلها بشكل كبير. وزار الفريق كيدينير وفينا ومنواشي (حيث يجري تجهيز بعض الذهب المستخرج من توروي) في شباط/فبراير 2020، وأجرى مقابلات مع عمال المنجم وأفراد حركة جيش تحرير السودان/عبد الواحد والسلطات المحلية.

143 - وكان الذهب قد اكتشف في أوائل عام 2019 في توروي، وهي منطقة تسيطر عليها حركة جيش تحرير السودان/عبد الواحد. وعلى الرغم من أن التعدين كان يجري في توروي، فإن طواحين التعدين الحرفية لاستخراج الذهب بدأت تعمل في قرية كيدينير القريبة، التي تسيطر عليها حكومة السودان. ودفعت موجة التنقيب عن الذهب هذه عددا من الناس للانتقال إلى توروي وكيدينير بحثا عن العمل والمال. ولما بلغت هذه الموجة ذروتها قبل تشرين الأول/أكتوبر 2019، أفادت السلطات المحلية أن 000 30 شخص كانوا يعملون في كيدينير وتوروي.

144 - وفي البداية، كانت حركة جيش تحرير السودان/عبد الواحد تطالب بحصة 50 في المائة من عائدات المنجم. وفي وقت لاحق، بعد مفاوضات مع السلطات المحلية وشيوخ القبائل، استقرت الحركة على حصة تتراوح بين 25 و 30 في المائة. وفي كيدينير، كان يجري استخراج نحو 5 إلى 6 كيلوغرامات من الذهب يوميا، ويذهب ربع ذلك إلى حركة جيش تحرير السودان/عبد الواحد. وأبلغ العاملون المحليون في

مجال الذهب الفريق بأن الحركة كانت تفرض ضريبة تبلغ 000 20 جنيه سوداني على كل شاحنة محمَّلة بالركاز تغادر توروي. وبالإضافة إلى ذلك، كان على كل شخص يعمل في المناجم أن يدفع 150 جنيها سودانيا لحركة جيش تحرير السودان/عبد الواحد.

145 - وقد وضعت حركة جيش تحرير السودان/عبد الواحد نظاما لإدارة المنجم. وقامت لجنة يترأسها القائد المحلي لحركة جيش تحرير السودان/عبد الواحد، أبكر إبراهيم أحمد شطا، بوساطة بين قادة الحركة، وتحاورت مع السلطات المحلية في كيدينير. وعلى الرغم من أن توروي توجد في المنطقة التي يسيطر عليها اثنان من قادة حركة جيش تحرير السودان/عبد الواحد، هما يحيى آدم وشارون، تناوبت جميع ألوية الحركة يوميا في توروي على تحصيل الإيرادات من عمليات التعدين. وقد أدت إيرادات التعدين إلى تلطيف العلاقات الصعبة بين بعض القادة والحد من النزاع بينهم لفترة من الوقت. وأبلغت مصادر في حركة جيش تحرير السودان/عبد الواحد الفريق أنه بفضل الذهب المستخرج من توروي، صار لدى الحركة، لأول مرة في تاريخها، أموال كبيرة، وبإمكان القادة كسب المال، حيث اشترى بعضهم منازل في نيالا وزالنجي.

146 - وقامت حكومة السودان، التي جزعت إزاء الزيادة السريعة في أموال حركة جيش تحرير السودان/عبد الواحد، بحظر أنشطة تعدين الذهب في كيدينير في تشرين الأول/أكتوبر 2019. وبسبب هذا الحظر، انتقل العديد منطواحين الذهب إلى منجم توروي نفسه، مما أدى إلى استخراج المزيد من الذهب في المناجم. وفي شباط/فبراير 2020، خلال زيارة الفريق إلى المنطقة، كشف مصدر عن أن كمية من الذهب تتراوح ما بين 10 و 15 كيلوغراما كانت تستخرج يوميا في توروي. ولم يكن يجري في توروي تجهيز كل الرِكاز المستخرج منها. فبعضه كان يُنقل في شاحنات إلى مواقع طواحين أخرى في مناطق تسيطر عليها الحكومة مثل منواشي. ويزور المناجم يوميا ما يتراوح بين 10 و 15 شاحنة تقريبا.

147 - ويُعدُّ الخلاف بين بعض القادة على تقاسم إيرادات التعدين أحد أسباب الاقتتال الداخلي في حركة جيش تحرير السودان/عبد الواحد الذي بدأ في أيار/مايو 2020 (انظر الفرع الخامس). ووفقا لمصادر المتمردين، أراد القائد العام قدورة أن يضع عائدات تعدين الذهب تحت تصرف القيادة العامة لحركة جيش تحرير السودان/عبد الواحد، لتُوزَّع من هناك على مختلف الإدارات والألوية العسكرية التابعة للحركة. بيد أن قادة آخرين كانوا يريدون الاستمرار في الممارسة الحالية التي يقوم فيها كل يوم لواء جديد، بحسب دوره، بجمع إيراد ذلك اليوم من تعدين الذهب. واعتبر قادة من منطقة كيدينير - فينا أيضا أنه ينبغي أن يكونوا هم المستفيدين الرئيسيين من المنجم لأنه يقع في منطقتهم، وأن بعض القادة من مناطق أخرى مثل ذو النون كانوا يحصلون على حصة أوفر من اللازم. وسببت هذه الانقسامات والاشتباكات بدورها اضطرابا في عمليات التعدين في توروي، التي توقفت عدة مرات.

148 - وقد جرى تحديد بعض مناجم الذهب الجديدة في منطقة كيدينير (كيندينغير) التي تسيطر عليها حكومة السودان. بيد أن الحكومة لم تسمح بتشغيل هذه المناجم لحين قيامها بوضع سياسة وترتيبات جديدة لعمليات التعدين.

الشكل الحادي عشر

صورة لعمليات تجهيز الذهب، منواشي، شباط/فبراير 2020

المصدر: الفريق.

الشكل الثاني عشر

صورة لطواحين الذهب، منواشي، شباط/فبراير 2020

المصدر: الفريق.

باء - الجماعات المسلحة في جنوب السودان

149 - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت جماعة حركة جيش تحرير السودان/عبد الواحد الموجودة في جنوب السودان بقيادة نائب الرئيس عبد الله حران أنشطتها التجارية، ولا سيما الزراعة والنقل، التي تُنفَّذ بالتعاون مع بعض نخب الدينكا من مقاطعة باريانق (انظر S/2020/36، الفقرات 161-166). وقامت حركة جيش تحرير السودان/عبد الواحد أيضا بجمع المساهمات من تجار الفور العاملين في جنوب السودان. وكان عبد الواحد وحران يتقاسمان عائدات الأعمال التجارية في جنوب السودان، ويستخدمان ذلك في الإنفاق على أسرتيهما والمنشآت العائدة لكل منهما (المرجع نفسه). وتشير المعلومات التي تلقاها الفريق إلى أن

الحكومة المحلية لمقاطعة باريانغ عارضت في الموسم الزراعي الحالي منح الأراضي لحركة جيش تحرير السودان/عبد الواحد لأغراض زراعية، ويأتي ذلك على الأرجح في إطار الضغط الذي يمارسه جنوب السودان على هذه الحركة للانضمام إلى عملية السلام في دارفور.

جيم - الجماعات المسلحة في ليبيا

1 - أنشطة المرتزقة

150 - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، ظلت الجماعات الدارفورية الرئيسية التي تقاتل في ليبيا في صف حفتر (حركة جيش تحرير السودان/جناح مني مناوي، وحركة جيش تحرير السودان/عبد الواحد، وتجمع قوى تحرير السودان، والمجلس الانتقالي لحركة تحرير السودان، ومجلس الصحوة الثوري السوداني) تتلقى التمويل من الجيش الوطني الليبي مقابل دعمها. ووفقا لمصادر المتمردين، ظل أعضاء الحركات يتلقون مرتبات من الجيش الوطني الليبي تتراوح بين 000 1 و 500 2 دينار ليبي شهريا. وكانت هذه الأموال النقدية ترسَل أحياناً إلى الحركات عن طريق الكتيبة 128 التابعة للجيش الوطني الليبي وهلال موسى بو عمود الزواوي، وتُسلَّم في بعض الأحيان مباشرة إلى كبار قادة الحركات خلال زياراتهم لبنغازي (انظر الفرع الخامس). وضخَّمت الحركات عدد مقاتليها الذي قدَّمته إلى الجيش الوطني الليبي من أجل الحصول على المزيد من الأموال. وإلى جانب المدفوعات، استفادت الجماعات الدارفورية من المركبات والأسلحة الخفيفة والمتوسطة والذخائر والإمدادات التي قدَّمها الجيش الوطني الليبي.

2 - التهريب

151 - علم الفريق من مصادر المتمردين المختلفة أن الحركات الدارفورية في ليبيا تشارك في تهريب المهاجرين، وهو أمر وصفه أحد قادة المتمردين للفريق بأنه "عادي". وكان تهريب المهاجرين، الذي تنفذه في الغالب جماعات تنتمي إلى الزغاوة (حركة جيش تحرير السودان/جناح مني مناوي، وتجمع قوى تحرير السودان، وحركة العدل والمساواة)، يتم من خلال مهربين سودانيين من الزغاوة يتمركزون في السودان وعلى الساحل الليبي. ومن أبرز هؤلاء المهربين عبد العزيز طيارة (انظر S/2019/34، الفقرة 183)، والأخوان جابر ونيل مرسل، وحامد بخيت داود. وكانت الحركات تجمع شاحنات محمَّلة بالمهاجرين في مناطق صحراوية نائية في شمال دارفور بالقرب من ليبيا (وادي هور وعوينات والعطرون) وتوفر لهم مرافقة إلى مكان آخر في ليبيا (في الغالب ربيانة) حيث يُسلَّمون إلى مهربين آخرين.

152 - وأبلغت مصادر المتمردين الفريق بأن هذه الحركات تشارك أيضا في تهريب المخدرات. ووفرت مرافقة لقوافل المخدرات التي تعبر جنوب ليبيا، وعلى الحدود مع النيجر ومصر. وتوفر الحركات عادة مرافقة تضم 20 إلى 25 مركبة انطلاقاً من معسكراتها في جنوب ليبيا. ويدفع المهربون لهذه الحركات في بداية الرحلة، عادة قرابة 000 10 دولار لكل سيارة يؤمنون لها المرافقة.

153 - وقد تضاءلت مشاركة معظم الجماعات في التهريب في عام 2020، حيث انشغلت بمشاركتها في عمليات الجيش الوطني الليبي. وذكرت مصادر المتمردين أن حركة العدل والمساواة، التي لا تقف في صف الجيش الوطني الليبي، نشطت كثيرا في التهريب خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

دال - مشاريع الجماعات الموقعة على اتفاق جوبا للسلام

154 - بعد أن بدأت الجماعات الموقعة على اتفاق جوبا للسلام بالعودة إلى السودان في تشرين الثاني/نوفمبر، راحت تستكشف خيارات جديدة لتوليد الإيرادات وإعالة نفسها في البلد، لا سيما إذا غادرت بعض قواتها ليبيا. والوصول إلى موارد جديدة هو أحد الأسباب الرئيسية وراء اهتمام عدد من الحركات بشدة بالحصول على منصب والي دارفور الذي أنشأه اتفاق جوبا للسلام، فهي تتوقع أن يسمح لها ذلك بالتحكم في مصادر الإيرادات مثل المراكز الحدودية والجمارك والمشاريع الإنمائية.

155 - ووفقا لمصادر في هذه الحركات أيضا، ترغب جماعتان على الأقل في المشاركة في عمليات تعدين الذهب والأعمال التجارية المتصلة به في دارفور. فعلى سبيل المثال، كان هذا الأمر في اعتبار حركة جيش تحرير السودان/جناح مني مناوي عندما قدمت إلى الحكومة القائمة التي وضعتها بمناطق التجمع المطلوبة لقواتها في إطار الأعمال التحضيرية للترتيبات الأمنية للاتفاق. وقد اقتُرحت بعض المواقع مثل سونغو (جنوب دارفور) لأنها مناطق لتعدين الذهب، وتتوقع الحركة أن يسمح لها نشر قواتها هناك بالحصول على حصة في أعمال التعدين. وعلم الفريق باتصالات مبكرة أجرتها بعض الحركات مع شركات تعدين أجنبية صغيرة ورجال أعمال لمناقشة هذه المشاريع، على نحو ما أفادت به عدة مصادر في هذه الحركات. وفي حال تبلورت مشاريع التعدين التابعة للحركات، من المرجح أن تضعها في مواجهة مع الجهات الفاعلة الراسخة في دارفور في مجال تجارة الذهب، بما في ذلك شركات حميدتي، وأن تزيد من التنافس على الذهب في دارفور، وتهدد بحدوث توترات على الأرض.

156 - ووفقا لمصادر في هذه الحركات، كانت بعض الحركات تخطط أيضا للمشاركة في أنشطة التعدين في المناطق الحدودية لجمهورية أفريقيا الوسطى مع دارفور التي تسيطر عليها فصائل ائتلاف سيليكا السابق. وأبلغت عدة مصادر الفريق بأن حركة العدل والمساواة، على سبيل المثال، كانت تناقش هذه المشاريع مع بعض أفراد ائتلاف سيليكا السابق.

ثاني عشر - التوصيات

157 - يوصي الفريقُ اللجنةَ بما يلي:

(أ) تشجيع حكومة السودان على مواصلة جهود السلام التي تبذلها مع الحركات غير الموقِّعة ومع الفئات التي لا تشعر بأنها ممثلة في عملية السلام مثل منظمات المشردين داخليا وقبائل الرُحَّل؛

(ب) حث الجماعات الدارفورية الرئيسية غير الموقِّعة على الدخول في محادثات سلام مع حكومة السودان في أقرب وقت ممكن. وإذا لم يمتثل أي من الأفراد أو الكيانات، وشكل بذلك عائقاً أمام السلام، ينبغي للجنة أن تنظر في إدراجه في قائمة الجزاءات؛

(ج) حث الحركات الموقِّعة على الاتفاق على وقف تجنيد المقاتلين، الذي يشكل انتهاكا للاتفاق، بما في ذلك في مخيمات المشردين داخليا؛

(د) حث الحركات الموقِّعة على الاتفاق على سحب كل قواتها من الدول الأجنبية، بما يتماشى مع الاتفاق. وإذا لم تمتثل هذه الحركات، وظلت بذلك تشكل تهديدا للاستقرار الإقليمي، ينبغي للجنة أن تنظر في إدراج هؤلاء الأفراد أو هذه الكيانات في قائمة الجزاءات؛

(هـ) حث الفصائل الليبية المتحاربة والجهات الداعمة لها على وقف التعاون مع الجماعات المسلحة الدارفورية ووقف تزويدها بالتمويل والمعدات العسكرية. ويجب عليها أيضا ألا تعارض انسحاب تلك الحركات من ليبيا؛

(و) تشجيع حكومة السودان على تنفيذ خطتها الوطنية لحماية المدنيين، ولا سيما في مناطق النزاع، بالتنسيق الوثيق مع شيوخ القبائل والقيادات الدينية والمجتمعات المحلية، بما في ذلك المجموعات النسائية؛

(ز) تشجيع حكومة السودان على معالجة حالات التشرد التي طال أمدها والتوترات القبلية من خلال إطلاق ودعم آليات محلية شاملة للتفاوض والمصالحة بمشاركة جميع القبائل والهويات الجنسانية، وكذلك من خلال توفير الخدمات الاجتماعية الكافية لجميع القبائل على قدم المساواة، بما في ذلك في مناطق العودة؛

(ح) تشجيع حكومة السودان على تعزيز قدرات مؤسسات سيادة القانون، بما في ذلك في المناطق النائية، وتعزيز تدابير المساءلة لضمان مساءلة جميع الأشخاص، بمن فيهم أولئك الذين يتحملون أكبر قدر من المسؤولية عن الفظائع المرتكبة، وفقاً لتوصيات الفريق السابقة؛

(ط) تشجيع حكومة السودان، على نحو ما ورد في الاتفاق، على معالجة مسألة احتلال الأراضي من قبل مستوطنين جدد منذ بداية النزاع، عن طريق تحديد وتسجيل المناطق التي ظهرت فيها مستوطنات جديدة خلال الحرب، بدعم من الزعامات التقليدية؛

(ي) تشجيع حكومة السودان على شنِّ حملة شاملة لجمع الأسلحة في دارفور. واستنادا إلى التجارب السابقة، ينبغي أن تنفَّذ هذه الحملة بالتعاون مع السلطات التقليدية المحلية، وأن يقوم بها إلى أكبر حد ممكن أفراد أمن حكومة السودان من غير الدارفوريين؛

(ك) حثّ حكومة السودان والدول الأعضاء على تنفيذ تدابير تجميد الأصول على الأفراد والكيانات المدرجة أسماؤهم في القائمة، على نحو ما ذكر في التوصيات السابقة؛

(ل) إبلاغ حكومة السودان بأن اللجنة العسكرية المشتركة المعنية بوقف إطلاق النار التي أنشأها الاتفاق يمكن أن تتعاون مع اللجنة والفريق، ولا سيما بشأن تبادل المعلومات المتعلقة بالأسلحة التي تُسلِّمها الحركات الموقعة.

158 - ويوصي الفريقُ بأن يقوم مجلس الأمن بما يلي:

(أ) تشجيع المجتمع الدولي على تقديم الدعم المالي واللوجستي الكافي لتنفيذ الاتفاق. وينبغي دعم إنشاء هيئات تنفيذية تتسم بالكفاءة والمساءلة، بسبل منها بناء القدرات؛

(ب) الطلب إلى حكومة السودان أن تقدم طلبات إلى اللجنة للحصول على إعفاءات من حظر الأسلحة فيما يتعلق بالأسلحة التي ستنقلها الحركات الموقِّعة إلى دارفور من بلدان مجاورة في إطار تنفيذ الاتفاق. ويمكن الاستعاضة عن ذلك بالنظر في تعديل نظام الجزاءات للسماح بإعفاء الأسلحة التي تخص الحركات الموقِّعة على الاتفاق المتمركزة في بلدان مجاورة من الحظر المفروض على توريد الأسلحة؛

(ج) بموجب الاتفاق، ستقوم الجماعات الموقِّعة، في غضون 90 يوماً من توقيع الاتفاق، بإحضار أسلحتها إلى مناطق التجمع المتفق عليها في دارفور، حيث سيتم تسجيلها وتسليمها. ومع ذلك، هناك خطر يتمثل في أن بعض أفراد الحركات لن يسلموا إلا بعض أسلحتهم وسيخفون البقية في مناطق مختلفة من دارفور، مما يشكل تهديدا كامنا لاستقرار دارفور. ولتجنب ذلك، يمكن للمجلس أن يشجع حكومة السودان والحركات على إجراء جرد الأسلحة وتسجيلها قبل دخول الحركات إلى دارفور، وذلك في بلد مجاور، مثل تشاد، بالنسبة للقوات القادمة من ليبيا، وجنوب السودان بالنسبة للقوات القادمة من هناك. ويمكن أن تتلقى هذه العملية دعماً تقنياً من الأمم المتحدة ومن البلدان المضيفة.

Annex 1 — Mandate

In paragraph 7 of resolution 1556 (2004), the Security Council mandated all states to take the necessary measures to prevent the sale or supply, to all non-governmental entities and individuals, including the Janjaweed, operating in the states of North Darfur, South Darfur and West Darfur, by their nationals or from their territories or using their flag vessels or aircraft, of arms and related materiel of all types, including weapons and ammunition, military vehicles and equipment, paramilitary equipment, and spare parts for the aforementioned, whether or not originating in their territories.

In paragraph 8 of the resolution 1556 (2004), the Council further mandated all states to take the necessary measures to prevent any provision to the non-governmental entities and individuals identified in paragraph 7, by their nationals or from their territories of technical training or assistance related to the provision, manufacture, maintenance or use of the items listed in paragraph 7.

In paragraph 7 of its resolution 1591 (2005), the Council extended the arms embargo to include all parties to the N'Djamena Ceasefire Agreement and any other belligerents in the aforementioned areas in Darfur.

In its resolution 2035 (2012), the Council extended the reference to the three states of Darfur to all the territory of Darfur, including the new states of Eastern and Central Darfur created on 11 January 2012.

The enforcement of arms embargo was further strengthened, in Paragraph 10 of the resolution 1945, by imposing the condition of end user documentation for any sale or supply of arms and related materiel that is otherwise not prohibited by resolutions 1556 and 1591.

In paragraphs 3 (d) and 3 (e) of resolution 1591 (2005), the Council imposed targeted travel and financial sanctions on designated individuals (the listing criteria were further extended to entities in resolution 2035 (2012)), to be designated by the Security Council Committee established pursuant to resolution 1591 (2005), on the basis of the criteria set out in paragraph 3 (c) of that resolution. In its resolution 1672 (2006), the Council designated four individuals.

The Panel operates under the direction of the Security Council Committee established pursuant to resolution 1591 (2005). The mandate of the Panel, as set out in resolution 1591 (2005), is:

a) To assist the Committee in monitoring implementation of the arms embargo;

b) To assist the Committee in monitoring implementation of the targeted travel and financial sanctions; and

c) To make recommendations to the Committee on actions that the Security Council may want to consider.

In its resolution 2340 (2017) and preceding resolutions, the Security Council also requested that the Panel:

d) Report on the implementation and effectiveness of paragraph 10 of resolution 1945 (2010) in quarterly updates;

e) Continue to coordinate its activities, as appropriate, with the operations of the UNAMID, with international efforts to promote a political process in Darfur, and with other Panels or Groups of Experts, established by the Security Council, as relevant to the implementation of its mandate;

f) Assess in its first and final reports;

g) Progress towards reducing violations by all parties of the measures imposed by paragraphs 7 and 8 of resolution 1556 (2004), paragraph 7 of resolution 1591 (2005) and paragraph 10 of resolution 1945 (2010) ;

h) Progress towards removing impediments to the political process and threats to stability in Darfur and the region ;

i) Violations of violations of international humanitarian law or violations or abuses of human rights, including those that involve attacks on the civilian population, sexual and gender-based violence and violations and abuses against children; and

j) Other violations of the above-mentioned resolutions;

k) Provide the Committee with information on those individuals and entities meeting the listing criteria in paragraph 3 (c) of resolution 1591 (2005) ;

l) Continue to investigate the financing and role of armed, military and political groups in attacks against UNAMID personnel in Darfur, noting that individuals and entities planning, sponsoring or participating in such attacks constitute a threat to stability in Darfur and may therefore meet the designation criteria provided for in paragraph 3 (c) of resolution 1591 (2005) ; and

m) Investigate any means of the financing of armed groups in Darfur.

Annex 2 — Methodology and challenges

The Panel has retained terms such as “tribe” and “nomads” and personal and place names as provided by the various sources. Such usage does not necessarily reflect the views of the Panel.

Many interlocutors have applied the term “militias” to State security forces other than the Sudanese Armed Forces, such as the Rapid Support Forces (RSF) and the Central Reserve Police. The Panel defines militias as armed groups that do not have any official status.

The COVID-19 pandemic and related health measures posed an additional challenge to the Panel, as it severely restrained the Panel's capacity to travel to Sudan and the region, in particular during the first half of the mandate. The Panel overcame these difficulties by following investigative leads remotely, conducting video teleconference (VTC) meetings, phone interviews, and monitoring open sources. The Panel travelled to Sudan and the region immediately after the COVID-19 measures allowed for it again.

A member of the Panel was also subject to a disinformation campaign, when several media outlets, including some with a well-established, highly-politicized agenda, published articles relying on unsubstantiated allegations, amounting to a smear campaign against the expert. These articles were mostly based on what was presented as "leaks", which was in fact the result of the hacking of the said expert's private email account, which is an illegal act in most countries. The Panel reaffirms that all its members without exception are fully professional, independent and impartial.

Annex 3 — Transcript of audio clips of the interrogation of Faysal Adam Ali Konio by SLA/AW

Translated from Arabic and Fur

*** Interrogators, ** Faysal Konio**

1st audio clip

*we want to ask you, what is your problem with the HQ??

** I don't have any problem with the HQ, I am a manager in the office.

*Manager? In which office??

** in the general HQ.

* You are a manager in the office, and you have a problem with the HQ, what is your relationship with Walduk ? He is against the HQ, and you work in the HQ ??

** let me explain one thing to you, when we were in the mining site, I work in the emergency.

* The emergency court ??

** yes.

* You are a member ??

** yes I am a member, so they have lots of disagreement, and we tell them not to bring up much problems, and there was that day when they fired an RPG missile, no one went to stop them, me and "Someet" and "Irtakiz", three persons, we went to them to solve their conflict, then we went to "Abuja" and we told him such a conflict should never happen again, or the people who cause problems here they should be sent away and only leave their representatives, this first. Secondly, this is a conspiracy, *unclear*, The person who came yesterday, I was going to the cell network location, he was left behind with *name unclear*, I was going to call the commander that there are some problems, between " Marboo, Marabee, and *names unclear*, so some guys came and shouted, I was in the company of "Irtakiz", "Waleed", these guys it seems they don't know me, I asked them what is your problem ?? He tried to hit me with his hand, I hold his other hand, and hit him back,

* who was he ??

** *unclear name*, I hit him back.

*when did this incident happen ??

** this was at the time when we were supposed to take the documents, so he came back to attack me again I kicked him and he felt down, *name unclear* he intervened between us, he ordered the soldiers "shoot him, shoot him", the soldiers refused to obey, after that the conflicts started, I have trained a new force and they will deal with to" Irtakiz him self said this, *name unclear* said, no what your doing is big, and I will call the commander, after that we stayed some few days and we were given the papers of the orders, "Abuja" was not willing to come, we stayed the first day, and the second, with the company of Walduk, Abuja refused to come with me. When we were waiting we spent our time in playing cards, we were not doing any thing else,

* Ok, look, how are they your friends ?? Are they the army of the revolution or your friends ??

** No, we were together since 2009, until 2015, our last battle together was in Golo.

* You are an office manager ... *audio interrupted*

** Explaining how they were together in the last tome in 2015

* OK, you are the manager of the HQ office, ..

** No, I am only a manager of a branch ..

* yes all of you are managers and heads of offices, so this person you are dealing with is your enemy, what is the matter ??

Secondly, why you got angry before ??

** I didn't get angry ..

* and why you are saying it is a not correct say ??

** yes, it is not correct

* What the general staff has said is not correct ??

** The general staff is saying that we are phone calling the commander about ... *interrupted*

* OK, I want to tell you something, the shots of the machine gun, where it was firing ?? Was it to the east, or the South!! It was firing to the West right, according to the HQ, Secondly if this was a lie, their outlook when they arrived which out look was that !!

** which outlook ????

* how they were looking when they arrived to the HQ !!!

** This is was "Abu Alzeek" he brought the person who fired the machine gun to the police,

* and what was that other problem which was happening at the time ??

** The police beate an innocent person, he was the person whom his machine gun was taken from him and fired,

* so the HQ is in your hands, the mangers and executives, you do as you like, and decide as you like. OK, Before all of this, you in the past before you join this movement, where did you belong to ???

** Hey man, I have been in these liberated lands,

* Before, haven't you belonged to the Rapid Support Forces ???

** hahaha, the RSF is newly formed, I have been in the movement since 2007.

* OK, I would like to ask you a question, answer me about what I am asking you, you as a person who work in the HQ, what is the relationship between the HQ and your enemy?? He has committed a military coup, and he has done it many times before, and until now he is fighting against the HQ, and you are a member here and a member there ????

** listen bro, you go and ask him whether I have done or said something for him or helped him by any mean, we never conspired against the HQ, you are just playing around here,

* He said so !!

(Another far person responds) : Yes he said so.

** you are just playing around here. This is soldier who is talking to me about Abdul Wahid, I asked him do you know Abdul Wahid for real, you useless boy, you are just playing around here

* Hey man, the people who are coming on the way if your head is as big as a camel they will put it down.

** let them do as they like

* You understand me, you don't talk bullshit speechs.

** I am not talking bullshit, the soldier makes me angry by asking ...

* You understand what I am saying, I am asking you a question for the second time, why you are taking information from the HQ and spread it out side, there are people who work against the HQ, if there is no conspiracy from the inside who he can be active ??,

** I didn't spread anything

* what so ever you became in this world, you should be free in your self, because there is nothing like free-self

** comrade, leave you from .....

(the audio record is damaged at this point)

2nd audio clip

** You don't refuse what I am saying, you hear me out first and if I am wrong you can beat me then,

* are you understanding what I am saying, it is not about beating, We want to carry out an execution totally, with bullets, we don't like how this is going, And for this revolution; either it goes straight or every one goes in his way, we have lost as well, do you understand what I am saying !! We want things to be clear boy, so far I am speaking with you in a straight and legal way, do you understand me.

** Yes I will answer.

* are you a soldier or a citizen??

** yes I am a soldier.

* then as you are a soldier you execute what I am telling you, do you understand me ??

** OK you tell me what you want to know !! My comrade I will not hide anything.

* In this revolution, I swear Allah there are some crazy people, I want you to explain in details one by one,

** If you ask me what you want to know I will tell you, I am not refusing to say

(*A sound of whipping, orders from another officer to stop the beating:* as you are soldier don't beat him, it is not yet the beating time, we first want him to tell us)

** this is my kidney, comrades don't beat me in my kidney.

*General, explain to us the subject again,

** You ask me, so that I can answer

* My question is, What is your concept here when you act discrimination in the HQ ?? And why you are helping all the HQ work ?? When the papers reach you it don't come out in a straight way, it has extra or less - information, you your self you have

gathered the generals and issued them orders for each one to move back to his location, except the ones who didn't do any problems, am I wrong !!

** Yes, you are right.

* Didn't you give them.the orders ???

** Yes, I gave them the orders

* And why then you spread this information ?? If you are not working against the HQ then why you spread this information ??

** If you would believe me comrade, I swear to you, the general commander and he is presented, he called the head of general staff, and he gave him orders as follow, these generals, we don't have anything to feed these guys, so send these people back, until further notification. I went with him to the school .. He stopped me in the school, I saluted him "the head of general staff", he directed the people "soldiers" and then gave me the orders, then I speaker to them, comrades, according to the HQ orders, and "the head of general staff" is in the front, the orders are every group must go go to the back-line until further notification, here "Irtakiz" said to me, brother, the higher officer want you to meet him, so I went to the higher officer, he said to me as follow, for now, let these people eat a different meal for change, and then they move tomorrow morning, and look, you write a paper to all the generals, that each one of them pick a group, and put them under The head of general staff, so as to be assigned as a security for the mining site,

* so then, the HQ do something, and then go back and disband it from behind,

** and if you don't believe me,

* And why then orders are issued for all these people to come back within 24 hours only, and after 24 hours why they didn't come back ?????

** let me tell you what happened, you listen to me, I was there, and there are some people who get the orders from the boss, listen to me carefully, the same general commander called me, he said to me: right now, write down papers to the generals within 24 hours they should come back.

And If they said they didn't get the orders then I am ready to take full responsibility even if to get shot down, and do you believe that I can send the generals away and the HQ wouldn't know about it ???? The head of general staff and the general commander wouldn't know anything about ???

Comrade, I am a soldier, if I was given orders, shouldn't I carry them out!!!

* yes, you should carry them out.

** The head of general staff stopped me "Attention!" And give me the orders, and I carried them out.

* OK, aha, we come to the subject of the money why there are some generals here, if you are not working against this HQ, why some generals are in a good situation and others in bad situation, and you are a responsible commander, what is this matter ??

** I did as follow, my comrade, when the money comes, and I have note books, and I have the number the total money, I swear to you, i didn't wrong any one,

* OK stay with me, there is this day when you digested the presents as 130 individual, or is it 103 !!

** It is not me, I didn't write this.

* who wrote this paper, it wasn't you, you gave them this paper and told them not to work with the old paper, they work with this new paper,

** No No No, these are the false information, do you believe, I came and found that Walduk was written for him 104, and the supplies managers are present, Mohey Al-deen and uncle Adam,

* general, there were 2 papers, we have our intelligence.

** this is lie, it is not mine comrade, there are people whom are here, do you believe that I criticized him, and I told him that their number does not exceed 30 individuals? And I send them back, and you can go and ask, go ask Mohey Al- deen, and uncle Adam, if they said I gave them this paper without reducing the numbers, then I am laying, you can shoot me then, I swear to you, and people are present, and the time is Ramadan, right, in the morning you will find all of them, in a Adam and Mohey Al deen, you ask them, when they brought the paper with 104 names what did I say to them !! Do you believe me comrade, me, my self I reduced the number,

* I want to tell you something, these information of which you are saying is not what I want know, and me, I swear to you, you understand what I am saying, what I am asking you and how I am asking you is in a very suitable way, because a police man should be legal, and he take the say in a proper way because the wrong and right don't go along in one place, what so ever,

** I am not laying

* General, do you know that a soldier in the police division can arrest the president, do you know about this law !!

** yes, you are right.

* then if you know about this law, you give us the full information of which we want, general Faysal what you did in this movement is not simple, I am telling you clearly, it is not simple, and before this movement was founded I have been a revolutionary person, you know this completely, secondly I worked in the intelligence my entire life, I am not known to the people,

** yes, you are right, even me I knew you lately

* do you understand what I am saying,

Secondly, general Faysal, in this world I am not afraid of anything but from the treason only, and I would not kill a person without him knowing why !! Do you know this. He must know the reason I am killing him for.

** Havn't you asked me !!!

* you are a soldier, we give you the information because you are a soldier and have immunity, and the period of which you worked in this movement whether in wrong or right, we are convinced that you have served the state, but, I want to know something, if you want to be clearly washed you should live in a relief, don't be distracted with any person, the information of which I am acquiring, I want to know them one by one, what is your only relationship with Walduk ?? This is one, secondly, why did he go away ?? And you know that he was going, and you are a responsible person and you have a relationship with him, why you didn't stop him ???

Wait up, secondly, if he was with you here, and you have some private secrets with him, and these secrets are not clear for us,

Thirdly, you are inside the HQ, wouldn't you know why the HQ is not going properly ??

You didn't answer these questions.

** Look comrade I want to tell you one thing ...

* general Faysal, stand up, stand up, I am telling you !

** I want to tell you something...

* As you are, stand up.

(Beating sound, and cursing)

(crying sound)

* tell the truth, we will shoot you, I just want to know the truth

** I swear to you comrade, if you would believe me, I don't have any relationship with Walduk, I swear to you.

* tell me, what is your program, what do you want to do in this movement

** Comrade, do you believe in the one and only Allah, I swear to you, I don't have any relationship with Walduk.

* Are more man then us, or smarter than us, or know everything more than us ???!!!

Me as well I have degrees in the Law, all of us are graduates, we are not illiterates, we want the truth, man !!

** You just ask what you want to know

* Tell the truth man *(Beating sound)*

You are not saying the truth *(Crying sound)*

You don't know Allah, stand up.

Annex 4 — Arrest warrant by Gaddura against Mubarak Walduk, 26 April 2020

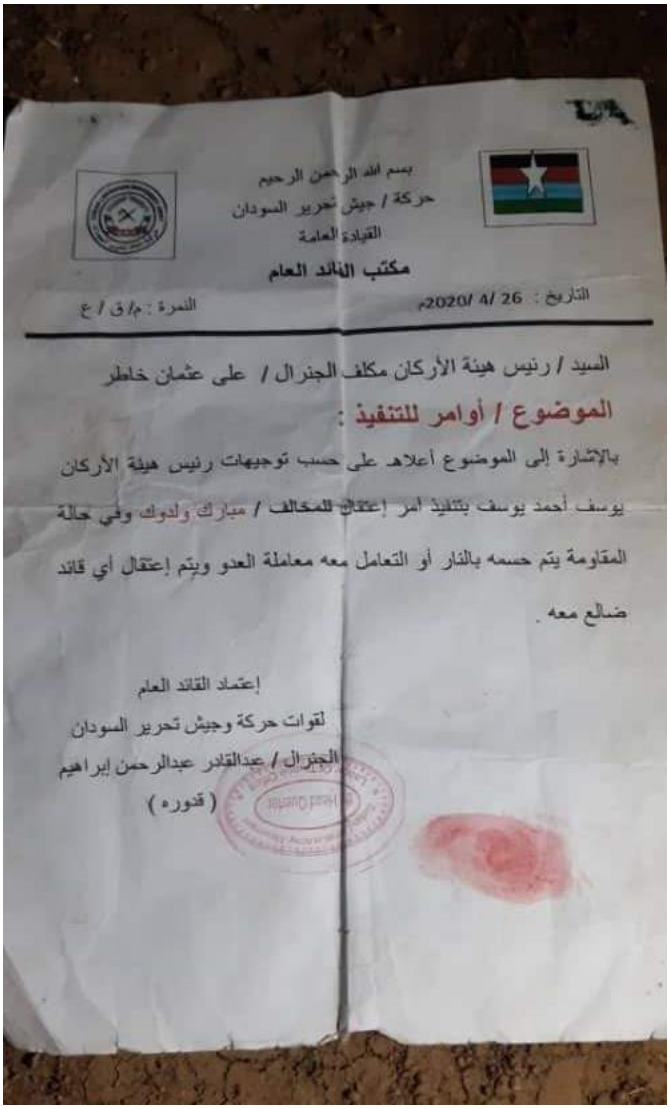

بسم الله الرحمن الرحيم
حركة / جيش تحرير السودان
القيادة العامة
مكتب القائد العام

التاريخ : 26/ 4/ 2020م
النمرة : م/ق / ع

السيد / رئيس هيئة الأركان مكلف الجنرال / على عثمان خاطر

الموضوع / أوامر للتنفيذ :

بالإشارة إلى الموضوع أعلاه على حسب توجيهات رئيس هيئة الأركان يوسف أحمد يوسف بتنفيذ أمر إعتقال المخالف / مبارك ولدوك وفي حالة المقاومة يتم حسمه بالنار أو التعامل معه معاملة العدو ويتم إعتقال أي قائد ضالع معه .

إعتماد القائد العام
لقوات حركة وجيش تحرير السودان
الجنرال / عبدالقادر عبدالرحمن إبراهيم
(قدوره)

Translation from Arabic

In the name of Allah the merciful the compassionate
Sudan Liberation Army/Movement HQ
Office of the General Commander
Date :26/4/2020
No. O/G/C
Mr. Head of General Staff deputy general All Osma Khatir
Subject: arrest order
Regarding the upper subject according to the instructions of the General Staff head Yusif Ahmed Yusif to carry out the order of arresting the suspect Mubarak Walduk, and in case of resistance to be dealt with gun fire or deal with him as an enemy and arrest any commander conspiring with him.
Verified by the General Commander of Sudan Liberation Army / Movement General Abdelgadir Abdelrahman Ibrahim (Gaddura)

Annex 5 — Statement by Mubarak Walduk, Zanoun Abdulshafi and other SLA/AW commanders, October 2020

Translated from Arabic

Loyal masses of the Sudanese people, especially the honorable masses of the Sudan Liberation Army Movement, we have been fighting in the front ranks of the movement led by comrade Abdul Wahid Mohamed Ahmed al-Nur, because of injustice and the marginalized regions for eighteen decades in order to recover the rights of the Sudanese people, but the situation is without that, because the leadership of the movement has become a source of security confusion for the citizens inside the liberated lands, and it also started to create regional conflicts from time to time, and therefore we, as leaders in the SLA in Jebel Marra, mentioned below:

1- Mubarak Abdel Shakour (Walduk), commander of the movement's operations room.
2- Zanoun Abdulshafi Adam Arbab, commander of the Sultan Terab Brigade.
3- Suleiman Yaqoub Terab, commander of intelligence for Sultan Terab Brigade.
4- Al-Sadiq Rokero, Leader of Humanitarian Affairs in the Movement.
5- Awad Amfengkur, leader of the administration in the movement.
6- Muslim Abdulshafi Adam Arbab, commander of the operations room of Sultan Terab Brigade.
7- Adam Ahmad Hussein (Jelly), commander of the Abu al-Khairat Brigade
8- Yassin Abdullatif (Groko), commander of the Lora Brigade.
9- Musa Abd al-Shafa (Kiruna), commander of the third battalion of Karam al-Din Brigade.
10- Abd al-Wahhab Abdullah Bakr, commander of the administration of Sultan Terab Brigade.
11- Muhammad Daku, commander of the operations room, of Abu al-Khairat (b) Brigade.
12- Ibrahim Issa Mnjula, second commander of Sultan Terab Brigade.
13- Hammad Ismail Jaral al-Nabi, chief of police for Sultan Terab Brigade.
14- Salih (Nirim), commander of Abu al-Khairat Brigade (b).
15- Adam Habib, second commander of Karam al-Din Brigade.

And others from the leaders, the army, the civil and civil administrations, the Women and Youth Union, we announce our split from the Abdul Wahid movement for the following reasons: -

1- Racial bias and the practice of regionalism within the movement in the military and political leadership.
2- The elimination of highly qualified leaders, including Maulana Osman Alzain, Hassan Khair, Faisal Konyo, Kemd Araw, and other leaders.
3- The arbitrary arrests, torture and excessive violence on the detainees.
4- Imposing exorbitant taxes to citizens (collection).
5- Arbitrary separation of comrades in foreign offices.
6- The deliberate and brutal assassination of citizens.
7- Deprivation of citizens from the harvest of their farms in the areas of Dulow and its environs, and their displacement in their villages.
8- The movement’s leader uses his relatives only to manage the movement.
9- His narrow analysis of the field differences and his standing with some leaders, such as Gaddura and overcoming others or leaving the project.
10- Freezing foreign support and diverting it to his own interest, along with developing curricula that call for sectarianism and hatred.

Therefore, we assure you, the masses of the movement, that we are not affiliated with any movement or political system that the Sudanese Revolutionary Front has so far included.

Our Sudanese people and the masses of the steadfast, outgoing movement, we call through you all international, regional and local organizations to address the affected citizens who have fled to the following areas: -

Jawa, Deribat, Sony, Rokero, Thura and other areas.

_We also call on human rights organizations and the entire international community and people of conscience to conduct a transparent and urgent investigation about the villages that were burned in Bucket and its environs by the elements of the leader Gaddura and the violations of human rights, looting, rape, and the forced displacement of defenseless citizens.

Glory and eternity to our martyrs
And urgent healing for the wounded and injured
And freedom for the detainees.
Notification of defected leadership

Annex 6 — Recruitment form for fighters, attributed to JEM

Annex 7 — Founding statement of Abdallah Banda's movement, 1 March 2020

Translated from Arabic

Assembly of the Justice and Equality Movement forces

Transitional Military Council

Communiqué No. 1

Given the historic responsibility we bear at this critical juncture in the history of the Sudan in general, and Darfur in particular, and deeply inspired by the struggles of our proud people, who have risen in revolt and shown the way to other peoples;

In view of the way in which the armed movements in Darfur broke apart and splintered owing to the narrow and selfish ambitions of certain parts of the political leadership of those movements, and of the ensuing prolonged suffering that has afflicted people in the refugee and displaced persons camps;

Firmly convinced that the only way to achieve a real, comprehensive and lasting peace throughout the land, thereby putting an end to the long years of suffering that has afflicted our people in Darfur and fully restoring the rights of which they had been deprived, is to transcend petty considerations and rise above narrow tribal and clan thinking, to reject division and fragmentation and to wholeheartedly embrace total unity, on the premise that in unity there is strength, and in division weakness;

And motivated by all those noble notions, we, the historical founding military leaders of the Sudanese Justice and Equality Movement army and those gathered today under the banner of this Assembly of the Movement's forces, have proposed a number of serious and sincere initiatives and appeals, both via social media and directly, urging the leaders of the Justice and Equality Movement and other movements to launch and adopt an initiative for internal reconciliation in order to address all the administrative mistakes that led to division and fragmentation, by bringing together all the factions and military groups that were arbitrarily excluded from the Movement. That would be followed by the adoption of a plan for genuine unity with all the other movements under a united political and military leadership, which would send a single negotiating delegation representing the whole spectrum of revolutionary groups in Darfur to enter into serious talks with the transitional Government so as to achieve a real, comprehensive and lasting peace. Such a peace must meet the desires and aspirations of all the people of this large region, with their various ethnic and regional identities, without any differential treatment or partial settlements. The question of Darfur, we believe, is one that affects all its people as a whole; their rights are therefore utterly indivisible. Moreover, we the fighters, whether members of the many armed factions and groups that split from the Justice and Equality Movement or of other movements, who have borne the brunt of the pain to achieve what we have, are in full agreement in practical terms. All of the conflicts, discord and dissent that led to splits and which, in some cases, resulted in internecine warfare, were the doing of political leaders of those movements, some driven by narrow personal ambitions and grudges and others by family, tribal or clan interests, none of which bore the slightest relationship with the concerns and desires of the people of Darfur.

Our appeals to close ranks, repeated over a period of some six months, were met with nothing but a stubborn intransigence on the part of the political leadership as it rushed headlong to Juba to sign a quick political agreement at any price so as to join the transitional Government on a quid pro quo basis before the expiry of the Government's mandate. It did so without the slightest regard for the interests or

aspirations of the fighters on the ground or for the rest of Darfur society, the people who have the most at stake.

As a result, we, the Assembly of the Sudanese Justice and Equality Movement forces, do hereby declare the following:

1. A transitional military council has been formed, made up of senior officers who at one time or another have served as Commander-in-Chief of the forces of the Sudanese Justice and Equality Movement, commanders who have led military operations and division and brigade commanders who by their efforts and heroism have made outstanding contributions to the military accomplishments of the Movement.

2. Lieutenant General Abdallah Banda Abakar Nurayn has been appointed as head of the transitional military council.

3. This Assembly is in no way to be seen as a new movement or a newly founded organization. Rather, it serves to put our house in order and reorganize the ranks for fighters who at various times have adopted stances with regard to how the Movement was run, in particular the army, which has been unjustly shunted aside by the political leadership of the Movement.

4. The motto of the Assembly is total integration and unity, and nothing but unity, of all the armed movements in Darfur. The Assembly shall embody and be at the heart of this great emerging unity, which, God willing, shall surely prosper.

5. The Assembly fully supports the transitional Government, and its Sovereign Council and Council of Ministers, in carrying out its worthy tasks in the transition period: achieving comprehensive peace throughout the Sudan, reviving the national economy and lifting it from its present state of decay, and bringing the country back into the fold of the family of nations by having its name erased from the blacklist of States that sponsor terrorism.

6. The Assembly acknowledges the major role played by the Forces for Freedom and Change and the Sudanese Professionals Association in leading the popular revolution. The Council also expresses its great appreciation to the Sudanese Armed Forces and the Rapid Support Forces for siding with the people, thereby sparing the country from sliding into the downward spiral of violence and civil war that had been planned by some leading figures of the now defunct regime.

7. The Assembly supports the decision to bring those accused of committing crimes in Darfur before the International Criminal Court to be punished in accordance with justice.

8. The Assembly appreciates the role played by the international community and neighbouring countries in the region, in particular Chad, which has shouldered the burden of sheltering, protecting and providing security for some half a million refugees from the Darfur region. The Council also appreciates the efforts of South Sudan in sponsoring the peace negotiations that are taking place today between the movements and the transitional Government in Juba.

9. The Assembly demands the release of members of the armed movements who are still in prison and that clear and credible explanations regarding the fate of those who are missing be given as soon as possible.

Long live the Sudanese people’s struggle!
Eternal glory to the righteous martyrs of the revolution!
Assembly of the Justice and Equality Movement forces
The Transitional Military Council
Issued on 1 March 2020

cc:

1. Sovereign Council
2. Council of Ministers
3. Sudanese Revolutionary Front
4. Forces for Freedom and Change
5. Sudanese Professionals Association
6. Head of the Sudanese negotiating delegation in Juba
7. National Security Council
8. African Union
9. European Union
10. League of Arab States
11. Chad
12. South Sudan
13. Qatar
14. United Arab Emirates
15. Egypt
16. Ethiopia

Military commanders who are signatories of the communiqué

1. Lieutenant General Abdallah Banda Abakar Nurayn
2. Bishara Adam Ali Dawud
3. Jibril Abdulkarim Bari (Tek)
4. Ali Adam Timan Abdulrahman (Baga-Sola)
5. Al-Sadiq Hashim Hamid Deby
6. Nurayn Ali Sharif Mako
7. Muhammad Dud Hur Bakhit
8. Abdulaziz Muhammad Darqi Kursi (Sando)
9. Jiddu Ahmad Adam Jarbu
10. Uthman Mahmud Abdulrahman
11. Mansur Sabun Kharif (Carlos)
12. Ibrahim Hashim Bashir Ali (Qarsil)
13. Abduljalil al-Tum Abkar
14. Anwar Adam Mur
15. Abdulmajid Hashim Ano
16. Amr Haqar Jaqru
17. Muhammad Zakariya Dawa
18. Muhammad Sadiq Nur (Mita)
19. Majdi Muslim al-Shami
20. Yusuf Labs Hadi (Al-Kitab al-Akhdar)
21. Abdulrahman Ishaq Dawud Maquri
22. Tahir Bashir Tuti
23. Harun Ali Sharif Mako (Abu Taki)
24. Salim Sulayman Muhammad Daqish (Al-Sha’b)
25. Jamal Ahmad Mays (Rifa)
26. Ibrahim Aro Ithnayn
27. Malik Zakariya Abkar Hasan
28. Sadiq Adam Uthman
29. Isma’il Yahya Adam (Kinka)
30. Isa Bashir Nasr Banko
31. Tahir Hasan Jayad Qarn
32. Ibrahim Ali Ithnayn
33. Uthman Ali Shaybo
34. Ali Hamdan Ali
35. Isa Aru Ithnayn
36. Hasan Ibrahim Amir
37. Abdulmajid Sulayman Adam Atim
38. Al-Sadiq Zakariya Assu (Al-Fil)
39. Ahmad Nur Salih
40. Hasan Abdullah Haram
41. Abdulmajid Hasan Adam (Dababah)

42. Bisharah Adam Bari
43. Abdulkarim Bisharah Taqal
44. Bisharah Adam Hiran Mayo
45. Harun Jabir Ahmad
46. Bashir al-Nur Hashim (Dunya)
47. Abdulrahman Bakhit Ibrahim
48. Isma'il Hamid Muhammad
49. Muhammad Isma'il Qirda
50. Sulayman Abkar Muhammad Isma'il
51. Mubarak Idris Kurdah
52. Nasr Yusuf Baja Hun
53. Bisharah Sabir
54. Al-Sadiq Abdulqadir Husayn
55. Sadam Husayn Ishaq
56. Al-Khamayni Ibrahim Rajab
57. Nur al-Din Isa Husayn (Manqalah)
58. Husayn Adam Ibrahim
59. Abdulkarim Yusuf Halu (Tran)
60. Muhammad Ali Muhammad Nur
61. Ibrahim Ahmad Ibrahim
62. Ahmed Abdallah Adam Haqar
63. Abkar Ibrahim Matar
64. Muhammad Nur Adam Ayd
65. Mustafa Abdullah Bandah
66. Nur Abdullah Bandah
67. Wad al-Amin Babikir Mahmud
68. Khalifah Khalfullah
69. Haliki Abdullah Bandah
70. Ahmad Jar Nambuba
71. Nasr al-Din Ishaq Khayr
72. Adam Arjah Fadl
73. Al-Sadiq Adam Barko
74. Abdullah Muhammad Khatir
75. Hamid Salim Haryo
76. Al-Nur Abdullah Muhammad
77. Bakhit Muhammadayn Amr
78. Jawayn Muhammad Ahmad
79. Al-Sadiq Hashim Hamid
80. Adam Husayn Mustafa
81. Adam Abdulrahim
82. Yahi Ahmad Abdullah
83. Isma'il Muhammad Abdulkarim
84. Ali Abdulrahman al-Tum
85. Abdulaziz Ibrahim Ahim Tum
86. Amar Hasan Wadi
87. Abdulkarim Muhammad Amr
88. Muhammad Bakhit Harun
89. Ibrahim Aro Itnayn
90. Radwan Adam Ibrahim

Issued on Sunday, 1 March 2020

Annex 8 — Transcript of the video of a SLA/AW meeting in Libya, highlighting the cooperation with the LNA's 128 Battalion

Translated from Arabic

When the people will to live,

Destiny must surely respond.

Oppression shall then vanish.

Fetters are certain to break.

Operations Commander of SLA, Axis North, Colonel Muhammad Salih!

Brothers officers, non-commissioned officers and soldiers!

Brothers dear guests!

And greetings to you. And we are celebrating the graduation of the twelfth batch of the soldiers in the establishment of the SLA in the Libyan lands.

And allow me to greet through you the leader and founder of SLA al-ustadh Abdul Wahid Nur and his deputy Abdallah Harran.

And allow me to express through you sincere greetings to the Commander-in-Chief of the SLA forces Abdulgadir Gaddura.

Special greetings to the head of the operational command-in-chief Axis North Comrade Yusif Ahmad Yusif.

Sincere greetings to the Libyan participants, in particular to the 128th Battalion.

And we greet our comrades and colleagues in the fight in the transition, from the Transitional Council and its gatherings which are participating in this celebration.

Dear brothers!

We are happy today to celebrate the graduation of the twelfth batch of the soldiers of SLA under the command of doctor, founder and inspirer of revolution Abdul Wahid Nur and his loyal comrades.

Annex 9 — Alleged RSF internal document on presence in Libya

قوات الدعم السريع

رئاسة قطاع جنوب دارفور

ادارة المهمات العسكرية

التاريخ ٢٠٢٠\١١\٦ ع م س\م ع\٦٧٩١\٥٤٦٧٨\١

الي السيد الفريق\عبدالرحيم حمدان دقلو

تحية طيبة...

بالاشارة الي خطابكم رقم٢\٢٦٥٤٥٥ بتاريخ ٢٠٢٠\١٠\٢٣

نفيدكم بالاتي:

لقد تم تفويج ١٢٠٠ جندي من معسكر نيالا الي قاعدة الجفرة لتنضم الي قواتنا الباسلة المرابطة في بنغازي وفق الترتيبات العسكرية والامنية والمالية المنصوص والمتفق عليها مع مع الجانب الليبي ودولة الامارات.

والله ولي التوفيق

عميد ركن

حامد جمعة ادم

مدير ادارة الشؤون العسكرية

قطاع جنوب دارفور

Annex 10 — Sit-ins in Darfur

The longest (18 days) and most visible sit-in took place in Nertiti, Central Darfur. This sit-in ended peacefully on 15 July 2020 after talks with a GoS delegation. In Fata Borno, also in North Darfur (Kutum locality), the sit-in led to a protest and attack at the state government delegation and the police station in Kutum on 12 July, followed by a militia attack at the sit-in (see See Section VI). On 14 July, the North Darfur Wali issued the decree No. 84 (2020), ordering an immediate evacuation of the "aggressors" from the farming lands, prohibition of wearing the traditional turban (kadamul), confiscation of motorcycles and weapons, and arrest of the suspects.[1] By the time of reporting, sit-ins continued in other locations, such as Kalma (South Darfur). Photos below, from local sources and social networks, illustrate the protests and their demands.

Photo: Nertiti sit-in demands, version in pictures

Photo: Nertiti sit-in, one of the demands is to ban the traditional "kadamul" turbans, used for banditry and attacks at the farmers

[1] For the text of the Decree, see:والي شمال دارفور يصدر قرارا بحفظ الأمن بوحدة فتابرنو الادارية . 14 July 2020. https://suna-sd.net/ar/single?id=685110.

Photo: Nertiti sit-in demands, English translation

Photo: Al-Neem IDP camp sit-in, Ed Daein locality, East Darfur

Photo: Kabkabiya sit-in, North Darfur

Photo: Fata Borno, North Darfur; a demand to protect the farms

Photo: The beginning of the sit-in in Gereida, 25 July 2020

Annex 11 — El Geneina attack (29-31 December 2019)

On 29 December 2019 and following days, the most serious attack on civilians in recent years in Darfur took place in and around El Geneina, which had experienced escalating tensions between Masalit, traditional owners of the land in the area who had been massively displaced to IDP camps, and local Arab communities, who have been forcefully occupying this land. In February 2020, the Panel interviewed victims, injured, relatives of victims, tribal leaders, both in El Geneina in Khartoum, in order to get a clear picture of events and identify the perpetrators.

After a Masalit killed an Arab in a personal dispute, some RSF personnel and local armed Arabs launched a violent attack on the Krinding I, Krinding II and Sultan House IDP camps in El Geneina. In the attack, which lasted three days, at least 90 civilians were killed. On 31 December, armed Arabs then attacked about 40 villages mostly inhabited by Masalit in El Geneina surroundings, killing at least 12 more people. In the IDPs camps, as well as in the villages, assailants shot indiscriminately, systematically looted properties, and engaged in large-scale sexual violence, including gang rapes. According to several eyewitnesses, RSF local commander Musa Mbello was leading the attack on Krinding camps and was physically present on the scene.

Annex 12 — Intercommunal tensions: Selected statements and declarations by the communities

9 May 2020. The Sons of Fallata Gathering. Statement No. 1[2]

The statement refers to the events which took place "between our people, the Fallata, and the Mahariya of the omda Abu Noba, Awlad mansour, Awlad Ga'id, Awlad Matar and Hamdaniya" in Tulus locality since 5 May 2020.

The conflict started in Mariya north west of Tulus, when the Fulani stopped some criminals with looted property, disarmed them and handed them over tio their families. The subsequent dispute led to shooting, which resuted in the death of four Fallata and seven Rizeigat. Next morning a massive attack took place in many places. The attackers used four by four armed vehicles which are ownly owned by state agencies in Darfur and primarily by the RSF.

The statement refers to dozens killed "in an asymmetric and repeated fighting imposed on them in all directions and areas". It also names the Omda Abu Noba, an uncle of Hemetti, as the leader of the attackers and accuses the Govvernor of South Darfur of false reports to Khartoum and unilateral curfew in the areas known as Dar al-Fallata.

24 July 2020. Rizeigat-Fulani clashes, a Fulani source of the Panel (from Nyala, translated from Arabic).

The reason of the attack is the desire to capture more land and to also make the Fulani area poorer, this is planned by the Arabs, they have a big plan to capture all the area from Dar Missiriya (Kordofan) to Um Dafok in South Darfur, they consider this area to belong to them, so they want to occupy the Fulani lands, and they consider the people there to be farmers and nomads who move around and are not inhabitants of the area, so they see them as a threat and they want to make them poor and hungry and deport them from the area.

We think the attack started on 5 May or 6 May, headed by the omda Moustafa Abu Noba from Rizeigat tribe. We heard that the RSF participated.

Usually they participate by coming first to collect weapons and disarm people and then the attack comes later and people have nothing to defend themselves with.

The second attack came after the media started talking about removing Fallata from this area, so they wanted to remove the Fallata people and gather them in one place. After the attack the Sudanese government did not do anything which shows that this is a large scale operation and that the Arab factor here is clear, and we believe the Rizeigat are the ones responsible for all this.

First attack

It started in Um Dawa Al Ban (Um Dawban), Safiya, Um Safarik, Abu Jabarh, Al Ghoura, Al Twael, spread to all Fallata villages, most of the pastoral land of the Fallata.

They believe that Abu Noba is the one responsible for organizing this.

About the RSF that participated, we believe that they recive direct orders from above.

The RRF sector of South Darfur is headed by Abul Rahma Juma, the general that heads RSF in that part of Darfur, and he belongs to the Mahariya tribe. We believe that RSF were the ones that organized this attack.

[2] https://www.facebook.com/B3SHOM/posts/2316322378673562/.

The second attack

The areas where it happened Um Dafok, Um Jalol, Salamat.

The first strike was on Um Dafouk.

It is said that the attack was also done by Kushayb forces and their vehicles and people. Some of these forces were in the CAR and came to participate because they think it is a chance to steal from the Fallata and become rich and use the weakness of the state. They for example attacked Balakoti area near the borders of the CAR and they stole 40.000 of cattle. Their locations are known to the government, but the government is not doing anything about it. The Rizeigat tribe is behind all this, as we believe.

20 July 2020. Masalit-Arab conflict, a Masalit source of the panel (from El Geneina, translated from Arabic).

06:28 AM: Yes, yesterday evening [19 July], Al-Geneina was more turbulent and there was heavy exchange of fire in the area near the Arab-inhabited area at Jebel El-Geneina and the camp of Abu Zar and south of Al-Geneina University, the headquarters of the former UNAMID and the Suq al-Jamarik area, where a heavy exchange of fire took place between the Arabs residents of Jebel El-Geneina and some of the Masalit youth. Then, the fire spread to the areas that I mentioned, as a result of the killing and liquidation incidents that took place with some Masalit youth in the previous period in the same area where the exchange of fire took place, as well as in response to what happened in Masteri from the Janjaweed abuse of Masalit and looting that took place there.

El-Geneina's talk today is that the Masalit who do not possess arms now have grenades or explosives that they will use to settle their accounts with the Arab tribes that have been killing them and preventing them from cultivating their lands by force or forcing them to pay amounts for cultivation even though these are their lands. The army intervened and contained the situation after more than three hours of terror, especially for the residents of the Abu Zar camp in which the IDPs seemed to infiltrate into the city due to the intensity of the fire.

The army intervened and contained the situation, the situation is difficult and explosive again

What is new in the situation is that the Masalit youth own the grenades in large quantities and promote this as a new method that enables them to deter the Janjawid.

10:47 AM: Now in Al-Jeneina, all roads are closed with stones and vehicles are not allowed to pass, otherwise they will be broken with stones. Masses of Masalit are heading to the graves to bury their dead. The situation is very tense, and the markets are closed.

10:58 AM: There is another account of the causes of the outbreak of the problem, after the Arabs killed a Masalit person returning from the Mouley area and took his horse, and in the meantime, a passer-by, a Masalit from the army, contacted his family and called them to take revenge from the Arabs. Then a group of armed Masalit gathered and started hitting Arab children who were near Jabal Al-Sattan in Al-Geneina, and then the matter developed. Now the Central Reserve Forces are protecting the IDP camps. The situation is explosive, and everyone is expecting the Masalit response after returning from the cemetery.

11:39 AM: There is a complete absence of the Governor, at least he used to give a press conference explaining the events, and Radio El-Geneina city station is suspended while the citizens need news explaining the events and the precautions required in this circumstance. Now there is a sound of fire towards the cemetery,

where the dead were buried. Only Sudan TV briefly indicated what happened, three deaths were announced by the government. In general, there is a complete absence of the central and state media

0:08 PM: Radio Omdurman spoke with the governor, in which he confirmed the killing of three people and stated that the situation is now under control

4:06 PM: The Governor proclaims an indefinite curfew in El Geneina and Beida (locality).

4:09 PM (reposted): Report on the events in El-Geneina, Hay El-Jebel, from Kamal al-Zain, activist: On 7/19/2020 there was a policeman called Bashir Sharif from the Civil Defense Police coming from his farm, and when he arrived near Geneina Nafar, he found there was a gathering there, and there were young men who were on their way to the gathering place and found Bashir Sharif on the way carrying a bag in his hand. Then he was ordered to hand over his bag to the young men who were going to the gathering place, and when he refused to hand them the bag, one of them took out a tabanja (8 mm revolver) and shot him in the legs. The policeman fell to the ground and was then brought to Al-Geneina Hospital with a small car. It is said that those who shot Bashir called their relatives, they told them that we are trapped, then they started firing all over the neighbourhood, then armed militias gathered, killing and stealing in the houses and terrorizing citizens. So far three have been killed and five wounded, maybe there are wounded or dead that I did not recognize. And now there are sounds of live bullets, as well as the attack on the Al-Ghaba camp, west of Al-Madaris neighbourhood.

The martyrs:

1 / Al-Nur Muhammad

2 / Muhammad Adam

3 / Abkar Juma

The wounded

1 / Adam Musa al-Daw

2 / Adam Yaqub

3 / Bashir Sharif

4 / Abu Shanab

5 / Yusuf Adam Bakhit

07.00 PM, 25 July 2020: Yes, an agreement has been reached between the Arab and Masalit leaders, and now there is relative calm where individual cases are still prevalent, where one of the Masalit and another Arabs were killed yesterday [24 July] near Krinding. It is possible to move inside the city, but with caution, there are forces from the army and the Central Reserve that do this, but not well and safely.

24 July 2020. Higher Coordination of the Nomads. Statement No. 15[3]

This statement accuses the Masalit militia of "killing of an entire family while they were sleeping, and the outbreak of the events of Al-Geneina, with the militia attacking young men who were on their leisure trip in the valley, and this attack was followed by another attack from the militias at the nomads in the Jebel neighborhood".

The statement includes the following demands:

3 24 July 2020. بيان رقم 15.التنسيقية العليا لأبناء الرحل https://www.facebook.com/التنسيقية-العُليا-لأبناء-الرُحل/111417597147891/?pageid=111417597147891&ftentidentifier=160630945559889&padding=0.

1 / Arresting the perpetrators and saboteurs who seek to destabilize the security and stability of this state (West Darfur).

2 / Imposing state prestige in all the different localities of the state and upholding the rule of law.

3 / The government of West Darfur State must impose its prestige and protect markets and roads to avoid any instability that may occur.

4 / We hold the state government fully responsible for what is going on in this state.

5 / We hold all security services responsible for the safety and security of our people, inside and outside, in their pastures and on their tracks.

24 July 2020. General Union of the Sons of Masalit. Statement about the Gereida massacre.[4]

This statetement refers to "a new and repeated violation by the Janjawid against our defenseless people in various areas" and condemns "the complete absence of the honest media that explains to the public opinion about what exactly happens to citizens in the areas of the Sudanese margins".

According to the statement, on Thursday afternoon the Janjawid brutally assaulted the village of Abdos, which is located about 10 km from the city of Gereida in the state of South Darfur,. The attackers were armed militias riding camels and horses, and they "killed large numbers of defenseless citizens and burned the village and looted livestock and other property which have not yet been fully counted". The local authorities were fully aware of the attack,but " did not interfere, but rather withdrew the forces present in the village to protect the area for unknown reasons".

The massacre "left dozens of martyrs, missing and wounded, currently receiving treatment in Gereida Hospital, which lacks the most basic elements of treatment".

The General Union of the Sons of Masalit condemned the attack and warned of "the eruption of an all-out war in Darfur as a result of the absence of the state in the performance of its national duty towards its people, and we fear that people will consider engaging in armed confrontations with the aim of defense".

25 July 2020. The Fallata Youth Gathering. An important explanatory statement about the events of (Abudos) in Tulus locality (from a Fulani source)

This statement informs the citizens about "the unfortunate events that took place in the Abudos area, in which died some dear ones from our people in the Gereida area". According to the statement, "a group of IDP camp residents in Gereida launched a few days ago attacks on the people of the Abudos area of Tulus locality, on the pretext that they are owners of farms in the area and provoked the citizens of that area. The problem was further complicated by the presence of an organization that distributed tents and supplies to the IDPs, and this tempted many of the displaced to go to the region for the sake of the aforementioned organization".

The statement refers to a letter of 5 May 1928 by colonial authorities regarding the borders of the Fur and Fallata lands, stressing that the area of incident is under the responsibility of the Fallata administration and not under that of the Gereida authorities. It argues that it were Yaqub Muhammad Yaqub, the Malik of Gereida, and the Omda Ibrahim Nimr, who "pushed the simple people of the camps in Gereida to go to the Abudos area without coordination with the official agencies and the Fallata administration in the area".

4 24 July 2020. الاتحاد العام لأبناء المساليت يحذر من إندلاع حرب شاملة بدارفور. http://sudan-dara.com/2020/07/24/الإتحاد-العام-لأبناء-المساليت-يحذر-من/.

The statement stresses the historical religion and neighbourhood relationship between the Fallata and the Masalit and indicates that “there are those who strive to destroy this relationship and replace it with hatred”.

Photo: Map of the Sa’adun zone, South Darfur, marked as “under the Fallata Nazirate” (from a Fulani source)

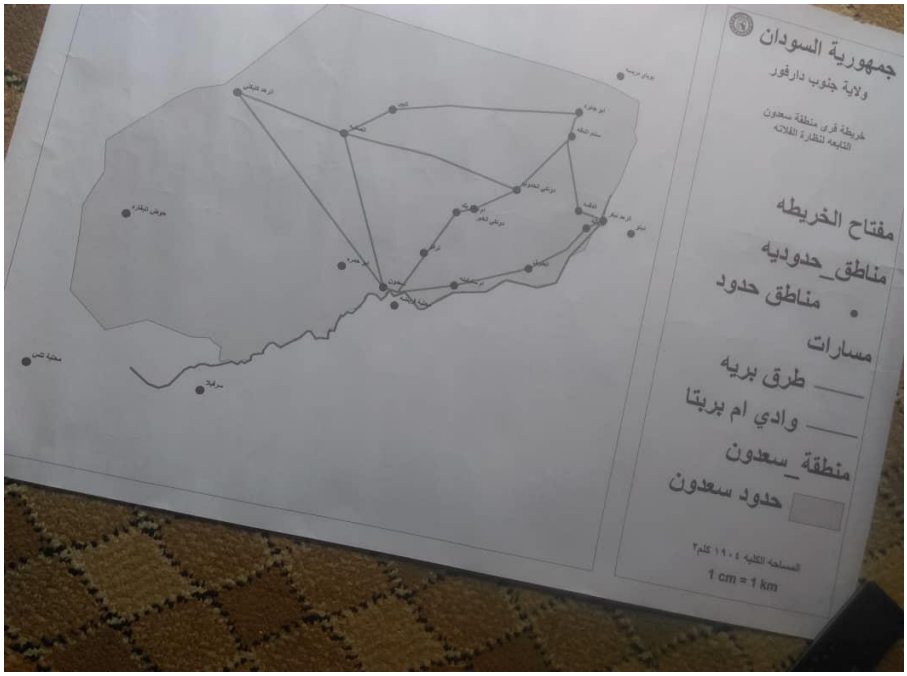

Statement from Civil Society and Human Rights Activists on the attack on Masteri town, Beida, West Darfur on 25 July 2020 (English translation, from a Masalit source).

Masteri town is located West South of Geneina town the capital of West Darfur and is about 49 KMs away from Geneina. It’s part of Beida locality. It hosts over 100,000 populations of which 70% is IDPs. Masteri admin unit hosts many tribes including Massalit (majority), Dago, Bargo, …etc

As it happens last week (18 July 2020) today the 25 July 2020 early morning around 6:30am armed Arab men estimated at over 1,000 on vehicles, motor bikes, horses, camels and on foot wearing military uniforms and civilian uniforms attacked Masteri area from the north and east sites. Despite the military compound is located in the northern part of Masteri and the police post/station located in the eastern part of Masteri both were ordered about not to open fire or fight back the attackers and that the attackers had to attack the police post in which 7 police men were killed. After this the perpetrators spread over the town and started killing, burning and looting belonging of the community across the town. This event lasted for almost 7 hours and sadly the state government sent joined forces/troops late evening after the attackers did whatever they wanted and withdrew themselves from the area. This attack resulted in many deaths and till this moment they collected 57 remains and still finding more and many injuries of which so far 30 admitted to be critical injuries. They are still counting the houses that got burned and also estimating the loses.

Currently people are living in a fear as they still expect that these attackers may come back and do whatever they can since movement is silent and not reacting. As civil society members and human right activists we urge the UN General Assembly and the Security Council to take strong step towards protecting civilians so that they don’t take refugee to another country or displace to other areas within the country.

We also urge UN to quickly rescue those whom their houses burned, belonging taken especially it's rainy season now the season of many diseases. We also urge the government of Sudan to hold those committed the crime accountable and ensure that such incident no longer take place.

Below is the incident that took place in Masteri on 18 July 2020

In the afternoon of 18 July 2020, armed Arab men wearing both civilian clothes and military uniforms on cars, horses, camels attacked Masteri town. The attack dispersed the sit-in that which at that point had lasted over 10 days. 18 people were injured including 3 women and 2 children (a girl of 5 and a boy 3 years old) over 100 houses got burned, animals and other belonging got looted (not yet counted). While the shooting and burning was ongoing, it rained and this rain rescued the town from massive burning.

Civil Society and Human Rights Activists

West Darfur State, Sudan

Photo: 26 July 2020. Refugees leaving Masteri because of the attacks (Source: Twitter)